الموازنة العامة بين الدستور والواقع

المناقشات في الذاكرة لعام ١٩٩١

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الدور التشريعي السابع عشر ـ العقد الاستثنائي الأول

الجلسة السادسة

المنعقدة في الساعة الحادية عشرة من قبل ظهر يوم الثلاثاء الواقع في ٢٧ آب ١٩٩١

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

المواضيع المبحوثة:

١ ـ مشروع قانون الموازنة العامة لعام ١٩٩١.

٢ ـ مشروع القانون الرامي الى اعطاء وزارة الدفاع سلفة خزينة لتغطية نفقات معسكرات اعادة تأهيل العناصر التي كانت تابعة للميليشيات.

٣ ـ مشروع قانون يرمي الى اعطاء مجلس الانماء والاعمار سلفة خزينة لترميم وإصلاح المدارس الحكومية المتضررة.

عقد مجلس النواب جلسته السادسة من العقد الاستثنائي الاول في الساعة الحادية عشرة من قبل ظهريوم الثلاثاء الواقع في ٢٧ آب ١٩٩١ برئاسة دولة رئيس مجلس النواب السيد حسين الحسيني.

تغيب السادة: عثمان الدنا، ملكون ابلغتيان، سورين خان اميريان، صائب سلام، كامل الاسعد، يوسف حمود، رائف سماره، فريد سرحال، عادل عسيران، ريمون اده، احمد اسبر، اوغست باخوس، بيار دكاش، ايمن شقير، محمود عمار، توفيق عساف، سالم عبد النور، نسيب لحود، فؤاد لحود، عبد المجيد الرافعي، حبيب كيروز، عبد المولى امهز، طارق حبشي، جوزف سكاف، حسين منصور، صبحي ياغي.

وتمثلت الحكومة بالسادة: دولة رئيس الحكومة الاستاذ عمر كرامي، والوزراء السادة: علي الخليل، البير منصور، مروان حمادة، الامير طلال ارسلان، ايلي حبيقة، نديم سالم، خاتشيك بابكيان، نزيه البزري، محمد يوسف بيضون، أغوب جوخدريان، محمد الجارودي، محسن دلول، فارس بويز، عبد الله الامين، جورج سعادة، محمد بيضون، جميل كبي، ميشال المر، سامي الخطيب، بطرس حرب.

الرئيس: افتتحت الجلسة.

الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ ادمون رزق (في الاوراق الواردة).

ادمون رزق: دولة الرئيس، منذ مدة انتشر الجيش اللبناني في اقليم التفاح، وتلقاه الشعب بمظاهر الابتهاج لانه شعر بدنو توطيد الوحدة في ظل الشرعية، وكانت قرى كثيرة قد هجرت، ومن عدادها

بعض من قرى منطقة جزين، ونحن على كل حال نعتبر لبنان كله منطقة واحدة وخصوصا اقليم التفاح بالنسبة الى منطقة جزين. واذكر تحديدا قريتي «اللويزة ومليخ. ومنذ ايام قلائل، هجر أهالي هاتين القريتين مرة جديدة لان الامن غير مستتب في هذه البقعة وقرية «جرجوع» تكاد تفرغ ايضا من سكانها.

أريد ان اسأل الحكومة الكريمة: ما هي التدابير التي اتخذتها منذ انتشار الجيش في اقليم التفاح لتثبيت الوضع الامني؟ وما هي التدابير التي تزمع اتخاذها الان لكي لا تستفحل الانتكاسات ولكي يتاح لاهالي «جرجوع» البقاء فيها، ولاهالي «مليخ واللويزة» العودة اليهما. وشكرا.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ منيف الخطيب.

منيف الخطيب: دولة الرئيس، منذ الربيع الفائت، وكبار المسؤولين يتحدثون عن دخول الجيش الى الجنوب وكانوا يتحدثون بالتخصيص عن منطقة جزين ومنطقة حاصبيا، ثم عن تنفيذ القرار رقم / ٤٢٥/ وبالامس بالذات قامت قوات الجيش الاسرائيلي بمزاحمة عدة قرى وتطويقها وفرض التجنيد الاجباري على الشباب في جيش لبنان الجنوبي، فاما الدخول في هذا الجيش واما التهجير واما سجن الخيام. هذا هو الحدث الخطير الذي اردت أن أظهره لكم.

وهناك خبر مهم وخطير جدا نشرته احدى الصحف مؤخرا وقد ورد تحت عنوان صغير وفيه: دشن جيش لبنان الجنوبي شبكة كهربائية في بلدة «حلتا» من قضاء حاصبيا، بعدما تبرعت الادارة المدنية بانشائها وتقديم محولاتها، وفي حضور الادارة المدنية في الجنوب بشخص العقيد «شلوموغون» الذي قال في كلمة ألقاها ان المشروع كلف ٤٠ الف دولار ووعد بتعبيد الطرق المؤدية الى البلدة. ان مثل هذا الامر خطير جدا وخاصة في هذا الظرف بالذات، ولكن قد تتساءلون لماذا؟

طيلة فترة الحرب كان ابناء الشريط الحدودي يعفون الدولة من اللوم ويقولون ان الحرب قد أتت على كل شيء ونحن ما زلنا متعلقين بالدولة وبالشرعية.

اما في عهد الجمهورية الثانية وفي ظل الطائف وفي ظل العدالة فغريب ان تقوم اسرائيل بهذه الاعمال وان تفرض التجنيد الاجباري وتنفذ المشاريع، والدولة غائبة لا تهتم بأبناء هذه المنطقة وتتوقف عن الدخول الى منطقة جزين ومنطقة حاصبيا، ان هذا الامر يضعف التشبث والترابط وتعلق ابناء هاتين المنطقتين بالدولة وبالشرعية. اننا نسأل: ما هي مشاريع الحكومة لهذه المنطقة لاعادة الصلات وتقويتها؟ في الواقع ان هناك تساؤلات كثيرة لا مجال لذكرها الان. وشكرا.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ سليم سعادة.

سليم سعادة: دولة الرئيس، انا اريد او اود او اتمنى ان أدخل في موضوع الموازنة، فاذا لم يكن بالامكان تلبية هذا الامر الان فسأتكلم في وقت لاحق.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ عبد اللطيف الزين.

عبد اللطيف الزين: دولة الرئيس، عود على بدء، لاشهر خلت تعاون الجميع على صعيد المسؤولية لارساء السلام في اقليم التفاح ومنطقته. وبالفعل انتشر الجيش اللبناني في هذه المنطقة بعد حرب عبثية دمرت ما دمرت وهجرت من هجرت. وانتم تعلمون، والحكومة تعلم ان الاهالي ـ وعلى مسؤوليتهم وبقدر استطاعتهم ـ عادوا الى هذه المنطقة والى تلك القرى، منهم من اقام خياما ليبقى في بلدته ومنهم من حاول أن يصلح من بيته ما يستطيع اصلاحه واستمر الامر على هذا النحو لاسابيع فقط.

مع العلم ان الجيش اللبناني منذ انتشاره في اقليم التفاح وبعد انتشاره في صيدا وشرقيها، لم يكن الا شاهدا على ما حصل وما يحصل هناك.

ثقوا يا سيدي بأن منطقة اقليم التفاح ما زالت ترزح تحت عبء الميليشيات المسلحة، وهذا أمر ليس خافيا على أحد. ثقوا يا دولة رئيس الحكومة بأن بعض الاهلين في بلدات جرجوع واللويزة ومليخ ارادوا ان يعودوا الى بيوتهم فطلبوا من الجيش ان يتدخل من اجل استعادة بيوتهم من المسلحين الحزبيين، وكان جوابه انه لم يتخذ قرار سياسي بهذا الخصوص وحتى الساعة، فان الاهالي يطالبون باسترداد بيوتهم وعناصر بعض الميليشيات والاحزاب ما زالت تقيم فيها الى ان حصل في الاسبوع الفائت ما حصل، وهددت اسرائيل ـ من خلال جيش لبنان الجنوبي ـ تلك القرى المتاخمة لها بالاخلاء. وبالفعل، فقد أخلى اهل اللويزة ومليخ، وحتى جرجوع، هذه القرى، ولم يبق فيها الا بعض نقاط للجيش اللبناني، يضاف الى ذلك ان الاتصا ل بين هذه النقاط وقياداتها أصبح أمرا عسيرا.

مع العلم بأن عودة الفوضى الى خطوط التماس في قرانا عادت أمرا طبيعيا وعدنا نشهد اطلاق الصواريخ العشوائية من هنا ومن هناك، وعلى علم ومرأى من الجيش اللبناني وقد قمنا معه ومع القيادة بأكثر من مراجعة والجميع على علم بكل ما يجري وما يحصل، ولكن القرار السياسي بالتدخل لم يصدر. بالامس كانت اللويزة ومليخ وجرجوع، وربما تكون غدا عربصاليم وكفرزمان وكفرتبنيت والزواطر ويحمر وأرنون.

سيدي، تعلمون جيدا قضية المهجرين التي تعانون ونعاني منها جميعا، فقد تهجر الناس فيما مضى ووجدوا سقوفا يأوون اليها، اما اليوم واذا ما تهجروا من جديد فلن يجدوا مأوى لاحد منهم. وحتى الان لم تستطع الحكومة ولن نستطيع نحن ان نقدم لهم اي مقوم من مقومات الصمود.

فاذا لم ينتشر الجيش اللبناني في الجنوب واذا لم تنفذوا القرارات التي اتخذت في مجلس الوزراء بالمداهمة للتفتيش عن السلاح فكل هذا سيبقى حبرا على ورق، وانني أتوجه الى الحكومة، اذا ما

to obtain the original document, please contact Mr Adnan Daher

كانت تفكر ببعض التدابير لوضع حد لكل ما يجري، ومنعا لتهجير الاهالي من جديد للتفكير في اعادتهم الى قراهم، وفي تكليف الجيش اللبناني المنتشر هناك بان يكون مدافعا وحاميا عن الوطن وعن المواطن. وشكرا.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ أنور الصباح.

انور الصباح: دولة الرئيس، ايها الزملاء الكرام،

مرة اخرى نعود لنفتح موضوع اقليم التفاح. منذ سنة أو سنة ونصف، انتهت الحرب التي سميت عبثية، فأمر مجلس الوزراء الجيش بالدخول الى اقليم التفاح. وبالفعل قامت بعض قوات الجيش بالدخول الى جزء قليل من اقليم التفاح، وبدأت الوفود الرسمية تزور الاهالي، وبدأ الارز ينثر على هذه الوفود.

ولكن بعد انتظار دام سبعة اشهر، او ثمانية، وبعد كل الوعود التي نثرت هناك في اقليم التفاح، بقي الحال على ما كان عليه. فلا طريق «زفتت»، ولا اعمدة الكهرباء اعيد تنصيبها، ولا المياه اعيدت، وقد تقدمت وقتها من الحكومة الكريمة بسؤال طلبت منها فيه ان تقول لنا: ماذا فعلت في خلال السبعة، او الثمانية اشهر؟ وقد حصل ذلك كله بعد الوعود الكثيرة التي اعطيت لاقليم التفاح، ولم ينفذ شيء منها، فلا الامن استتب، ولا الامور الحياتية التي ذكرتها تأمنت، وقد أتاني جواب الحكومة بعد شهر من طرح السؤال عليها، وتضمن وعودا جديدة منها انها (اي الحكومة) ستقوم بتنفيذها بعد اقرار الموازنة.

وها نحن الان وبعد سبعة أشهر اخرى، لا نزال كما كنا، فلا الجيش استطاع ضبط الامن، ولا وزارة الاشغال العامة زفتت طريقا، ولا الموارد اعادت الكهرباء، والبيوت التي احتلت لم تعد الى اصحابها. ونعود مرة اخرى ونسأل الحكومة الكريمة عن خطتها بالنسبة لاقليم التفاح بعد ان اصبح الوضع فيه صعبا جدا وقد يمتد ليشمل المنطقة بكاملها.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ ايلي الفرزلي.

ايلي الفرزلي: دولة الرئيس، ترددت كثيرا قبل ان ادلي بمداخلتي اليوم، ترددت لسببين:

الاول: ان رئيس هذه الحكومة، دولة الرئيس عمر كرامي هو ابن ذلك البيت الوطني العربي الكبير، الذي اكن له ـ وقد توارثت ذلك كابرا عن كابر ـ كل المحبة والتقدير.

الثاني: ان معادلة قد جالت وصالت في رأسي، وهواجسي، واعتقد انها جالت وصالت في رؤوس الكثيرين من الزملاء الكرام، تقول هذه المعادلة: الطائف يعني الحل، والحل يعني السلام، والسلام يعني الحكم، والحكم يعني الدولة، واي انتقاد للدولة العتيدة يعني بصورة عكسية انتقادا للحكم، يعني انتقادا للسلام، يعني انتقادا للسلام، يعني انتقادا للحل، يعني انتقادا للطائف المقدس. قلت ما العمل يا صاح؟ عانيت كما يعاني الكثير من الزملاء الكرام ومن

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

ابناء الشعب، ومن الصحافيين ورجال الفكر المثقفين، من ديكتاتورية نفسية، قلت: والله لم اخف في حياتي، من اية ديكتاتورية كانت. ومن اي مصدر أتت، انا المناضل، أنا المؤمن، انا المجاهد اخاف من الانتقاد؟ ولكن قلبي على هذه الدولة وعلى هذا الحكم، وعلى السلام، وعلى الحل وعلى الطائف المقدس حماه الله. قلبي، بصدق، بايمان، باخلاص، قلت ما العمل ؟ اتطلع الى الناس، الى الشعب الذي من المفترض ان اكون ممثلا له في مجلس الامة.

أنقل صوته وصراخه وأنينه وعنينه الى مجلس الامة، واذا بي وانا مكره على ذلك، قلت الجمهورية في خطر، لان الجمهور في جهة، والجمهورية في جهة اخرى.

لا والله يا سادة. درست الموضوع مليا وأنا من الدارسين والباحثين والممحصين والمتقين، فاذا بي قلت: قالوا من خطر نمضي إلى خطر، نحن خلقنا بيتنا الخطر.

دولة الرئيس، اتوجه اليك خصيصا بهذا الكلام (أعني دولة رئيس مجلس الوزراء). لانني اؤمن بأنك ستأخذ هذا الكلام بعين الاعتبار، تدرس الخلفيات التي املته، وتقوم ما قد اعوج في مسيرة بعض الوزراء اداء وممارسة فلا يخطر ببال أحدهم على الاطلاق، ان باستطاعته ان يتجاوز حدودا اخلاقية رسمت له فتمنع الفساد والافساد في ممارسة السلطة وادائها، دولة الرئيس، تذكرت بالامس وكان الوقت ليلا، وانا بين صاح ونائم خطابا لفخامة رئيس الجمهورية في عيد الجيش في الاول من آب، وكلكم تذكرونه: «ايها العسكريون نحن لا نريد جيش الاشخاص والطوائف».

بربك قل لي، هل نبني ادارات الاشخاص والطوائف.

الرئيس: مقاطعا: يبدو انه قد حصل التباس بيننا وبين حضرتك. لان التعليق على الاوراق الواردة شيء والدخول في المناقشة العامة شيء آخر.

ايلي الفرزلي: انني سأدخل في الاوراق الان.

الرئيس: لا، لا، سأعطيك الكلام اثناء فترة المناقشة العامة بقدر ما تريد وعندك مدة ساعة، اما الان فان مدة كلامك قد انتهت، لان بعض الزملاء وضمن مدة النصف ساعة يطلبون الكلام ويريدون أن يأخذوا أوقاتهم.

ايلي الفرزلي: مقاطعا: دولة الرئيس، أريد أن أوضح امرا، أنت «تمون».

الرئيس: بكل حب، ان النظام «يمون» علي وعليك

ايلي الفرزلي: هل فهمتم ما أريد؟

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الدكتور رفيق شاهين.

رفيق شاهين: دولة الرئيس، هناك مثل عند البدو يقول: «وعدتني بالحلق، بخشت آذاني».

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الرئيس: هل هذا قول مأثور؟

رفيق شاهين: عندما اتخذت هذه الحكومة القرار بارسال الجيش الى منطقة اقليم التفاح، رحبنا بهذا القرار وأثنينا على عمل الحكومة.

كما انه قد قيل لنا يا دولة الرئيس، بأن الجيش عندما يصعد الى منطقة اقليم التفاح سيبسط الامن والاستقرار بعد دخوله اليها وكذلك رأينا ان «كثيرا» من المسؤولين في الدولة اللبنانية توجهوا الى هذه المنطقة ووعدوا الاهالي بالمن والسلوى. ولكن ماذا نرى الان يا دولة الرئيس؟ سبعة اشهر مضت على انتشار الجيش في منطقة اقليم التفاح، وحتى هذا التاريخ لم يضرب أي معول من قبل المسؤولين.

نسمع انهم اعطوا الدراسات، وأرسلوا الموظفين، ولكن لا كهرباء، ولا صيانة للطرقات، فعلى الاقل ليرسلوا شاحنة «زفت» لصيانة الحفر الموجودة في هذه الطرقات.

وحتى الاسبوع الماضي يا دولة الرئيس استطاع الاهالي أن ينالوا شيئا زهيدا من مجلس الجنوب للتعويض عليهم.

ولكننا نرى أن مشكلة الامن عادت الى الواجهة.

ففي الاسبوع الماضي تعرض أهالي اللويزة ومليخ وجرجوع الى قصف عنيف لم يروا مثله من قبل، عادت الحكاية الى بدايتها.

نحن نعلم وقد قالت لنا الحكومة بأن الجيش عندما يصعد الى المنطقة سيفرض الامن فيها.

نحن نطلب ونصر على الطلب، واذا لم يكن هناك قرار سياسي يطلب الى الجيش تثبيت الامن، فليتخذ هذا القرار. لاننا لن نسمح بأن يتعرض أهلنا الى التهجير مرة ثانية كما حصل في الاسبوع الماضي.

وهناك شيء آخر أود أن اعلق عليه يا دولة الرئيس هو محافظة النبطية. القانون رقم ٧٥/ ٣٦ انشأ محافظة النبطية والمرسوم ٢٥٣ الصادر بتاريخ ٢٤/ ٢/ ٨٣ حدد تفاصيل تطبيق هذا القانون.

وتعميم رئيس مجلس الوزراء الصادر برقم ٨٣/ ٢٧ يؤكد على الوزارات أن تنشئ الداوائر في محافظة النبطية.

ليكن معلوما يا دولة الرئيس، نحن نصر على بقاء محافظة النبطية، نطلب تطبيق القانون ٧٥/ ٣٦، وعلى الوزارات التي لم تؤسس دوائر لها في محافظة النبطية أن تسرع وفقا للمراسيم وللتعاميم الصادرة عن مجلس الوزراء بتأسيس هذه الدوائر.

الرئيس: متى كان هذا القانون؟

رفيق شاهين: ٧٥/ ٣٦.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الرئيس: اي سنة ١٩٧٥.

رفيق شاهين: نعم قانون انشاء محافظة النبطية. والمرسوم رقم ٢٥٣ تاريخ ٨٣/٢/٢٤ الذي يحدد تطبيق تفاصيل هذا القانون.

وشكرا يا دولة الرئيس.

الرئيس: حضرة الزملاء،

بقي عدة اسماء من الزملاء على اللائحة وقد انتهت مدة نصف الساعة المخصصة للتعليق على الاوراق الواردة، ولكن بوسع حضرات الزملاء ان يدخلوا في النقاش طالما نحن في جلسة مناقشة عامة حول الموازنة العامة.

قانون موازنة ١٩٩١

المادة الاولى: تحدد ارقام الموازنة العامة والموازنات الملحقة عن السنة المالية التي تبدأ في اول كانون الثاني ١٩٩١ وتنتهي في ٣١ كانون الاول ١٩٩١ وفقا لاحكام المادتين الثانية والثالثة من هذا القانون.

المادة الثانية: تفتح في الموازنة العامة والموازنات الملحقة الاعتمادات المبينة فيما يلي. الخ...

المادة الواحدة والخمسون: يعمل بهذا القانون فور نشره.

الرئيس: الكلمة لحضرة مقرر لجنة المالية والموازنة الاستاذ انور الصباح.

انور الصباح: دولة الرئيس، حضرات الزملاء، المحترمين. احالت الحكومة الى مجلسكم الكريم مشروع قانون الموازنة العامة والموازنات الملحقة لعام ١٩٩١ بالمرسوم رقم ٥٥٠ تاريخ ١٧ تشرين الاول ١٩٩٠، وفور احالته الى لجنة المال والموازنة باشرت بدرسه ومناقشته، مستغلة الفرصة لاستعراض وضع وزارات الدولة والادارات العامة من خلال مناقشة الاعتمادات المرصدة لها، كما تم تبادل الرأي مع المعنيين والقيمين على هذه الادارات بالسبل الآيلة الى تفعيلها وجعلها قادرة ـ ولو بالحد الادنى ـ على القيام بدورها وتأمين الممكن من الخدمات للمواطنين بعد الذي اصابها من دمار وفساد نتيجة المحنة التي بلي بها الوطن طيلة ما يزيد على الخمسة عشر عاما ـ ولا بد في نهاية هذه المقدمة من الاشارة الى الوقت الذي استغرقته دراسة الموازنة، اذ شارفنا على نهاية السنة الحالية وما زال مشروع الموازنة بين أيدينا، علما ان الواجب التشريعي يقضي باقراره قبل هذا التاريخ بخمسة او ستة أشهر على الاقل، وكان لهذا اسبابه ومبرراته، اذ ما ان باشرنا بدرس الموازنة وكانت مسيرة السلام بعد مؤتمر الطائف قد بدأت حتى استقالت الحكومة التي اعدت واحالت مشروع القانون للموازنة العامة واتت الحكومة الحالية مع تطلعاتها الى ارساء وتثبيت قواعد الامن والسلام، ناظرة في كيفية ترميم البنية التحتية للوطن والدولة، وهذا يتطلب امكانيات مالية ضخمة لا قدرة للدولة عليها في الوضع الحالي انما رأى مجلس الوزراء وفي

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

حدود الممكن ان يزيد في اعتمادات بعض الادارات حسب المهام الموكولة اليها في المسيرة الجديدة وترجم رغبته هذه بقرارات بدأت ترد الى اللجنة تباعا وكلها تلحظ زيادات في الاعتمادات المرصدة للادارات التي أشرنا اليها، فما كان على لجنة المال والموازنة الا اعادة النظر والدرس من جديد للارصدة المقترح زيادتها ولحظها في مشروع الموازنة بعد مناقشتها واقتناعها بالاسباب التي دعت لزيادتها.

حضرات الزملاء الكرام،

لقد لحظ مشروع الموازنة المحال من الحكومة الاعتمادات التالية:

ـ الموازنة العامة بجزأيها الاول والثاني ٧٧٥ ٠٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠

ـ موازنة المواصلات السلكية واللاسلكية٠٤٨ ٨١٠ ٠٠٠ ٠٠٠

ـ موازنة مديرية اليانصيب الوطني ١٠ ٣٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠

ـ موازنة مكتب الحبوب والشمندر السكري ٤٧ ٥٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠

المجموع ٨٨١ ٦١٠ ٠٠٠ ٠٠٠ ل. ل.

الرئيس: الكلمة لحضرة معالي وزيرالمالية المحترم الدكتور علي الخليل.

وزير المالية: دولة الرئيس، حضرات السادة النواب

نضع بين ايديكم مشروع الموازنة لعام ١٩٩١، للدرس والاقرار، وهو يتضمن الموازنة العامة والموازنات الملحقة، كما عدلتها لجنة المال والموازنة النيابية.

ويقتضينا الامر بداية ان نشير الى الظروف الاستثنائية التي اعد فيها هذا المشروع، والى الاحداث بمنحاها التصعيدي آنذاك، والتي حالت دون الكثير من الادارات، بما كانت عليه من تبعثر وتشرذم، من اعداد مشاريع موازناتها، أو مطابقتها على احتياجاتها الفعلية، فلا يمكن لموازنة أعدت بداية، في مثل تلك الظروف، ان تكون تجسيدا لخطة ادارية واقتصادية وانمائية، كما نود ونطمح، مما جعل اعادة النظر في كثير من بنودها امرا ضروريا، لا سيما بعد عملية ١٣ تشرين الاول الماضي، وما تبعها من اندفاع مسيرة الوفاق الوطني بحيوية وزخم، وما نجم عنها من تحسن سريع ومتواصل للاوضاع السياسية والامنية، اضافة الى التغيير الحكومي الذي حصل، كل ذلك خلق واقعا جديدا انعكس على هيكلية الموازنة ومحتواها.

ولم يكن بالامكان لمشروع الموازنة هذا ان يرتكز على موازنة سابقة، كما يحصل عادة، لان الظروف التي رافقت وضعه جرى فيها وضع موازنة عام ١٩٩٠، واقرارها. استنادا الى ما تقدم، اصبح مشروع الموازنة المعروض على مجلسكم الكريم، كما يلي:

الموازنة العامة: ١ ٠٢٦ ٠٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠

ـ الموازنات الملحقة: ٦٨ ٨١٠ ٠٠٠ ٠٠٠

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

- موازنة المواصلات السلكية واللاسلكية
- موازنة مديرية اليانصيب الوطني ٠٠٠ ٠٠٠ ٣٠٠ ١٠
- موازنة مكتب الحبوب والشمندر السكري ٠٠٠ ٠٠٠ ٥٠٠ ٤٧

فيكون المجموع: ٠٠٠ ٠٠٠ ٦١٠ ١٢٦ ل. ل

اما الواردات العامة فقد جرى تقديرها كالاتي: ٠٠٠ ٠٠٠ ٦١٠ ١٥٢ ١

- الواردات العادية ٠٠٠ ٠٠٠ ٧٦٧ ٣٩٤
- الواردات الاستثنائية ٠٠٠ ٠٠٠ ٢٣٣ ٦٣١

وبذلك يكون عجز الموازنة قد بلغ ٠٠٠ ٠٠٠ ٢٣٣ ٦٣١ اي ما نسبته ٦١،٥٣٪، في حين ان هذا العجز قد بلغ في العام الماضي، ما نسبته ٦٤،٨٣٪

لقد اتسم مشروع الموازنة لهذا العام بالخصائص التالية:

١ ـ زيادة النفقات العامة بنسبة ٧١،٨٥٪ عما كانت عليه في موازنة ١٩٩٠

يعود ذلك في جزء منه الى التضخم المالي الحاصل بين عامي ١٩٩٠ و١٩٩١، مع الاشارة الى ان هذا التضخم بدأ ينحسر منذ مدة، بصورة ثابتة ومتواصلة.

كما تعود تلك الزيادة في النفقات، في جزئها الاخر، الى الالحاح في ازالة اثار الحرب، وبالتالي طلب تحسين الاوضاع المتردية في مدة قصيرة، الامر الذي لا يمكن تحقيقه، وهذا ما جعل الحكومة ووزارة المالية ولجنة المال والموازنة تجابه سيل الطلبات بتلبية الحاجات الاكثر ضرورة، وارجاء ما يمكن تأجيله.

٢ ـ تدني نسبة عجز الموازنة عما كانت عليه في عام ١٩٩٠، وذلك على الرغم من ارتفاع تقديرات النفقات ويعود ذلك الى التحسن الذي حصل على الواردات العامة وما يرتقب تحسنه ايضا، وعلى سبيل المثال، فان الواردات الجمركية ارتفعت اكثر من مئة ضعف عما كانت عليه في العام الماضي، ومن المتوقع لها ان تستمر في مزيد من الارتفاع مع تحسن الاوضاع. ويصح هذا القول على الرسوم المرفئية التي تزداد حصيلتها باطراد. كما ان الخزينة اصبحت تحقق دخلا من رسوم استيراد المواد الملتهبة، بدلا من ان تتحمل دعم اسعارها، كما كان يحصل في السابق، وكذلك الامر بالنسبة الى وقف الانفاق على دعم اسعار القمح الذي أدى الى تخفيف عبء مالي كبير عن كاهل الخزينة.

كما ان مباشرة الاجهزة المعنية، في المؤسسات العامة لا سيما مؤسسة كهرباء لبنان، ومصالح المياه، وفي ادارة الهاتف، والبلديات، في تحسين جباياتها، من شأنه أن يعيد اليها تدريجيا توازنها المالي وهذا ما يخفف من اعتمادها على الاستلاف من الخزينة.

هذا ونشير الى تعديلات كثيرة تناولت قيمة عدد وافر من الرسوم والغرامات المالية تضمنها الجدول الملحق

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

بالموازنة، وان هذا الاجراء يعتبر تصحيحا جزئيا لقيمة بعض الرسوم والغرامات استوجبه التضخم المالي الحاصل اكثر منه زيادة حقيقية عليها. ومن ناحية اخرى نلفت النظر الى مشاريع اعدتها وزارة المالية وادارات اخرى لتحسين الواردات العامة من شأنها اذا ما جرى اقرارها ان تؤدي الى ارتفاع تلك الواردات.

وما نأمله من زيادة في الواردات العامة انما يرتكز على مؤشرات اقتصادية ايجابية فعلية حيث ان اخراج لبنان من حال الحرب الى حال السلم دفع بالاقتصاد اللبناني في طريق العودة الى الوضع الطبيعي تمهيدا لاستعادة ازدهاره السابق الذي كان عليه.

ففي القطاع الزراعي تحسنت المنتجات بشكل ملموس، فقد بلغت الصادرات الزراعية ما قيمته اكثر من ٣٨ مليار ليرة لبنانية في النصف الاول من العام الجاري مقارنة مع ٥ مليارات فقط في الفترة ذاتها من العام الماضي. وفي القطاع الصناعي نلاحظ تحسنا كبيرا في الانتاج والتصدير، فقد ارتفعت قيمة الصادرات الصناعية الى أكثر من ٨٣ مليار ليرة في نهاية النصف الاول من العام الجاري اي بأكثر من ضعفين ونصف الضعف مقارنة مع الفترة نفسها من العام الماضي.

كما ساهمت حالة الاستقرار السياسي والامني في ازالة الحواجز وفتح المعابر، واقفال المرافىء غير الشرعية، مما ادى الى تنشيط حركة التبادل التجاري داخليا وخارجيا، ويؤمل من ذلك زيادة الدخل القومي باطراد وتحسين ميزان المدفوعات مع ما ينطوي عليه من تحسن في الوضع الاقتصادي بالنسبة الى الدولة والمواطنين على السواء.

٣ ـ ارتفاع نسبة نفقات الجزء الثاني المتعلقة بالتجهيز والانماء في مشروع الموازنة حيث بلغت ٢٩،٦٪ من مجموع تقديرات الموازنة في العام الحالي مقابل ١٥،٩٪ في العام الماضي. ان هذا المؤشر يدلل على التوجه نحو تدعيم الانطلاقة الاعمارية والانمائية.

٤ ـ على الرغم من ازدياد الدين العام الداخلي وفوائده، فان نسبة زيادة هذا الدين، في النصف الاول للعام الحالي، كانت الادنى منذ نشوئه مقارنة مع الاعوام السابقة. فنسبة الزيادة بلغت، خلال النصف الاول من هذا العام ١٣،٧٢٪ في حين انها بلغت ٥٦،٨٨٪ عام ١٩٩٠ ونسبة ٨٨،٤١٪ عام ١٩٨٩، ونسبة ١٧١،٢٪ عام ١٩٨٨.

٥ ـ وفي المجال النقدي شهد سعر صرف الليرة اللبنانية تحسنا مطردا، منذ مطلع العام الجاري ازاء العملات الاجنبية كافة. فالدولار الاميركي الذي كان يساوي ١١٠ ليرات في نهاية كانون الثاني من هذا العام، استمر في تراجعه التدريجي البطيء فبلغ حوالي ٨٩٣ ليرة في الفترة الاخيرة. وقد ساهم ذلك في حماية صغار المودعين من الاثار السلبية من جراء الخفض السريع للدولار، وحماية القطاع المصرفي من هزات حادة، واعادة تكوين الاحتياطي بالعملات الاجنبية لدى مصرف لبنان الذي تجاوز المليار دولار.

وهكذا عادت الليرة اللبنانية لتكون العملة الرئيسية في السوق الداخلية بعد ان تراجعت في السنوا ت

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الاخيرة من الاحداث إلى ان تكون العملة الثانوية في هذه السوق.

وهذا التحسن التدريجي في سعر صرف الليرة اللبنانية انعكس اقبالا من الجمهور على الاكتتاب، في سندات الخزينة، حيث تضاعفت قيمة هذه الاكتتابات وبلغت نسبتها حاليا ٢٦،٥٪ من هذه السندات.

وقد أدت معدلات الفوائد المرتفعة على سندات الخزينة وظيفتها في الحد من المضاربة على الليرة اللبنانية، اما الان، وبفضل التطورات الايجابية الحاصلة فان السلطات النقدية تعمد الى خفض تدريجي لمعدلات هذه الفوائد في السوقين، الاولية والثانوية، اضافة الى عرض السندات بالمزاد العلني على معدلات الفوائد لجعلها «عائمة» ترتبط بالعوامل الطبيعية للسوق تبعا للعرض والطلب.

٦ ـ لم يلحظ مشروع الموازنة قيمة الدين العام لان هذا الدين لا يستحق الاداء في سنة مالية معينة وانما تم لحظ فوائده السنوية فقط التي تمثل المستحقات المتوجبة الاداء وهي تعادل ما يقارب ٢٧٪ من القيمة الاجمالية لتقديرات نفقات الموازنة العامة في العام الحالي في حين انها كانت تعادل نسبة ٣٠٪ من موازنة العام الماضي.

٧ ـ لم يرصد مشروع الموازنة الزيادة المرتقبة على الرواتب واجور العائدة لموظفي الادارات العامة بالنظر الى مشروع القانون المتعلق بالزيادة المذكورة لم يجر اقراره نهائيا بعد.

٨ ـ ان اقتصادنا ليس قادرا بامكاناته الذاتية، في المرحلة الراهنة، على تموين احتياجات القطاع العام، لتنفيذ المشاريع الانمائية، واعادة بناء ما تهدم من البنى التحتية في مدى قصير ومتوسط، فلا بد، والحالة هذه، من متابعة الاتصالات من اجل الاسراع في انشاء الصندوق الدولي لمساعدة لبنان، وللحصول على القروض الميسرة من المؤسسات المالية العربية والدولية، ومن الدول الشقيقة والصديقة، لانجاز عملية الاعمار والانماء، في اقصر مدى ممكن. ان الانجازات الهامة التي حققتها الشرعية من جهة، والاتصالات المستمرة مع المؤسسات المالية العربية والدولية من جهة ثانية، اثرت ايجابا مع هذه المؤسسات التي اعربت عن استعدادها لاستئناف عملها في لبنان بعد انقطاع دام طيلة سنوات الحرب.

حضرات الزملاء الكرام،

ليست الموازنة عملا منفردا تقوم به وزارة المالية، بل هي المرآة التي تنعكس فيها السياسة العامة للدولة، وتتجسد أسس التغييرات الاقتصادية والاجتماعية، وتتعين مصادر الاقتطاعات العامة وكيفية تخصيصها، وتتحدد أطر البرامج الاكثر فائدة والاقل كلفة. اننا نعمل كي تعكس الموازنة جميع هذه الاهتمامات وهذا يتطلب:

أ ـ وجود خطة اقتصادية على مستوى الدولة تتضمن الاهداف المتوخاة في فترة زمنية محددة والوسائل اللازمة لتحقيقها، وتكون الموازنة الاداة الاساسية لتنفيذ مراحل هذه الخطة.

ب ـ وجوب ان تعكس الموازنة حقيقة الانفاق الفعلي فلا تنفق الى جانب الاعتمادات المرصدة فيها مبالغ خارجة عنها كانت تتعدى في السنوات التي لم تصدر فيها الموازنات اكثر من ثلاثة اضعاف قيمة الاعتمادات داخل

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الموازنة، ان هذا الواقع قد تغير الان تماما خصوصا وان سلفات الخزينة التي اصبحت تعطى استثنائيا بات اقرارها بفعل القوانين والممارسة التي بدأناها من اختصاص مجلس النواب، وبذلك تساوت طريقة اقرار الانفاق العام داخل الموازنة مع طريقة اقراره خارجها.

ج ـ وجوب ان تظهر الموازنة في مراحل متقدمة ليست استهلاكا لاموال بل تحقيقا لمشاريع واعمال تحمل في طياتها ترشيدا للانفاق العام وتقويما وتقييما لعمل الادارات العامة وهذا أعلى درجات الاصلاح.

من الطبيعي ان نأمل بأن تعكس الخطوات الاصلاحية التي تعدها الحكومة تحسنا ملموسا في الاداء الوظيفي العام سواء اكان على الصعيد الاداري البحت ام على صعيد المشاريع التي تعدها الادارات او تشرف على تنفيذها، وفي كلتا الحالتين فان الموازنة هي التي تتأثر شكلا ومضمونا بالخطط والنتائج.

واخيرا، اننا اذ نعرض لحضرتكم مشروع الموازنة العامة والموازنات الملحقة بما تضمنه من اسس وقواعد وما رافق اعداده من ظروف وصعوبات وما نصبو الى تحقيقه مستقبلا من نهوض مالي واقتصادي وتنظيمي، نأمل من مجلسكم الكريم مناقشته واقراره.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الشيخ مخايل الضاهر.

مخايل الضاهر: دولة الرئيس،

ابدأ من حيث انتهى مقرر لجنة المالية، اذ قال: حققت الحكومة خطوات على الصعيدين الامني والسياسي، وهي اليوم مدعوة لتحقيق الخطوات على الصعيدين الاقتصادي والمالي.

على الصعيد السياسي تحققت بعد الطائف خطوات سياسية هامة، وخاصة الاصلاحات الدستورية، ومعاهدة الاخوة والتعاون والتنسيق مع الشقيقة سوريا. اما على الصعيد الامني، فقد تم توحيد الجيش وانتشاره في اكثرية المناطق، ونحن بانتظار أن يستكمل انتشاره في كل المناطق اللبنانية.

كما نسجل ايضا، حل الميليشيات وعملية جمع السلاح وازالة كل المظاهر المخالفة للقانون، في كثير من المناطق التي انتشر فيها الجيش وبصورة خاصة ما شاهدناه منذ أيام في المرافىء اللبنانية.

كل ذلك يشكل خطوات ايجابية، لا بد الا أن تسجل للدولة ولكن شبحا خطيرا آخر يطل على لبنان هو شبح الجو الاقتصادي والظروف الاقتصادية والمالية التي تمر بها البلاد.

دولة الرئيس، ما من احد يمكنه ان ينكر ان هناك غلاء معيشة أضحى لا يطاق عند المواطن، فليس بمقدور هذا المواطن، بما يستحصل عليه من مداخيل تأمين المدارس لاولاده، وتأمين ما اضحت عليه فواتير الكهرباء، ولا يستطيع اطلاقا تأمين تكاليف الاستشفاء ولا المياه ولا بصورة خاصة ايجار السكن خصوصا وان الضمان الاجتماعي مشلول، لا بل هو بحالة ضياع، مع انه كان من المفروض ان يكون عونا لهؤلاء المواطنين ذوي الدخل المحدود. الدولة مطالبة بتأمين الكهرباء لكل المناطق، وبتأمين المياه والطرقات والهاتف والاستشفاء، خصوصا بعد ان اضحى استشفاء افراد الجيش وقوى الامن الداخلي والامن العام مئة بالمئة على عاتق الوزارات المختصة،

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

وهناك أيضا الحاح وطلب من المعوزين الكثيرين الذين يدخلون المستشفيات الخاصة وقد كانت وزارة الصحة تعمد الى مساعدتهم. انها اليوم متوقفة عن مساعدة الكثيرين، وبالاحرى فان المستشفيات الخاصة عاجزة عن استقبال الكثيرين لان الدولة عاجزة عن دفع ما يترتب عليها لتلك المستشفيات. ان المطلوب من الدولة ان توفر لوزارة الصحة المبالغ الضرورية لكي تتمكن من ايفاء موجباتها تجاه المستشفيات التي نلح عليها نحن جميعنا بأن تستقبل المرضى المعوزين.

هذا بالاضافة الى البنية التحتية التي تهدمت وبصورة خاصة خلال السنتين الماضيتين وهي تحتاج الى اعادة تعمير. كما وان الادارة تشكو من نقص في عدد موظفيها، لذلك نحتاج الى ملء المراكز وهي تزيد عن نصف مراكز الادارة.

كما اننا بحاجة الى زيادة رواتب الموظفين. واعتقد ان الحكومة تعكف على دراسة هذا الامر في الخلوات، هذه الرواتب التي لا يمكن أن تفي بنسبة ١٠ أو ٢٠ بالمئة مما يتوجب على هؤلاء من مصاريف ونفقات ملحة وضرورية.

كل هذه الامور نعرف ان الحكومة واعية لها وهي بصدد التصدي لها ودراستها، ولكن كل هذه الخدمات الحياتية من كهرباء الى هاتف الى طرقات، الى استشفاء، إلى زيادة الرواتب، الى اعادة تعمير، بحاجة الى نفقات لا بد ان نواجهها بسياسة مالية تستطيع ان تواكب هذه النفقات التي تأخذ بالازدياد، في حين اننا لا نتقدم في مضمار الواردات الا تقدما بسيطا للغاية. واذا قلنا بأن النفقات اكثر بكثير من الواردات، أو ان الواردات لا تساوي اكثر من ١٠٪ من النفقات فان هذا الامر لا يجوز اطلاقا عندما نتكلم عن الموازنة. الموازنة يجب أن تكون متوازنة، اي ان تكون الواردات بقدر النفقات. لا يمكننا ان نستمر، ولا يمكن للدولة أن تستمر، ولا يمكن للدولة ان تستمر، وهذا هو الخطر المالي والاقتصادي الذي يداهمنا ويجب ان نتصدى له.

دولة الرئيس، يجب ان تكون وارداتنا بمقدار نفقاتنا. وهذه المهمة الاساسية منوطة بكم اليوم، فلا يمكننا الاستمرار في سنوات الخزينة، كما لا يمكننا الاستمرار في تمويل الموازنة عن طريق الدين لان الدين يكلف حوالي ٣٠ الى ٣٥ بالمئة سنويا. لا يمكننا الاستمرار في سنوات الخزينة لدفع رواتب الموظفين، يجب ان نتصدى لذلك بكل موضوعية، لان استمرار البلد هو في التوازن بين النفقات والواردات.

وبالنسبة لوزارة المالية، نحن نعرف ومعالي وزير المالية يعرف ان الوزارة تشكو من نقص في جهازها البشري، وتشكو ايضا من تردي الاخلاق من قبل بعض العناصر البشرية الموجودة فيها.

ولذلك نطلب الاسراع في رفع الحصانة عن الموظفين، وتوفير العناصر اللازمة الكفؤة والخلوقة. فلا يوجد تحقق جيد للضرائب. ولا يذهب احد من الموظفين الى شركة معينة ويعود بتقدير صحيح للضرائب المفروضة عليها، بل على العكس فان هذا الموظف قد يقول بأن صاحب الشركة مدين وربما قال ان على وزارة المالية ان تساعده لسد عجزه. وهذه الامور كلها تحصل بواسطة بعض الموظفين، وهذا امر لا يجوز.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

لذلك يقتضي تجهيز وزارة المالية بكل العناصر اللازمة والخلوقة، وصرف كل من يثبت من قبل الوزارة، أو من قبل هيئة التفتيش، انه غير جدير باستلام مثل هذه المسؤوليات الخطيرة.

ويجب علينا يا دولة الرئيس، ان نتصدى للنظام الضرائبي. فلا يجوز أن نبقي على هذا النظام المستمر منذ ٣٠ او ٤٠ سنة. لان نظام الضرائب يجب أن يساير أصحاب الدخل المحدود، والذين يدفعون الضرائب اليوم هم الموظفون، اصحاب الدخل المحدود. بينما الذين يستغلون سيادة البلد، واقتصاده ونظامه الحر وعلاقاته الخارجية، كل هؤلاء لا يساهمون اطلاقا في تغذية الخزينة ولو بشيء يسير من الارباح الطائلة التي يجنونها على حساب البلد.

لذلك لا بد عن اعادة النظر بالنظام الضرائبي وفقا للقواعد العلمية الحديثة. واننا نأمل ان تضع وزارة المال نصب أعينها ان البرنامج الملح عليها في الاشهر القادمة هو وضع هذا النظام الضرائبي.

دولة الرئيس، يجب أن نتطلع ايضا الى مواردنا الاخرى. مثلا: المرافىء. فبعد ان أحكم الجيش سيطرته على المرافىء الشرعية وغير الشرعية لا بد من أن تكون الواردات الجمركية ثلث واردات الموازنة، اي ما نسبته ٣٣ ٪. في حين أن ما يصلنا من الجمارك لا يتعدى الـ ٢٪. ومن المفروض ان نرفع سعر الدولار الجمركي وكفى دلعا وغنجا. الدولار الجمركي يجب ان يرتفع ويجب أن تحكم السيطرة نهائيا على المرافىء بحيث يتمكن الجمرك من ادال النسبة المتعارف عليها دوليا وهي ٣٣٪ من ـ الموازنة.

هناك ايضا مرافق مشلولة. وأسأل وزير المالية لماذا؟ مثلا كازينو لبنان ان لبنان بلد سياحي وكازينو لبنان يشجع السياحة، ومدخوله كبير للدولة والحكومة ووزارة المالية. هذا المرفق معطل لماذا؟ يجب ان يعاد العمل به.

تركنا مجالا للباقين، وأنا اتمنى ان نعرف لماذا يغلق هذا المرفق الذي يغذي الموازنة حتى اليوم؟

ـ بالنسبة «للريجي»:

مفروض فيها ان تدر على لبنان ارباحا طائلة لانها احتكرت بيع الدخان. وهذا البيع يحقق مئات الملايين من الدولارات للذين يقومون بتهريب الدخان وبيعه. كل هذه الارباح كان يفترض فيها ان تكون للدولة اللبنانية وللخزانة اللبنانية.

نحن لا نستطيع ان «نكمل» اليوم مع «الريجي» لانها تكبدنا الخسائر، إنها تستدين وتضع هذا الدين على حساب وزارة المالية، وأصبحت وكأنها فتحت وحدها حسابا بديونها، بدلا من ان تكون عونا لنا لسد العجز الحاصل في الموازنة.

واننا نأمل من الحكومة الكريمة أن تعيد النظر في هذا الموضوع. لان «الريجي» اصبحت كمغارة «علي بابا» تذهب اموالها ولا يعرف احد كيف؟ وهناك اموال طائلة تذهب «للريجي» فلا يجوز ان تذهب هذه الاموال اليها وان توقع الدولة في الديون وتحرمها بالتالي من الربح المفروض ان تجنيه منها.

دولة الرئيس، لا بد ايضا من وضع حد للهدر.

to obtain the original document please contact Mr. Adnan Daher

دولة رئيس الحكومة، هناك مجالس لا تعمل وفيها مئات الموظفين يقبضون معاشات هائلة ونحن لا نعرف ماذا ستفعل بهم، ويفترض بالدولة أن تتصدى لهم. مثلا: مجلس المشاريع الكبرى لمدينة بيروت. انه متوقف عن العمل منذ مدة. فيا ليتهم يتدبرون له عملا.

رشيد الصلح: مقاطعا: انه يعمل، كل مشاريع بيروت هو الذي قام بتنفيذها.

الرئيس: هذا شيء ار يا دولة الرئيس.

مخايل الضاهر: متابعا: مجلس المشاريع الانشائية كل موظفيه من المهندسين ولا يعملون.

مجلس الانماء والاعمار، ايضا. اصبحنا لا نفرق بين مجلس المشاريع الكبرى ومجلس المشاريع الانشائية ومجلس الانماء والاعمار ووزارة الاشغال العامة، فقد أصبحت كلها اجهزة ولكن الموضوع واحد.

لا نستطيع ان نكمل بهذا الهدر. يجب أن يكون هناك جهاز واحد يعمل، او عدة أجهزة تعمل، لكن يجب ان تعمل كلها. نستطيع ان نقول لمجلس المشاريع الانشائية: نفذ الطرقات والاوتوستراد، وهذه هي الموازنة. ولا يجوز ان يبقى، بجهاز من مئات الموظفين، متوقفا عن العمل، لأنهم لم يعطوه موازنة، وكذلك الامر بالنسبة لمجلس تنفيذ المشاريع الكبرى لمدينة بيروت، ولا أعرف ما اذا كانوا قد اعطوه الان.

نحن نقول ان مثل هذه المجالس يجب أن تعطى الموازنات حتى لا تبقى بدون عمل أو ان نصرف موظفيها حتى لا يبقى هذا الهدر الحاصل في الاموال.

ـ وبالنسبة للكهرباء:

يا معالي الوزير: ان الكهرباء مصروف كبير علينا، ولم نعد نستطيع ـ بعد ان بسطت الدولة سلطتها على المرافق وعلى وعلى ـ . . . ـ الاستمرار في بقاء نصف كهرباء لبنان مسروقة. ولم يعد من الجائز ان يبقى المواطن «الادمي» يدفع عنه وعن الذي يسرق الكهرباء. يجب ان نضع حدا لذلك، هذا هدر غير مبرر اطلاقا على الصعيد المالي. لم نعد نستطيع دفع سلفات خزينة بملايين الدولارات للكهرباء لانها قادرة على جمع «الفواتير»، وعلى الاقل يجب ان تطلع «كيت». نحن لا نطلب منها أن تعطينا ولكن يجب ان تكون نفقاتها مساوية على الاقل «للفواتير» التي تجمعها، لذلك لا يجوز أن يبقى الهدر مستمرا بالنسبة للكهرباء. اما الان ـ واضافة الى السرقات الموجودة ـ فان اكثرية الفواتير لم تجمع ـ واكثرية المشتركين يسرقون الكهرباء، وهذا لا يجوز في ظل دولة تبسط سلطتها على كل الاراضي اللبنانية.

وبالنسبة للهاتف:

ان وزارة الهاتف ايضا تعتبر من الوزارات المنتجة.

نحن يا دولة الرئيس لدينا وزارات منتجة منها: وزارة الهاتف، وزارة الصناعة، وزارة الزراعة ووزارة السياحة. هذه القطاعات منتجة ويجب ان تنشط.

ان وزارة الهاتف كانت منذ انشائها تغذي الموازنة. وكانت لها موازنة مستقلة تعطينا دائما ٢٠٠ الى ٣٠٠

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

مليون ليرة في الوقت الذي كانت للملايين قيمتها فيه. كانت وزارة الهاتف «تتكرم» دائما وتغذي بنود الموازنة من مداخيلها اما اليوم فان الاية انقلبت واصبحنا نحن نغذي وزارة الهاتف، وبالامس خصصنا لها مائتي مليار ليرة حتى ترمم، وحتى تستطيع القيام بواجباتها. نحن نهنىء وزير الهاتف لانه وضع يده على مغارة «علي بابا» الثانية التي تحوي لصوصا. فاكبر هدر للاموال كان يحصل في وزارة الهاتف.

ـ ووزارة الاتصالات السلكية واللاسلكية يفترض بها أن تكون وزارة انتاجية أي ان يكون لديها دائما فائض من المداخيل تغذي بواسطتها الموازنة التي تفتقر الى التوازن بين النفقات والواردات.

من الممكن أن تكون وزارة الهاتف قد تأخرت في وضع يدها على الاشخاص الذين يسرقون ويسببون للموازنة خسارة بعشرات الملايين من الدولارات، وخاصة في المخابرات الدولية وكلها تتوجب علينا، وان شاء الله نستطيع ان نعوض أو فليسامحونا، ولكن لا يجوز أن يستمر الوضع على ما كان عليه اي ان يقوم الموظف باعطاء مخابرات دولية الى لندن وباريس... وان تسجل كل هذه المخابرات على حساب الدولة اللبنانية. وان شاء الله يكون وزير الاتصالات السلكية واللاسلكية قد قام بتوقيف هذه الجماعة عند حدها. ونأمل منه ان يعجل في مد الشبكة الى كل لبنان حتى يزيد عدد المشتركين لان هذه الوزارة تعتبر انتاجية وتساعد على تغطية العجز في الموازنة. يجب ان نسرع في هذالامر اسوة ببقية دول العالم التي تعمل على زيادة عدد المشتركين في الهاتف لان في تعميم الخدمات افادة للدولة اللبنانية.

ـ وبالنسبة لوزارة الصناعة.

لا أعرف يا معالي وزير الصناعة ما اذا كان مفروضا عليكم ان تشجعوا الصناعة في لبنان. ان هذا المرفق يحقق للبنان الكثير اذا استطعنا تشجيعه.

فلا يجوز ان تبقى الصناعة في لبنان ـ والتي تأثرت كثيرا بالحرب ـ ان تبقى بدون تشجيع من الدولة، لان هذا المرفق مرفق انتاجي.

وعندما تذهب صناعاتنا الى الخارج فانها تحقق لنا نقدا نادرا، لذلك يتوجب علينا اعطاءها كل الاهتمام اللازم. وبالنسبة لوزارة الزراعة.

نحن نشكر معالي وزير الزراعة لاهتمامه بهذا المرفق. ولكننا نأمل ان تكون الصادرات اكبر لان كثيرا من المواسم تكسد في أرضها ولا تصدر.

ولذلك أتمنى، يا معالي الوزير، على المزارع الذي يشكل ثلث الشعب اللبناني ان لا ييأس من موضوع الزراعة. وهناك شهادات حية من المناطق الزراعية التي نمثلها نحن وتمثلها معاليك تظهر اليأس عند المزارعين، الامر الذي قد يؤدي الى اهمال الارض وتركها «بورا» في المواسم القادمة. لا بل ان قسما كبيرا من الارض بقي في هذه السنة بدون استغلال، لانه لا يوجد تصريف للانتاج الزراعي وخسارته اكثر بكثير من زراعته.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

ـ وبالنسبة لوزارة السياحة.

ان وزير السياحة ليس موجودا بيننا. ان السياحة مرفق انتاجي، نتمنى عليكم ان تولوه كل اهتمام لاننا عندما نشجع السياحة ونعطيها كل مقومات التشجيع فانها تكون موردا يؤمن المداخيل لنا لتغذي بها موارد اخرى.

هذه الملاحظات يا دولة الرئيس اضعها في تصرفكم بعد كل التجارب التي مررنا بها اثناء مناقشة الموازنة وشكرا.

نائب الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الدكتور الياس سابا.

ايلي الفرزلي: مقاطعا: أين أصبح دوري؟

نائب الرئيس: بالدور، الاسماء مسجلة هنا، واذا كنت تريد ان ترى ذلك تفضل.

ايلي الفرزلي: دولة الرئيس، انا بدأت وقوطعت ووعدت بأنني سوف اعود لاحقا.

الرئيس: ستعود ان شاء الله.

ايلي الفرزلي: والله، هذه ضد الديموقراطية، وسجلوا أننا منعنا من الكلام.

ثم غادر قاعة الجلسات محتجا

الياس سابا: سيدي دولة الرئيس، حضرة الزملاء الكرام

نعترف في البداية انه لا يمكن ولا يجوز ان نخضع مشروع الموازنة الذي بين ايدينا الى التمحيص العلمي الدقيق ولا ان نزنها بالموازين المالية المرهقة... فالموازنة الحالية ما زالت تعكس الى حد بعيد حالة انهيار البلاد تحت وطأة الحرب طيلة هذه السنوات، وتفكك وشلل الادارة، الى جانب الفلتان والتسيب المالي المخيف الذي عرفته البلاد بدءا بالعام ١٩٨٣. فهي قطعا ليست الموازنة التي نطمح اليها. ولا هي بالتأكيد الموازنة التي ترسي مسيرة اعادة اعمار البلاد وتطلق عنانها.

كما نعترف ايضا بأننا ما زلنا في عداد الموالين لهذه الحكومة...

ـ يبدو ان دولة رئيس الحكومة لا يهتم لما تقول ـ المؤيدين لها وللعديد من انجازاتها واعمالها وبأن صداقة واحتراما وزمالة طويلة تربطنا بوزير المالية فيها، الذي نعرف كم قاس واجتهد وعانى في سبيل مجرد وضع ما يمكن ان يقارب ويشابه موازنة عامة للدولة في هذه الظروف الصعبة وبالامكان ان تسمي هذه الموازنة بموازنة «تمشية الحال»، واهم ما فيها اننا يجب ان نقرها ومن ثم ننساها فلا تعود تتكرر، وعليه أيها الزملاء الكرام، فان ملاحظاتنا حول مشروع الموازنة ستقتصر على لفت النظر السريع الى بعض التجاوزات والتشوهات التي لا يجوز ان تبقى تشوب الموازنات العامة مستقبلا. كما سنسمح لنفسنا بأن نلفت النظر الى بعض المشكلات التي تواجه وستواجه البلاد قريبا جدا مع دخولنا مرحلة اعادة الاعمار.

نبدأ اولا ببعض الملاحظات حول المشروع الذي هو بين ايدينا. ونورد في هذا المجال الملاحظات الاتية:

اولا: جرت العادة، وهي عادة قبيحة وغير صحيحة ولا سليمة، ان يدرج في قانون الموازنة ما له علاقة بالموازنة

to obtain the original document, please contact Mr Adnan Daher

وما ليس له علاقة، اي ان يستغل قانون الموازنة والظروف التي تضغط في العادة لاقراره من اجل تمرير قوانين مختلفة لا علاقة للموازنة بها. ولكي اوضح ما ذهب اليه، اسمح لنفسي بتذكير الزملاء بنصوص المواد ٣ و٤ و٥ و٧ من قانون المحاسبة الحكومية.

المادة /٣/ تقول: «الموازنة صك تشريعي تقدر فيه نفقات الدولة وواردتها عن سنة مقبلة وتجاز بموجبه الجباية والانفاق.

المادة /٤/ تقول: «تتألف الموازنة من قانون الموازنة والجداول الاجمالية والتفصيلية الملحقة به».

المادة /٥/ تقول: «قانون الموازنة هو النص المتضمن إقرار السلطة التشريعية لمشروع الموازنة».

يحتوي هذا القانون على احكام اساسية تقضي بتقدير النفقات والواردات واجازة الجباية وفتح الاعتمادات وعلى احكام خاصة تقتصر على ما له علاقة مباشرة بتنفيذ الموازنة.

المادة /٧/ تقول: «توضع الموازنة لسنة مالية تبدأ في اول كانون الثاني وتنتهي في ٣١ كانون الاول».

وهذا يعني ان الموازنة عمرا مدته ١٢ شهرا فقط. وعمرها من عمر السنة التقويمية. وعليه نحن نلفت النظر الى ما ورد في مشروع قانون الموازنة لسنة ١٩٩١ مما يغاير هذه النصوص. ونذكر على سبيل المثال بالمواد التالية: ١٣ و١٨ و١٩ و٢٢ و٣٤ وهي الامثلة الاوضح والاصرح على ما نقول.

ثانيا: بما ان الموازنة هي لسنة مالية متلازمة مع السنة التقدمية وبما ان قانون الموازنة يحتوي على احكام اساسية تقضي بتقدير النفقات والواردات، وباجازة الجباية، وبفتح الاعتمادات اللازمة للانفاق، وعلى احكام خاصة تقتصر على ما له علاقة مباشرة بتنفيذ الموازنة، لذلك يفترض في العديد مما ورد في مشروع القانون ان يعاد سنه ليدخل في القوانين المعنية، لتصبح له صفة الديمومة لا الصفة المؤقتة المتلازمة مع عمر الموازنة وهذا الاجراء كان يعتمد في الماضي ولكنه غير قانوني. وفي هذا الصدد نشير على الاخص الى المواد ١٣ و٢٠ و٢٢ الى ٣٠ ضمنا و٣٢ الى ٤٨ ضمنا والمادة ٥٠ من مشروع قانون الموازنة.

ثالثا: هنالك بعض المواد غير الدستورية في مشروع القانون كما ان هنالك مادة (المادة السابعة) قبلنا بنصها الحالي بعد اشتراكنا في تعديلها مع وزارة المال استثناء لهذه السنة وتسهيلا لمهمة الحكومة مع العلم بأنه من غير الجائز ان ترد على هذا الشكل في المستقبل، وهذه المواد غير الدستورية، مع المادة المقبولة منا استثناء نسبة للظروف الاستثنائية تساهم في التسبب المالي، وتساعد على تنامي وتضخم العجز المالي للدولة الذي هو في نظرنا السبب المستقبل والداخلي والاول زمنيا والاهم للتضخم المالي وللمآسي الناجمة عنه. المادة التي قبلنا بها استثناء هي المادة السابعة وهذا نصها:

«يجاز للحكومة ضمن حدود مبلغ يوازي العجز الفعلي للموازنة، وضمن حدود مبلغ مماثل لاحتياجات الخزينة اصدار سندات بالعملة اللبنانية لاجال طويلة ومتوسطة وقصيرة وذلك بقرارات تصدر عن وزير المالية».

هذه المادة قبلنا بها تجاوزا، وتاريخ هذا النص غير الدستوري هو التالي: بدأت السندات بمرسوم يتخذ في

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

مجلس الوزراء وفي حدود سقف يوازي عجز الموازنة كما قدرته الحكومة وذلك في موازنات ١٩٧١ و١٩٧٢.

وفي عام ١٩٨٠ اغفل النص الذي يقول بعجز الموازنة المقدر من قبل الحكومة وسمح للدولة بان تقترض في حدود مبلغ يوازي عجز الموازنة. اي ليس بالضرورة العجز الذي قدرته المالية. فاذا لم تجب المالية او اذا تساهلت الدولة في فتح اعتمادات جديدة زاد اوتوماتيكيا حجم القروض. ومن ثم في عام ١٩٨١ اصبح يجاز لوزير المالية وليس للحكومة اصدار السندات بقرار منه.

ومن ثم في موازنة ١٩٨٤ اصبح السقف: الاجازة لوزير المالية اصدار السندات بقرار منه وضمن حدود عجز الموازنة واحتياجات الخزينة وهذا المقدار غير محدد اي ان المجلس النيابي يتنازل عن حقه الدستوري في الاقتراض.

لوزير المالية وليس للحكومة بمرسوم وبقرار منه ان يقترض في حدود سقوف غير محددة.

هنالك ايضا: المادة ١٢ التي تتعلق بالاقتراض من البنك المركزي وهي ايضا تشمل تنازلا عن صلاحيات المجلس الدستورية للحكومة لان تصدق بمرسوم الاتفاق بين البنك المركزي ووزارة المالية للاقتراض من البنك المركزي. وهذا كما هو معلوم اخطر انواع ـ الاقتراض.

هذه المادة لا حاجة لنا بها اليوم وسنتكلم فيها عند بحث قانون الموازنة مادة مادة. اما المادة ٢١ فهي مخالفة للدستور وتنص على «ان يسمح بموجب القانون للدولة بأن تؤجل عرض قطع الحساب الى تواريخ لاحقة.» هذا النص لا يغاير فقط نص قانون المحاسبة العمومية بل يناقض ايضا مادة دستورية صريحة. لا أعرف كيف تم تجاهل هذه المادة في السابق.

المادة ٨٧ من الدستور اللبناني تنص على ما يلي:

«ان حسابات الادارة المالية النهائية لكل سنة يجب أن تعرض على المجلس ليوافق عليها قبل نشر موازنة السنة الثانية التي تلي تلك السنة وسيوضع قانون خاص لتشكيل ديوان المحاسبات».

هنالك مخالفة دستورية صريحة لنص هذه المادة.

ننتقل الان الى بعض الملاحظات العامة التي لا بد لنا من ان نتطرق اليها خاصة واننا جميعنا نطمح، مجلسا وحكومة، الى أن نبدأ قريبا مسيرة اعادة بناء الاقتصاد اللبناني وفي هذا الصدد، نسمح لنفسنا بان ندلي بالملاحظات الاتية:

أولا: ان السبب الاهم للتضخم هو عجز الدولة المالي:

أ ـ هذا العجز بدأ بزيادة الانفاق خلال ١٩٨٣ و١٩٨٤، ثم تزايد بانخفاض الموارد منتصف ١٩٨٤ بسبب تسلط قوى الامر الواقع على مقدرات الدولة. ثم دخلت البلاد في الحلقة المفرغة للتضخم: زيادة انفاق يؤدي الى زيادة عجز يؤدي الى ارتفاع اسعار يؤدي الى المزيد من الانفاق والعجز الذي بدوره يؤدي الى المزيد من التضخم وارتفاع الاسعار.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

ب ـ المهمة الاولى والهدف الاول هو في تخفيف سرعة تنامي العجز المالي وهنا نحيي وزير المالية الذي اعطانا أرقاما مشجعة حول سرعة تزايد العجز في النصف الاول من سنة ١٩٩١.

ونأمل ان يستمر هذا النمط في المستقبل توصلا الى توقيف تنامي العجز ومن ثم الى تخفيضه آملين في التوصل الى ازالته ان شاء الله كليا.

ج ـ ولن يكون تخفيض عجز الدولة المالي بزيادة الموارد عشوائيا، فالبلد اليوم غير قادر على دفع الضرائب الجديدة المرتفعة، بل يكون ذلك عن طريق الانضباط المالي، وتشجيع الاداء الاقتصادي وزيادة الدخل العام وبالتالي دخل الدولة، وفي تحديث انظمة الدولة المالية العامة وتحسين نوعية موظفيها وزيادة عددهم. دولة الرئيس في العام ١٩٧١، كانت انظمة الدولة المالية واجهزتها البشرية غير كافية لمواجهة أعباء السبعينات، فكيف بنا اليوم وقد مر على لبنان ما مر وخسرت الادارة ما خسرته من افضل موظفيها، وهنا نلفت نظر الصديق دولة رئيس الحكومة الى اننا لا نبالغ اذا قلنا ان أهم عمل اصلاحي تقومون به هو في اصلاح اجهزة الدولة المالية وأنظمتها.

د ـ وما دمنا في الحديث عن الانضباط المالي نعود لنقول ان موازنة الدولة العامة وموازناتها الملحقة لا تعطي سوى صورة بسيطة عن وضع الدولة المالي، فمن المفترض يا معالي الوزير الصديق ان يتم في المستقبل جهد لوضع بياني يشرح وضع الدولة المالي ككل، أي وضع القطاع العام، ولا يمكننا أن نقول بالانضباط المالي ما لم نعرف وضع الدولة المالي ككل، وهنا اسمح لنفسي بأن أقول: ان المرة الاولى والوحيدة لوضع بيان موحد وشامل لوضع الدولة المالي الاجمالي كان منذ أكثر من عشرين سنة عند تقديم موازنة سنتي ١٩٧١ و١٩٧٢.

ثانيا: في اعمار لبنان وإعادة بناء اقتصاده.

هنا نذكر الملاحظات التالية:

أ ـ لا يجوز ان ننظر إلى اعادة اعمار لبنان كمجرد عملية اعادة ما تهدم من بناء وبنى تحتية وفوقية، والعودة بها إلى ما كانت عليه قبل الحرب.

ب ـ اعادة اعمار لبنان هي فرصة ذهبية لا تسنح للعديد من الدول لاعادة بناء الاقتصاد (والمجتمع!) ولاعادة التوازن الى قطاعاته المختلفة وقواه. ولاعادة الحيوية والفعالية للقطاع الخاص الذي اثخن بالجروح خلال الحرب مع امكانية الاستفادة من اخطاء الماضي. واخطر ما كان يشكو منه اقتصاد لبنان في السابق هو سوء توزيع الدخل والثروة بين المواطنين والموظفين، وحصر التطور والتحديث والنمو في المركز وعلى حساب الاطراف.

ج ـ الى ذلك فان اعادة اعمار لبنان تعني ازالة التشوهات التي نتجت خلال الحرب وبسببها ايضا. واهم هذه التشوهات التضخم المفرط والتوزيع العشوائي وغير الصحي للدخل والثروة من جديد. كأن التوزيع

to obtain the original document please contact Mr. Adnan Daher

السيء الذي كان سائدا خلال سنوات الحرب لم يكن كافيا، فجاءت سنوات بعد الحرب لتدخل توزيعا اسوأ من السابق على حساب افراد مجتمع السلام ولصالح أفراد مجتمع الحرب، ونحن نخشى اليوم مما بدأنا نشهده من محاولات لتحميل مجتمع السلام كلفة اعادة اعمار لبنان بعد ان دفع هذا المجتمع كلفة الحرب الباهظة، على ان تستفيد من اعادة الاعمار نفس الفئات التي استفادت من الحرب. فحذار حذار ان يتم ذلك يا دولة رئيس الحكومة. والا فاننا نكون في معرض التأسيس لانفجار اقتصادي، واجتماعي جديد.

د ـ وفي الكلام عن كلفة اعادة الاعمار، نلفت النظر الى أن عنق الاختناق الاهم في مرحلة اعادة البناء لن تكون في المال ولا في توافر الموارد بل ستكون في رأينا وبكل تواضع عدم توافر العنصر البشري الكفؤ في القطاع العام، ولا بأس من ان نعرج هنا على دور القطاع العام في عملية اعادة الاعمار لنقول بأنه دور اساسي محوري، هو غير الدور المغيب في مرحلة ما قبل الحرب، كما أنه قطعا غير الدور الورم الذي قام به خلال الحرب. وهنا ندخل في مجال التخصيصية والذي لا ارى مناسبة في هذا الظرف للبحث فيه بالتفصيل.

هـ ـ كما لا يمكن ان نغفل دور المساعدات والقروض الخارجية في اعادة اعمار لبنان وفي هذا المجال نورد الملاحظات الاتية:

اولا: لن تكون المساعدات الخارجية من الاشقاء والاصدقاء في احسن الاحوال والظروف مساوية الا لنسبة بسيطة من مجموع كلفة اعادة الاعمار.

ثانيا: اذا، فأهمية توقيت المساعدات هي اكبر بكثير من حجم هذه المساعدات.

ثالثا: يجب ان ننبه الى القروض الخارجية فنقول ان من عناصر قوة الاقتصاد اللبناني هو ضآلة حجم الدين الخارجي وانه لا يزال لدى لبنان كميات كبيرة من العملات الصعبة والذهب يمكنه ان يستند اليها لذلك فنحن نحذر من الانزلاق، عن قصد أو عن غير قصد، نحو التمادي في الارتباط بالقروض الخارجية التي لا بد وان تؤثرعلى استقلالية قرارنا الاقتصادي وحتى السياسي لذلك، فمن الضروري ان نحدد مقدار ما يمكن للبنان ان يتحمله من قروض خارجية، ومن ثم نبحث عن افضل المصادر وافضل الشروط ومن ثم نوزع هذه الموارد على اولويات انفاقية يقرها مجلس اعمار يشكل من موظفين ولا يقرها مجلس الوزراء يا دولة الرئيس بل يقرها الجميع بما فيهم المجلس النيابي، هذه الاولويات هي أعلى مسؤولية اقتصادية اجتماعية سياسية يتحملها لبنان والمسؤولون فيه في هذه المرحلة. فيجب على هذه الاولويات ان تعرض علينا لنشارك جميعا في اقرارها.

رابعا: وفي هذا الصدد، لا يمكن لنا الا ان نذكر بمشروع الصندوق الدولي لمساعدة لبنان الذي سمعنا به أوائل الصيف الماضي. فنقول انه عندما طرح هذا المشروع منذ اكثر من سنة وابدينا ملاحظاتنا عليه قيل لنا في حينه ان ملاحظاتنا هي وراء التأخير في اقرار الصندوق. ونحن نرفض ذلك بالطبع ولا نقبله، ثم جاء

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

المشروع الاعماري الاخير الذي عرضته الحكومة علينا، ونقول بأن له ترابطا عضويا لمشروع الصندوق الدولي، وجاء المشروع الاخير وقيل لنا ان ملاحظاتنا هي التي أدت الى تعثر هذا المشروع. وهذا ايضا لا نقبله بالطبع. ان مشروع الصندوق الدولي لا يمكن ان يقر الا بقانون يصدر عن طريق هذا المجلس الكريم، لان هذا المشروع وهذا الصندوق، لا يحتوي فقط على المساعدات والهبات بل يتضمن الى ذلك القروض. ومتى كان الامر يتضمن قروضا فانه يشكل عبئا على الخزينة وهو دستوريا من صلاحيات هذا المجلس.

و ـ لا يجوز ان تقر الاولويات الاعمارية اية جهة ادارية مهما علا شأنها ولا حتى مجلس الوزراء وحده، ذلك ان اقرار اولويات الخطة الاعمارية هو اسمى وارفع مسؤوليات هذا المجلس النيابي الكريم لذلك، فنحن نطلب من الحكومة ان ترسل لنا الخطة الانمائية مع اولوياتها متى اصبحت جاهزة لكي ندرسها ونقرها في المجلس.

ز ـ ان خطة اعادة اعمار لبنان لا بد لها وأن تأخذ في عين الاعتبار دور لبنان الاقتصادي الجديد في هذه المنطقة. فالدور السابق، مهما كانت لنا من ملاحظات عليه، حول سلبياته، وحول ما استفدنا منه، فقد تكون الظروف القائمة اليوم في المنطقة وفي لبنان تجاوزته الى حد بعيد ـ فلا يعقل لنا ان ندرس خطة اعمار لبنان مقامة على قياس دور لم يعد واردا اليوم، يجب ان ترتبط خطة اعادة اعمار لبنان بدوره الجديد.

وفي هذا المجال نقول ان بنية الاقتصاد اللبناني تنطوي على بعض نقاط الضعف في هذا الاقتصاد، اهمها الاعتماد المفرط على القطاع الخارجي والتبعية المفرطة للخارج، وحتى نحصن اداء اقتصادنا، فانه يكون من مصلحتنا، قبل مصلحة غيرنا، ان ندخل في تجمعات اقتصادية اقليمية اوسع يلعب فيها لبنان الدور الرائد والمحرك، وفي هذا الصدد نناشد معالي الصديق وزير الاقتصاد الوطني ان يعجل في تنفيذ الشق الاقتصادي من معاهدة الاخوة والتعاون والتنسيق مع سوريا.

ح ـ واخيرا، ان بلدا كلبنان صغير الحجم والمساحة، وصغير الامكانيات بالمطلق، فلا بد وأن يكون لديه مجموعة قوانين تحد من الاحتكار والتسلط الاقتصادي وتحفظ مصلحة المستهلك ورجل الاعمار الصغير وتؤمن جو المنافسة الحرة وحرية العمل لقوى السوق.

وهنا ادعو المجلس الكريم والحكومة الموقرة الى السعي في هذا السبيل، معترفين باننا قد بدأنا شخصيا في وضع الدراسات من اجل هذا القرض، ولا يسعنا الا ان ننوه بالمحاولة الاولى التي قام بها بهذا الخصوص شيخ الاقتصاديين اللبنانيين واستاذهم جميعا الشيخ سعيد حمادة أطال الله بعمره، عندما كان وزير الاقتصاد الوطني سنة ١٩٦٧.

سيدي دولة الرئيس، ايها الزملاء الكرام ان مهمة اعادة بناء الاقتصاد اللبناني مهمة شاقة وصعبة وطويلة.. وهي محفوفة بخطر الفشل عند كل منعطف كما انها تتطلب تضحيات كبيرة منا جميعا، ومن كل منا بحسب قدراته

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

وامكانياته . . . ولكنها تبقى مهمة غير مستحيلة على هذا البلد . . نظرا لامكانياته المادية الكبيرة، نظرا لقدرات ابنائه الاسطورية . . .

على ان هذا الجهد التاريخي الكبير، لا يمكن له ان ينجح ويتأصل ولا يمكن لمسيرة اعادة البناء ان تتركز وتترسخ ما لم يشارك فيه اكبر عدد ممكن من أفراد الشعب ومؤسساته الاهلية منها والعامة . . . فتجربة البلدان النامية كلها على اختلاف انظمتها: (من اشتراكية الى انظمة السوق والمبادرة الفردية الى انظمة البين بين) . . جاءت جميعها مخيبة للامال خلال العقود التنموية السابقة . . . وذلك في العام الاول لان القرارات الاقتصادية الكبرى بقيت قرارات فوقية، لم تشارك في صنعها وفي تحمل اعبائها اكثرية الناس. اي ان الحقيقة البديهية الواضحة تقول بانه لا انماء ولا تنمية ولا تطور وعصرنة ولا تحديث من غير ديموقراطية صحيحة ومن غير مشاركة شعبية واسعة لذلك، فنحن نتوجه بالكلام الى الحكومة . . . لنقول لها افتحوا الابواب والنوافذ . . . ليدخل النور والهواء وافسحوا في المجال لاوسع مناقشة ممكنة لمشاريع الاعمار واعادة البناء . . . أما نحن في المجلس النيابي فلا نخفي شيئا عن الناس، ولا نريد ان نخفي شيئا عنهم . . . بل ان هدفنا هو التوصل الى افضل الوسائل وافضل الطرق لتحقيق الاهداف التي تكون جميعا قد اقرينا بأولوياتها . . . فلا مجال للخوف من الحقيقة . . . الا اذا كنا نريد ان نخفيها، او ان نخفي بعض وجوهها أما اذا طلقتم حرية المناقشة والتعبير عن الرأي . . . فستجدوننا اول المتعاونين معكم . . . المساعدين لكم . . . والعاملين باخلاص في سبيل اعادة منعة لبنان ورفاهية شعبه وفي سبيل تحقيق نظام اقتصادي اجتماعي جديد يليق بالجمهورية الجديدة. وشكرا.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ بيار حلو.

بيار حلو: دولة الرئيس،

اظن ان الشيخ والدكتور «سابا»، قد تكلما عن الكثير من الذي يهمنا اليوم ولكن تبقى لدي عدة ملاحظات. وسأنتهي عندما قاله الدكتور سابا بأن علينا، ان نصارح الشعب حول الوضع الذي نعيشه حاليا.

دولة رئيس مجلس الوزراء ابتدأ بهذه المصارحة.

يجب على الشعب ان يفهم انه بعد حرب دامت ١٧ سنة عليه ان يتحمل عبئا على سنين عديدة.

قال الدكتور «سابا» ان لبنان ليس فقيرا، لكن الحد الادنى في لبنان اعتقد انه الحد الادنى في افقر دول العالم وربما يكون اقل منها.

لا نريد ان ندرس هذا الوضع «بديماغوجية» لا ننفذها لمصلحة الشعب، انما نحن اليوم امام امرين: امر الاعمار وفاتورة الاعمار لا نعرفها، علينا قبل كل شيء ان نحصل على دراسة تبين لنا تكاليف البنى التحتية التي تهدمت في لبنان، واقول انه من الصعب على الدولة اللبنانية ان تقوم بهذا العمل وحدها دون مساعدات خارجية. والدور اللبناني يكون بهذه الميزانية التي نواجهها اليوم. فلن تساعدنا أية دولة لمواجهة العجز المالي الموجود في هذه الموازنة، ونحن نعرف أن العجز الموجود فيها اكبر بكثير مما هو عليه الان. اذا سأورد بعض الملاحظات حول تحسين بعض الواردات:

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

نبتدىء بالجمرك: الجمرك كان يغطي نسبة ٣٣٪. ولن نستطيع الوصول الى هذه النسبة لان الشعب هو الذي يتحمل اعباءها. إذا اردنا رفع اسعار السلع بنسبة ٣٠٪ دفعة واحدة فان هذ الامر صعب جدا. انا اقول ان هناك كثيرا من السلع قد تتحمل اكثر من ٣٠٪ مثل السيارات الفخمة والعطور والمشروبات والسجائر، هذه السلع قد تتحمل اكثر من ٣٠٪ ولكننا لا نستطيع ان نرفع الدولار فجأة الى ١٠٠٠ ليرة ان الجمرك لم يوضع في الحقيقة ليكون فقط موردا للدولة ولكنه وجد ايضا لحماية الانتاج الوطني.

وهنا اود أن اغتنم فرصة الكلام عن الجمارك لاقول ان سياسة تشجيع الانتاج الوطني غير موجودة في هذا البلد.

فلا نستطيع تشجيع الصناعة الا بتشجيع الانتاج الوطني. كل «زبالة» العالم تباع في لبنان من مساحيق ودهانات... الخ.

مثل هذه البضائع نستطيع، ان نوقف استيرادها اذا كان عندنا دولة، وفي مثل هذه الحالة نكون قد شجعنا الصناعة الوطنية.

وعلى ضوء السياسة الجمركية، سنتكلم عن سياسة التبادل الاقتصادي خصوصا مع الدول العربية وعلى الاخص مع الشقيقة سوريا.

نحن وقعنا اتفاقا وتنسيقا في كل الميادين. وانا بانتظار التنسيق في الوضع المتعلق بالتبادل الاقتصادي: التجاري والصناعي. اظن اننا دولتان متكاملتان، ولكن حتى الان لم ار اتفاقات تسمح للصناعات الوطنية وللانتاج الوطني بأن تباع في اسواق سوريا، الذي يعتبر سوقنا الطبيعي، هذا لجهة الجمارك. اما لجهة المحروقات: فقد كانت المحروقات تشكل دخلا كبيرا للدولة، ولكنها ساهمت في دمار هذا البلد طيلة خمس عشرة سنة.

فالميليشيات ومقاتلوها سحبوا من ايراداتها مبالغ طائلة وان شاء الله تستطيع الدولة من خلال هذا المحصول ان تساعد في عملية البناء. وهنا سأتطرق الى عملية الدعم، واتوجه بالشكر الى كل الذين ساهموا في عملية رفع الدعم الشجاعة عن المحروقات.

وبالنسبة لقضية الكهرباء: كما ذكر الشيخ مخايل فان ثلاثة ارباع اللبنانيين وليس نصفهم لا يدفعون المتوجب عليهم، والسعر الحقيقي لكلفة الكهرباء اكثر بكثير مما هو مقرر اليوم، اذا يجب ان ندرس طريقة تكون بموجبها «المقطوعية الاولى» من الكهرباء بسعر منخفض ومشجع. فالذي يملك غرفتين ويريد انارتهما يستحق تشجيع الدولة. اما الذي يريد ان يدير ٥ او ٦ آلات لتكييف الهواء وان يقوم «بعمل العجائب» في بيته فيجب عليه ان يدفع الفاتورة عندئذ يدفع الغني عن عجز الدعم للفقير.

يجب ان يكون هناك سعران للكهرباء:

سعر للكمية الاولى من الكيلوات من الكهرباء وسعر للكمية الثانية من الكيلوات، هذا لجهة المحروقات

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

وسياسة المحروقات. بالنسبة لقضية الهاتف: اتوجه في هذا المجال الى صديقنا معالي الوزير، وأقول: انا اؤيد ما قاله رئيس اللجنة المالية حول موافقتنا على ٢٠٠ مليار ليرة لتحسين اوضاع الهاتف. ولكن باستطاعة الهاتف ان يكون ايرادا هائلا للدولة، وهنا الفت نظر دولة رئيس مجلس الوزراء الى معارضتي لكل ما أسمع عن استلام قطاع خاص لمرفأ او مرفق معين.

فأنا ضد القطاع الخاص في الدولة، وسأقول لك لماذا. انا اعرف ان القطاع الخاص سيدخل في الهاتف لاننا نعرف ان الهاتف يحقق ربحا سنويا يقدر بين ١٠٠ و٢٠٠ مليون دولار. انه سيدخل لان الدولة غير قادرة، ولماذا لا تقدر الدولة ؟ اذا اردنا ان نتكلم بهذا الشكل وبأنها غير قادرة فساعتئذ سألزم الجيش، والمحاكم، وكل امور الدولة التي لم تسر طبيعيا حتى اليوم. من هنا اقول انني اعترض على دخول القطاع الخاص الى قطاعات الدولة المنتجة. يجب ان نقطع الطريق على هذا الامر بسبب وجود المعارضة. بالنسبة للسياسة الضريبية: تكلمنا مع بعض الوزراء في هذه القضية، فنحن يمكن ان نكون قد رفعنا سقف مطالبنا مما شجع اللبناني على التهرب من دفع ضريبة الدخل، ويجب ان نعود الى سياسة تخفيض ضريبة الدخل بطريقة تشجع اللبناني، وطبعا، مع ما قاله «الشيخ مخايل» حول تحسين اوضاعنا.

سأقول لكم شيئا: انت تستطيع ان تقبض الضرائب: لقد «عملنا طابق المر ودفعناه» في الماضي. اما اليوم يعد «طابق المر» بل هناك طابق التمثال وعشرات الطوابق التي شيدت بدون دفع اية ضرائب. فنحن يا دولة الرئيس نستطيع ان نحصل من هذا البناء العشوائي الضرائب.

وهناك ايضا قضية الشواطىء يا دولة الرئيس.

الشواطىء بنيت بطريقة غير لائقة، ولكنها بنيت ويجب ان نقبض عنها وهناك البناء على «فقش الموج».

رئيس الحكومة: ٣٠٠ مليون دولار حصة الدولة منها في السنة.

بيار حلو: لن اطيل الكلام، فيجب ان يحسن وضع الخزينة لذلك يجب ان تحسن الضرائب غير المباشرة وحتى الضرائب المباشرة.

رئيس الحكومة: لا تنسى تسوية المخالفات ايضا.

بيار حلو: اذا لم نحسن وضع الخزينة فانني اعتقد اننا لن نصل بسرعة الى تسوية العجز الحاصل، ولذلك فلا يجوز ان يدوم هذا العجز ويجب أن يخف في السنة القادمة بحيث يصل الى ما نسبته ٢٠ او ٣٠٪ فقط، حتى نستطيع بالتالي الاتجاه صوب الاعمار والسياسة الاجتماعية والبنى التحتية ثم نعود للكلام معك يا دولة الرئيس وبصورة جدية عن قضية المهجرين واعمار هذا البلد وشكرا.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ طلال المرعبي.

طلال المرعبي: دولة الرئيس، حضرة الزملاء،

بعد استماعنا الى البيانات عن الموازنة العامة لهذه السنة ١٩٩١، تأكد لدينا بأن هذه الموازنة تعكس حالة

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

البلاد المادية الصعبة. وتعطينا فكرة واضحة عن العجز المتمادي في الموازنات المتتابعة وما يلي ذلك من تضخم مالي وورم صحي.

ان حجم الواردات بالنسبة الى الموازنة هو حجم ضئيل جدا ولا يجاوز العشرة بالمائة من مصروف الدولة. وهذا ما يدفعنا الى البحث عن موارد اخرى تمكننا من ايجاد التوازن بين «المصروف والمدخول». ولا يجوز اطلاقا ان تمر السنوات وفي كل سنة يزيد العجز وبالتالي تترتب علينا اعباء مالية جديدة وديون قد تكون خارجية وداخلية ونحن لا نحرك ساكنا ولا نضع سياسة مالية متوازنة تمكننا من مواجهة هذه الصعوبات. انا ارى ان الحل لا يمكن ان نحققه من خلال سياسة رفع الضرائب والرسوم فقط، نستطيع ان نرفع، الرسوم والضرائب على بعض السلع ولكننا لا نستطيع ان نحمل المواطنين المزيد من الشقاء والعذاب والمزيد من الضرائب التي لم يكن هو سببا في وجودها، او في وجود اسبابها.

اذا سمحت يا دكتور الياس سابا اترك رئيس الحكومة حتى يتمكن من سماعنا). يستتبع ذلك النظر الى موارد اخرى قد تكون خارجية وداخلية. الموارد الخارجية تتعلق بالقروض من الدول العربية الشقيقة ومن الدول الغربية ولا بد من تنشيط او احياء الصندوق العربي ـ الدولي لدعم الانماء والاعمار في لبنان وبأحسن الشروط، لاننا لا نستطيع اللجوء الى القروض الخارجية دون ان نكون مسبقا قد وضعنا تصورا كاملا لما تحتاجه البلاد لسنوات متتالية لا تقل عن خطة خمسية. كما انه لا بد ايضا من وضع نظام ضرائبي جديد متطور يؤمن للخزينة واردات كافية، وتحسين الجباية يتطلب يا معالي وزير المالية اجهزة متطورة وفاعلة في وزارة المالية كما اشار الزميل رئيس اللجنة المالية.

هناك نقص كبير في كوادر وزارة المالية، وهناك حاجة الى كفاءات علمية وخلقية، حتى نتمكن من ضبط الجباية، (يا معالي الوزير بابكيان اذا سمحت نحن نتكلم، وهنا اتمنى على اصحاب المعالي الوزراء ان يسمعوا النواب عندما يتكلمون).

هناك ايضا مصادر داخلية كما اشار الزميل ومنها: كازينو لبنان، الريجي، املاك الدولة العامة، تسوية مخالفات البناء على الشاطىء اللبناني وعلى غير الشاطىء اللبناني، خاصة وان هذا الشاطىء قد وقعت عليه اعتداءات، وقد تجبى من خلال تسوية هذه المخالفات اموال طائلة. كما اشير هنا الى موضوع الرمول التي تسحب من الشاطىء اللبناني، خاصة وانها تسيء الى هذا الشاطىء وتكلفنا مبالغ طائلة اذا كنا نريد العودة الى القطاع السياحي.

سألت البارحة عن مصير زيادة الرواتب للقطاع العام. في الحقيقة ان هذا الموضوع يشكل جزءا من مشكلة اجتماعية كبرى يرزح تحت وطأتها المواطن في لبنان من شماله الى جنوبه، وهذه المشكلة هي الغلاء الفاحش وارتفاع الاسعار بشكل عشوائي وغير مبرر، واستمرار المحتكرين في جني اموالهم وارباحهم على حساب الوطن والمواطن، بدون ان تتمكن اجهزة الدولة من مراقبتهم أو من وضع حد لهم.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

سأورد على سبيل المثال: الغلاء المستفحل في المطاعم وفي الفنادق. اين هي أجهزة الدولة ووزارة السياحة لتتحقق من هذا الامر؟ الغلاء الفاحش في السلع الضرورية والاستهلاكية، وفي المواد الغذائية، فهناك مواد غذائية فاسدة في هذا البلد، توجد مئات الاصناف من المواد الغذائية الفاسدة، ندفع ثمنها بالدولار ونأخذ اموالا فاسدة انتهت مدتها. أين هي اجهزة وزارة الاقتصاد والوزارات الاخرى المختصة لمراقبة هذا الموضوع وضبط المخالفات الموجودة؟ انتقل الى قطاع المستشفيات: ان قطاع المستشفيات بدأ يشكل حالة اجتماعية خطرة جدا.

فهناك الكثير من المواطنين يمتنعون عن الدخول الى المستشفيات لعدم تمكنهم من دفع الاجور المترتبة عليهم. هذه الحالة الاجتماعية نعاني منها جميعا وانت اولنا يا دولة الرئيس في كل يوم يأتي الينا العديد من المرضى لمراجعتنا لان المستشفى لا يدخل هذا المريض الا اذا قبض منه شيكا بمليونين او بثلاثة ملايين ليرة سلفا، اضف الى ذلك هذا المريض لا يستطيع الخروج الا بعد دفع شيك قيمته ١٠ او ١٢ مليونا. ويحجز المريض اذا لم يدفع هذه الاموال وتحجز حرية المواطنين في بلد الديمقراطية، نحن نطلب من معالي الصديق ان يعطي هذا الموضوع اهمية خاصة لان هذه القضية تلامس حقيقة كل مواطن وتلامس شعور كل مواطن في هذا الوطن. ان معالجة الاوضاع المالية والاقتصادية والانمائية والاجتماعية يا دولة الرئيس لا تقل اهمية عن الوضعين الامني والسياسي، وهذا الامر اساسي وصحيح وقلته مرارا: يجب ان تواكب مسيرة السلام والوفاق والاستقرار مسيرة الامن الاجتماعي ومسيرة تقديم الخدمات للمواطنين.

بالاضافة الى اعادة بناء البنية التحتية التي تهدمت خلال سنوات الحرب الطويلة وخلال السنوات الاخيرة ايضا.

في الواقع ان هناك اهمالا لقطاع الخدمات قد يكون في جزء منه عائدا الى التأخير في اقرار الموازنة، ولكن جزءا كبيرا منه يعود الى الاهمال في الادارة اللبنانية. هناك شلل في الادارة اللبنانية فقد اصبح المواطن يستجدي الخدمات ويتسكع أمام ابواب المواطنين النواب، وأصبح النواب ايضا معقبي معاملات، اصبح النائب معقب معاملات لتحصيل حقوق المواطن. يجب ان تكون هناك ادارة قادرة على تلبية حاجات المواطنين، وعلى القيام بواجبهم حتى يأخذ كل ذي حق حقه فتنتظم الامور ويلتفت كل نائب الى دوره التشريعي والرقابي. نحن نقول هذا لانكم تعلمون جميعا ان هم النائب في هذه الايام هو المراجعة بالماء والكهرباء والتربية والطرقات والمستشفيات والهاتف وفي الحقيقة ان كل همنا اصبح محصورا بمتابعة المراجعات مع الوزارات المختصة لتحصيل حقوق المواطنين. انا اقول ان هذه المواضيع يجب ان تكون منسقة ومدروسة بحيث تعطى للمناطق المحرومة لكي تصل الى اصحاب الحقوق. وهنا لا بد لي من القول وفي سياق دراسة الموازنة أن هناك مناطق في لبنان حرمت منذ عهود الاستقلال وحتى الان، وقد اقررنا في الطائف مبدأ اتباع سياسة انمائية متوازنة في كل المناطق اللبنانية ولا يجوز بعد الان ان نخصص مناطق ونغدق عليها الاموال، وان تبقى مناطق اخرى محرومة حتى من الزفت. لذلك فأنا اطلب أن تؤخذ هذه القضية بعين الاعتبار، وان يعمد الى دراسة انمائية متكاملة تعطى لكل هذه المناطق المحرومة حقوقها. ولا يجوز هنا القول بأن هذه المنطقة يجب ان تتساوى مع تلك لان هذه المنطقة قد حرمت سنوات طويلة

to obtain the original document, please contact Mr Adnan Daher

ونحن بحاجة الى اعطائها حقها بعد اقرار وثيقة الطائف بحيث لا يبقى أي محروم في هذا الوطن.

ويجب ان نبدأ بتقرير سياسة العدالة بين كافة المناطق والمواطنين.

ـ بالنسبة لموضوع الماء والكهرباء.

هذا الموضوع حيوي واساسي لكل مواطن ولكل المناطق اللبنانية. ونحن نطلب ان تكون هناك دراسة لهذا الموضوع.

وكنا قد تابعنا هذه السنة كيفية وضع موازنة وزارة الموارد المائية والكهربائية لذلك نتوجه الى معالي الوزير بأن تكون الموازنة في السنة المقبلة مدروسة بحيث لا يكون للنائب وسيلة لكي يأتي ويقاتل في المجلس ليحصل حقوق منطقته. نحن نطالب بموازنة عادلة تعطى لكل المناطق المحرومة حقوقها.

ان الكهرباء في لبنان تشكل معضلة ومشكلة كبيرة لا بد من مواجهتها، وبالسرعة الممكنة. في الشمال ازمة كهرباء، وفي الجنوب ازمة كهرباء، وفي البقاع ازمة كهرباء، وفي بيروت ازمة كهرباء. هذا الامر يتطلب تخصيص اموال، واتوجه في هذا الصدد الى الوزير لاقول له الجباية يجب ان تتم.

ونبادر الى القول بأن مناطقنا تعتبر من أولى المناطق التي تدفع ما هو مترتب عليها ويجب ان تحسن هذه الجباية حتى يستطيع المواطن المطالبة بالكهرباء فلا شيء من دون مقابل.

ـ بالنسبة للتلفون.

سنوافق الان على ٢٠٠ مليار ليرة لبنانية لقطاع الهاتف. وهو قطاع اساسي. نحن اليوم في طور بناء واعمار، وعودة لبنان الى طبيعته. لذلك نحن بحاجة الى قطاعات اساسية مثل قطاع الهاتف. وهنا نذكر معالي وزير الهاتف بأن هذا الموضوع يجب ان تشمله سياسة العدالة والمساواة، ونحن نعلم ان لديه مثل هذه الروح. وبالتالي يجب ضبط الامور في هذا القطاع وتحسين الواردات فيه لاننا نعلم ان هناك مئات الملايين من الليرات تذهب هدرا ويستغلها بعض العاملين في قطاع الهاتف الدولي، فلا يجوز ان تستمر الامور على ما هي عليه.

واذا وضعنا ايدينا على هذا الموضوع فمن الواجب الاستمرار فيه حتى نحقق الغاية المرجوة منه. وليدفع كل مخطىء ثمن خطئه.

كفى هذا الوطن استغلالا ورشوة كفانا ذلك.

ـ بالنسبة لقطاع التربية: يا معالي الوزير.

هناك مناطق فيها نقص كبير في المعلمين وفي المدارس وفي المهنيات، وانت تعلمها فلا يجوز اطلاقا ونحن مقبلون على عام دراسي جديد التمهل في ذلك، لذلك اطالب بأن يبدأ الاعداد للعام الدراسي منذ الان، ولا يخفى عليكم ايضا الغلاء المستفحل في المدارس الخاصة، وخاصة في اقساطها، والفوضى القائمة والزيادات التي تحصل كل شهر تحت ستار زيادة الاجور في حين انهم لا يزيدون الاجور للمعلمين ويجب ضبط هذا الموضوع

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

ومن ثم تحسين القطاع الرسمي. انا لا أشجع ادخال الاولاد الى المدارس الخاصة ولكن يجب ان نحسن القطاع الرسمي وان نعطيه الاولوية وندعمه بالتجهيزات اللازمة. ونحن نعلم، وانت، ان هناك الكثير من المدارس المحرومة من التجهيزات منذ عشر سنوات.

هناك مدارس تضم الف تلميذ في حين انها لا تحوي الا مائة مقعد، لذلك فانها تضطر الى اعتماد الدوام مرارا حتى تستطيع ان تؤمن الاماكن للجميع.

ـ بالنسبة للقطاع الزراعي.

القطاع الزراعي ايها السادة يشكل شريحة كبيرة من المواطنين في لبنان بحيث تعتمد على هذا القطاع في معيشتها. ونحن في اغلبيتنا ننتمي الى مناطق زراعية، وما استغربه هنا هو ان هذا القطاع المهم لم يأخذ حقه في الموازنات العامة منذ سنوات، ولذلك فاننا نلاحظ ان موازنة وزارة الزراعة اذا ما قيمت بموازنات الوزارات الاخرى فانها ضئيلة وضئيلة جدا. نحن بحاجة الى مشاريع زراعية والى تصنيع زراعي، بحيث يكون هناك تكامل بين الزراعة وبين التصنيع.

فاذا اردنا أن نقوم بزراعة الحمضيات مثلا، علينا أن نؤمن لهذه الزراعة المصانع التي تؤمن البيع. انا أطلب من الحكومة أن تولي هذا القطاع الاهمية القصوى، وفي نفس الوقت لا أفصل بين القطاعين الزراعي والصناعي لانهما يتكاملان، كما أطالب بتشجيع الصناعة في المناطق المحرومة، فاذا اردنا ان نعطي رخصة لمصنع، علينا ان لا نعطيها الا اذا كان انشاء هذا المصنع سيتم في احدى المناطق المحتاجة والمحرومة والتي تستطيع ان تؤمن اليد العاملة لهذا المصنع.

لن استفيض في الكلام عن القطاع الصناعي، رغم ان مثل هذا القطاع مهم جدا في لبنان. ان لبنان بلد مستورد، ونسبة السلع المستوردة من الخارج تصل فيه الى ٧٠ او ٨٠ او ٩٠٪ لذلك أتمنى أن نعمل على تنمية القطاع الصناعي بحيث يصبح لبنان بلدا منتجا وليس مستوردا لان في ذلك مردودا ودخلا وطنيا كبيرا.

ـ بالنسبة لموضوع قانون الايجارات:

لا بد انني سأحرك «فريد بك» من خلال هذا الموضوع خصوصا وأن دوره في الكلام سيأتي بعد دوري.

هناك مشكلة اجتماعية كبيرة نتيجة لعدم وجود قانون للايجارات يكون حديثا ومتطورا ينظم العلاقة بين المستأجر وبين المالك.

فالكل يشكون من المالك الى المستأجر وحتى نحن جميعا نشكو.

يجب ان يكون هناك قانون يأخذ بعين الاعتبار مصلحة المستأجر دون ان يجحف بحق المالك. ولا بد ايضا من تشجيع بناء المساكن الشعبية لذوي الدخل المحدود. اي أن نعطي التسهيلات لمن يريد ان يبني مثل هذه المساكن، اما من يريد ان يبني مسكنا فخما فيجب ان تبقى العلاقة محصورة بينه وبين المستأجر أو بين المشتري بدون ان يتدخل احد.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

ولدينا الان شريحة كبيرة من الشباب الذين لم يستطيعوا حتى الان الاقدام على بناء حياة زوجية لانهم يعانون من مشكلة السكن. ان مشكلة السكن معضلة اساسية في هذا الوطن يجب ان نجد لها الحل العادل الذي يؤمن مسكنا لكل مواطن لبناني. وهذا يدفعنا الى القول بضرورة معالجة مشكلة المهجرين التي تعتبر مشكلة وطنية كبرى لا بد من حلها في القريب العاجل. ونحن نعلم ان هنالك لجنة قد شكلت لحل هذه القضية.

وأنا أقول ان هناك قضايا عديدة مرتبطة ببعضها البعض ومنها: قانون الايجارات وموضوع المهجرين، فلا يمكن ان تحل هذه القضايا الا اذا وضعت بالتنسيق فيما بينها بحيث نجد الحل المتكامل لها، فلا يمكن ان نجزىء الحلول وانما يجب ان يكون الحل متكاملا ووافيا حتى يحل المعضلتين معا.

هذا ما أردت ان أورده في سياق هذه المناقشة ولن استفيض في الكلام أكثر من ذلك لانكم جميعا حريصون على ان تكون هذه المسيرة قدوة للاجيال الصاعدة، بحيث نستطيع ان نبني مستقبلا صالحا لاولادنا، ونقول للعالم اجمع، نحن قادرون على الاستمرار ومتابعة حياتنا الطبيعية وقادرون على الاستمرار في التقدم والتطور لاننا رجال فكر وحضارة واستقرار. وشكرا لكم.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب الاستاذ نجاح واكيم المحترم.

نجاح واكيم: دولة الرئيس، ما زلنا اذا في الحديث عن الموازنة.

ولكن اذا اراد شخصان التكلم معا بوضوح يقول احدهما للآخر سأتكلم معك بلغة الارقام لان الارقام جامدة لا تنط الا في بلادنا او عندما نسمع عن الموازنات حيث ينط الرقم. وعلى سبيل المثال: في كل سنة كنا نسمع عن تقدير للواردات ولكن عند التنفيذ كنا نجد ان الجباية المتحققة بالفعل لا تتجاوز ٢٠ أو ٢٥٪ من الواردات المقدرة حسب قانون الموازنة. نأتي الى النفقات خاصة وانهم بعد تضخم الارقام قليلا عادوا الى تقليصها. في تعليل هذا التقليص غير الحقيقي ايضا: قال معالي وزير المالية، انه لم يحتسب الزيادات التي طرأت على الرواتب لهذه السنة لان قانون الزيادة لم يقر بعد مع العلم ان الحكومة تعرف ونحن نعرف ان قانونا لزيادة الرواتب في القطاع العام بنسبة ٦٠٪ ثم ٦٠٪ سيصدر، الا اذا كانت الحكومة قد غيرت رأيها، وسيصدر بمفعول رجعي ابتداء من ١/ ١/ ١٩٩١، فهذا يعني ان هذه المبالغ المضافة تدخل في موازنة العام ١٩٩١ ولا يغير في الامر شيئا اذا قالوا اننا سنبدأ بصرفها في أواخر العام ١٩٩١. ان الزيادة على رواتب موظفي القطاع العام تبلغ وحدها بين ٣٥٠ و٤٠٠ مليار ليرة. فاذا اضفناها الى ما مقدر وفقا للموازنة.

فان النفقات او الموازنة ترتفع دفعة واحدة الى حوالي ١٥٠٠ أو ١٦٠٠ مليار ليرة. يضاف الى ذلك ما تعودناه هنا من اعطاء سلفات الخزينة.

وغدا نجتمع في المجلس وعلى جدول اعمال كل جلسة لائحة بسلفات خزينة لها اول وليس لها آخر. . . مثلا: في موازنة وزارة الاشغال فان المبلغ الموضوع لاصلاح المباني العامة مبلغ ضئيل وغدا يقولون أنهم بحاجة، الى سلفة «لتصليح» هنا وهناك، وذلك يعني ان ارقام النفقات في الموازنة ستزيد لتصل الى حوالي ٢٠٠٠

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

مليار ليرة. نفقات قيمتها ٢٠٠٠ مليار ليرة بينما كل الدخل الوطني يقدر بثلاثة مليارات دولار أي ما يقارب ٣٠٠٠ مليار ليرة، فهل يمكن ان تبلغ نفقات الدولة حوالي ٦٥٪ من مجمل الدخل الوطني؟

وماذا سيحل بالليرة في هذه الحالة؟ اما بالنسبة للدين العام فقد كان ١٥٣٦ مليون دولار فأصبح ١٩٤٦ مليون دولار، اي بزيادة حوالي ٤٠٠ مليون دولار في حين ان الدولة استدانت ٩٤٤ مليون دولار فاذا، اين وفرت الـ ٥٠٠ مليون دولار؟ وفرتها عن طريق التضخم أي «بالشطارة الخفية» على حساب صغار المودعين بالليرة الوطنية، وليس على حساب المودعين بالنقد الاجنبي، بل على حساب ليرة المواطن اللبناني، فالدولة ستلجأ الى الاقتراض: والاقتراض يمول عن طريق التضخم أو عن طريق قروض الاستدانة وبالتالي نقع في حلقة مفرغة ونزيد التضخم.

وبموجب القانون الذي انشئ بموجبه المصرف المركزي فان هناك سقفا للاستدانة، والدولة ليس لها الحق في ان تستدين الى ما لا حدود له. والمصرف المركزي ليس بمطبعة تطبع اموالا عندما تشاء، ان رفع سقف استدانة الدولة من المصرف المركزي حصل سنة ١٩٨٥ ومنذ ذلك الوقت فاننا لا نزال في المصيبة ذاتها وهي تدني قيمة الليرة اللبنانية بالنسبة للعملات الاخرى.

واذا، فيجب الرجوع الى القانون الاساسي الذي انشىء بموجبه المصرف المركزي، والذي يحدد سقفا لقدرة الدولة او حقها في الاستدانة من المصرف المركزي. ونعود الى موضوع الرواتب فلا شك ان هذه الرواتب سواء في القطاع العام او الخاص لا تكفي أي عائلة من ذوي الدخل المحدود لكي يعيش بكرامة، غير انه لا يجوز ان يكون التفاوت كبيرا وغير معقول بين موظف وآخر، فكل موظف يفترض ان يكون خادما لوطنه كأي موظف آخر. صحيح ان راتب الجندي الاساسي هو كذا... ولكن اذا اضيفت الملحقات يصبح راتب الجندي الغر مثلا ١٦٠ الف ليرة والان مع الـ ٦٠٪ و٦٠٪ يصبح ٣٥٠ الف ليرة وهذا المبلغ لا يحصل عليه موظف اخر قضى في الخدمة فترة طويلة مثلا: في الاطفائية، من بلغت خدمته ٢٥ سنة يتقاضى الان ١٥٥ الف ليرة اما الجندي الغر فيتقاضى ١٦٠ الف ليرة، فلماذا هذا «بسمنة» وهذا «بزيت». ويبدو ان المثل القائل «من لا يبكي لا ترضعه امه» مثل صحيح، اما موضوع المالية، فهي طبعا ككل ادارات الدولة، وقد تكلم احد الزملاء عن ضرورة رفع الحصانة عن الموظفين وفتح باب الاستقالة، لسبب بسيط، هو ان الموظف الذي سيستقيل هو ـ في الغالب ـ الموظف الكفؤ الذي يستطيع ان يجد عملا، أما من يبقى في الداخل فهو الموظف الذي يستفيد بطريقة لا تتفق مع القانون، وخاصة اذا ملئت الاماكن الشاغرة بالطريقة التي «تعودتم عليها» أو «تتبعونها» وهي انه لا يحق لاحد ان يتدخل بالنسبة للموظفين الذين ينتمون الى طائفة معينة الا زعيم هذه الطائفة.

فالموظفون الموارنة يتبعون الزعماء الوارنة والموظفون الشيعة يتبعون زعماء الشيعة وهكذا دواليك. فيصبح الموظف، موظفا عند طائفته او عند من يمثل طائفته، ولا يستطيع ان يكون موظفا في مكانين في آن معا. من «يتوظف» عند طائفته لا «يتوظف» عند وطنه ومن «يتوظف» عند زعيم لا «يتوظف» عند الدولة. وبذلك ارجو أن لا ترفعوا الحصانة عن الموظفين أو تفتحوا باب الاستقالة، لانه لا يزال لدينا ضمائر منيرة جدا وجيدة في هذه

to obtain the original document, please contact Mr Adnan Daher

الدولة وعلينا ان نحافظ عليها فقد تتغير الايام ونخبز عليها ما نصبو اليه. اما بالنسبة لوزارة المالية، فلماذا لا تجبي الضرائب؟ ان الموظفين كثيرون، ولكن احدهم لا يمر بعض الوقت حتى يصبح غنيا بصورة «غير شرعية» وآخر في الوزارة نفسها وبعد احالته على التقاعد لا يستطيع شراء حذاء. فهل نساوي بين الاثنين؟

في سويسرا، احدى ارقى دول العالم، وفي خلال سنة ونصف السنة وجدوا عشرات الموظفين الذين يجب معاقبتهم بينما هنا وفي خلال هذه المدة لم تجد الحكومة اي موظف يستحق العقاب، أما ان وجدته فان له دائما «معلما» وهذا المعلم...

وشيء اخر اريد ان اتكلم فيه وارجو ان لا يساء فهمي لان نواب بيروت لا يستفيدون من عائدات الطرق، فالحقيقة انه ليس هو السبب، ولو كان هذا هو السبب لكنت طالبت بعائدات لنواب بيروت...

انا اؤمن بحاجة المناطق الى طرقات وأن النائب هو الذي يعيش مع الناس ويعرف حاجة منطقته الى تزفيت طريق أو ترقيعه الخ...

ولكننا نجد في الموازنة الحالية نفقات لكل نائب حوالي ٧٠٠ مليون ليرة ومع الاضافات يصبح لكل نائب نحو ١٠٠٠ مليون ليرة، فاذا ضربنا الف مليون ليرة بعدد النواب ما عدا نواب بيروت يصبح لدينا ما يقارب مائة مليار ليرة مخصصة للنواب للترقيع أو بناء جدران الخ...

وهذا المبلغ يساعد الكثيرين على حل احدى المشكلات الاساسية والتي لها الاولوية كالكهرباء أو الهاتف، ومن الافضل ان يدفع هذا المبلغ الى الموظفين الذين سيصرفون ففيصبحون اغنياء وقد تتحسن الادارة وتصبح قادرة على تحصيل الضرائب كما ينبغي، لا الضرائب التي تصيب الفقير اكثرمن الغني.

وانتم يا معالي الوزير تتوقعون تحصيل مبالغ كبيرة من الضرائب ولكنكم لن تحصلوا اكثر من ١٥٠ مليار وكل آت قريب، السلام عليكم.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ فريد جبران.

فريد جبران:

بكلمة مختصرة، اريد أن ارد على الزميل طلال المرعبي الذي يهمه زواج الشباب وبصورة خاصة على وزير العدل الاستاذ بابكيان الذي من على شاشة التلفزيون تكلم حوالي نصف ساعة عن الشباب الذي يجب ان يتزوجوا. ولكن لم يفكر احد انه في هذا البلد ـ لبنان ـ هناك ناس تموت من الجوع، ونحن كلنا بدون استثناء نعرفهم. هؤلاء جميعا تتراوح رواتبهم بين ٧٥ الف و٣٠٠ الف ليرة، ويمكن ان يكون عدد الذين يتقاضون ٣٠٠ الف ليرة لا يتجاوز ٢ او ٣٪ هناك اناس يرسلون أولادهم الى المدارس وليس معهم سوى سندويش في داخلها قطعة من خس، اناس يعيشون على الخبز «حاف فقط»، وهم بهذا الراتب الضئيل يعيشون ضمن اربعة جدران وسقف.

هناك مدير عام في الدولة احيل على التقاعد قد باع سيارته ومحتويات بيته لكي يعيل اولاده، واليوم، نحن

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

نريد ان نزوج واحدا لنرمي مئة عائلة مؤلفة من رجل وزوجته واولاده، فيموتون لا من الجوع فقط بل من بعض الامراض التي تصيبهم.

وهنا اكتفي بكلمة صغيرة أعلق عليها آمالا كبيرة صرح بها دولة رئيس الحكومة، حيث قال لي: انا غير مستعد ان ارمي الناس على الطرقات وأنا أحييه من على هذا المنبر، واقدر فيه هذه الاخلاق الكبيرة وهذه الانسانية، لانه اذا كان كل واحد لا يتحلى بقليل من الانسانية فلماذا يحيا.

والان اريد ان ادخل في الموضوع الذي يهمنا وهو الموازنة. لن انتقد هذه الحكومة على وضعها المالي لانني أعلم علم اليقين ان ما قامت به هو عمل لا بأس به خاصة في الظروف الحاضرة وبعد ست عشرة سنة من حرب لم تبق على شيء. يكفي انها نجحت في إعادة الامن وانتشار الجيش على قسم كبير من لبنان كما واحيا على صعيد العاصمة قامت ببعض الاعمال التي يشكرها ابناء بيروت عليها.

واما في صدد الموازنة فاننا نسأل معالي وزير المالية بعض الايضاحات وتحديدا عن البنود الاتية:

أولا: لماذا يسمي معاليه العز في الموازنة البالغ/ ٠٠٠ ٠٠٠ ٢٣٣ ٦٣١/ ل.ل. واردات استثنائية وهو في الحقيقة عجز يشكل زيادة في النفقات على الواردات. لذلك يجب ان يسمى باسمه الحقيقي اي عجزسنة ١٩٩١.

ثانيا: لماذا لم تدرج في الموازنة الـ ٣١١ مليار ليرة وهي الزيادة على الرواتب والاجور التي تقررت في مجلس الوزراء حتى ولو لم يصدق عليها مجلس النواب علما ان هذه النفقات لا مهرب من دفعها في سنة ١٩٩١ وهي مستحقة وتشكل اوضاعا معينة. وبهذه المناسبة نستغرب التأخر في اعداد مشروع قانون الزيادة نظرا للاوضاع الصعبة التي يعانيها موظفو القطاع العام.

ومع أن اجمال العجز سيصبح لسنة ١٩٩١ ٠٠٠ ٠٠٠ ٢٣٣ ٩٤٢/ ل.ل. فلسنا متشائمين ما دامت الامور كما نراها تسير بتحسن، وبتطوير الانجازات التي حققتها الحكومة ومع العمل على تنفيذ مشروع الشركة العقارية على أسس تضمن حقوق الدولة والمواطن ومع تحقيق غيرها من مشاريع البناء والاعمار لسد العجز الهائل في المساكن اضافة الى اخذ الامور الآتية بعين الاعتبار.

اولا: ان هذه الموازنة التي هي بين ايدينا لا تضع الاسس المنشودة للبنان جديد يحقق آمال وطموحات الشعب بأكثريته الساحقة المؤلفة من المحرومين والمعوزين وكافة ذوي الدخل المحدود فالاستمرارية للسياسة المالية المتبعة منذ عهد الاستقلال أي منذ عام ١٩٤٣ كانت سياسة مالية هدامة قامت ولا تزال على افقار الشعب وافقار الدولة في مؤسساتها الاقتصادية والاجتماعية والعسكرية.

ثانيا: افقار الشعب لان العهود المزروعة في الجمهوريات السابقة لم تمكن لبنان من تحسين اوضاعه المالية والاجتماعية لاعتماد اسس سياسة اسكانية تؤدي الى ايجاد المسكن الشعبي اللائق للمواطن حتى لا نكون قد وصلنا في اوائل سنة ١٩٧٥ الى نقص يعادل ماية وعشرة الاف مسكن وفق تقرير اللجنة الاقتصادية لغرب آسيا ونكون اليوم مع نقص يقدر بسبعماية الف مسكن وهذا يشكل بداية أزمة إسكانية لا يعلم الا الله مدى نتائجها المخيفة.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

ثالثا: افقار الشعب لان العهود السابقة لم تتوصل الى تحقيق الضمانات الاجتماعية لكل اللبنانيين كما نريدها لكي يكون العلم مجانيا والمستشفيات مجانية والدواء مجانيا وتعويضات الشيخوخة مؤمنة وتعويضات البطالة مؤمنة.

رابعا: افقار الشعب واذلاله في معيشته من قبل العهود ـ المزروعة ـ فلا يكون قسم كبير من الناس يشكو من الفقر بسبب الرواتب والاجور التجويعية وهذا ناتج عن تراكم اخطاء مدروسة ومقصودة سببها طمع وجشع القائمين على السلطة في ذلك الحين.

خامسا: افقار الدولة في مؤسساتها لا سيما افقار الجيش الذي كان يجب ان يكون عدد أفراده لا يقل عن ماية الف جندي كما طالبنا به في آب ١٩٦٠ في جلسة عامة لمجلس النواب وعلى ان يكون ايضا مجهزا بالاسلحة المتطورة اللازمة اسوة بالجيش الاردني الذي كان عدد أفراده في ذلك الوقت ماية الف جندي مع ان سكان الاردن كان في سنة ١٩٦٠ مليوني نسمة وعدد سكان لبنان ٣ ملايين نسمة ومع العلم اننا لم نسمع في اي وقت من الاوقات ان اسرائيل قامت بأي اعتداء على الاردن مع ان اعتداءاتها على لبنان كانت مستمرة ولا تزال.

وهنا نتساءل من هو المسؤول أو المسؤولين عن تدمير الجنوب ومقتل عشرات الالوف من ابنائه، الم يكن السبب هو ضعف جيشنا بسبب السياسة المالية المجرمة التي اعتمدتها العهود ـ المزروعة ـ السابقة والتي كانت كافة القوانين فيها تسن لمصلحة الاثرياء بهدف منعهم من دفع ما يتوجب عليهم من ضرائب عادلة تحت شعار ان قوة لبنان من ضعفه.

الضرائب الغير مباشرة:

واخيرا، فالسؤال الكبير، هو كيف يمكن للدولة ان تجد الاموال لتحقيق أهداف الشعب وامنيات المئتي الف شهيد ومعاق هذه الاهداف والامنيات التي يمكن تحقيقها بتنفيذ الامور الاتية:

أولا: باستعادة ما سرقه بعض رؤساء العهود السابقة وبعض السياسيين الذين دخلوا الحكم وفي جيوبهم بعض الليرات وخرجوا من الحكم وهم يملكون المليارات.

ثانيا: بايجاد ضريبة على الثروات الكبيرة التي هي اكثريتها نتيجة السرقات التي استفاد منها بعض كبار الاثرياء في العهود السابقة من جراء قوانين كانت تشترع لمصلحتهم.

ثالثا: باعتماد ضريبة على الارتفاع في أسعار العقارات لانه يشكل ربحا يجب ان يخضع للضريبة اسوة بأي ضريبة على الارباح وهذا يوفر للخزينة دخلا هائلا يساعدها وحدها على تسديد العجز.

رابعا: ان في قوانين الضرائب المباشرة اشياء لا يجوز ان تبقى على ما هي ويجب إعادة النظر بوضعها وهي الاعفاءات التي تتعلق بالمدارس الخاصة والمستشفيات الخاصة وشركات الملاحة الجوية والبحرية وغيرها من الاعفاءات التي وضعت لمصلحة بعض الافراد والشركات كما يجب رفع نسبة ضريبة الدخل الى ٧٥ بالماية

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

وذلك على الشطر الاخير من المبالغ التي يتوجب عليها ضريبة أسوة بكثير من الدول حيث تصل فيها الضريبة على الشطر الاخير من الارباح الصافية الى ٩٥ بالماية كما وانه يجب اعادة النظر في كافة الضرائب المباشرة ليصار إلى رفعها وتعديلها.

واخيرا اسأل لماذا انشأنا محاكم لمحاكمة الرؤساء والوزراء وغيرهم اذا لم تكن الغاية الوصول الى هذه الرؤوس الكبيرة التي كانت ايضا من أسباب الحرب الاخيرة التي كلفت لبنان مئتي الف شهيد ومعاق.

فقد جاء الوقت لهذه المحاكم ان تتحرك وتعمل والا فسيبقى لبنان كما كان في السابق مزرعة للصوص عملوا على نهبه وتفقيره وتدميره.

وهنا لا بد لنا ان نلفت نظر الحكومة الكريمة انه لا يجوز تحميل الشعب بأكثريته الساحقة عبء الضرائب والرسوم غير المباشرة لانه لا يجوز ان نأخذ من المواطن الفقير والعامل وذوي الدخل المحدود ما نعطيه في زيادات للرواتب والاجور.

الرئيس: الكلمة للنائب المحترم الاستاذ وجيه البعريني.

وجيه البعريني: أصحاب الدولة والمعالي والسعادة.

بعد التحية إننا اذ نبدأ اليوم مناقشة مشروع قانون موازنة العام ١٩٩١ في جلساتنا هذه فانني اريد ان الفت النظر الى الحرمان اللاحق بمنطقتي عكار التي لي شرف تمثيلها ولذلك أطالب أصحاب المعالي الوزراء المختصين خاصة في باب الخدمات والمرافق العامة كوزارات التربية والصحة والزراعة والاشغال والبريد والاتصالات والاسكان وسواها، أطالبهم بأن ينصفوا عكار تنفيذا لروحية نصوص وثيقة الوفاق الوطني التي أشارت الى ان الانماء للمناطق سيكون بشكل متوازن منعا للخلل أو الغبن او الحرمان.

وأسجل ضرورة تحديد المبالغ التي ستصرف للانماء في عكار وهنا اذكر اصحاب المعالي الوزراء بالمذكرات التي سلمتها لهم والتي تتضمن مطالب عكار الملحة. كفى حرمانا لعكار وكفى امتيازات لمناطق على حساب سواها. فكل مناطق لبنان يجب ان تتساوى في الحقوق والواجبات وفي المغنم والغرم.

الرئيس: الكلمة لحضرة الاستاذ سليم سعادة المحترم.

سليم سعادة: دولة الرئيس،

منذ الاستقلال جرت العادة وفي كل جلسة عامة سواء كانت مخصصة للموازنة أو لغير الموازنة، ان يصعد النائب الى المنبر ويطالب الحكومة بهذا أو ذاك من الامور فتهز الحكومة رأسها بالايجاب وتكتب الصحافة ويصفق الشعب للنائب وتستمر الحكومة ويسدل الستار وينتهي الفصل الاول من المسرحية ويتكرر هذا الفصل سنة بعد سنة وجلسة بعد جلسة.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

لذلك فلتعذرنا الحكومة بشخص رئيسها الذي نحب ونقدر وبشخص افرادها فلقد قررت منذ تعييني في هذا المجلس ان لا البس القفازات وسأسمي الاشياء بأسمائها وسأطرح حلولا للمشاكل لانني مؤمن بأن كل نقد أو تهجم على الحكومة دون طرح البديل لا يؤدي الى نتيجة، ونحن من المؤمنين بأن علينا ان نعطي الحكومة حقها عندما تكون محقة ونلومها عندما تخطئ، فبالنسبة للشأن الامني مثلا أو الامن السياسي فقد اوكلنا امرنا للحكومة وصفقنا لها ورفضنا الا ان تأخذ حقها في ذلك مع ان الكثير من الناس يقولون: ان الحكومة لم تفعل شيئا، وان الامن والسلام جاء تحت ضغط دولي، وتحت ضغط عربي، ومساعدة الشقيقة سوريا، ولم تقم الحكومة بالشيء الكثير بل قامت بما يمكن ان تقوم به اية حكومة اخرى، ونحن لا نقول هذا، بل نقول كلاما في المبدأ ومن ناحية اخلاقية صرف، فعندما تصيب الحكومة نجير هذا الحق اليها ولا نجيره الى غيرها وعندما تخطئ ايضا نلومها مباشرة ولا نلف ولا ندور حول الموضوع. ان لمطالعتي ثلاثة مواضيع: أولا، اننا وافقنا أمس على العفو الامني والعفو الجرمي وبالنسبة لهذا الموضوع كنت اريد ان اتكلم أمس عن العفو الاقتصادي ولكني اجلته الى اليوم لانني اعتقد انه اقرب الى موضوع الموازنة وفي اساسها اكثر منه الى موضوع العفو ولكنني اصر على تسميته العفو الاقتصادي مثلما فعلت الحكومة أمس. وفي الحقل الامني نطالبها بالحقل الاقتصادي والاداري والاجتماعي والخدماتي لان الحكومة ـ في رأينا المجرد ـ لم تنجح في هذا الحقل حتى الان، وكل من يقول عكس ذلك يكون ممالئا لها ليس الا. وعندما نتكلم عن العفو الاقتصادي نقول: اعفوا عن الكهرباء والماء والتلفون واسمحوا لهذه الخدمة بأن تدخل الى منازلنا ـ لاننا ـ وليس من طابع اناني ـ نعتقد ان ازدهار هذا البلد لن يتم، ولن يعود الرأسمال الوطني، ولن يعود رجال الاعمال ولن يأتي السياح، ولن يأتي المغتربون، اذا بقيت البلاد بدون خدمات، ويقتضي لذلك، ان تعفو الحكومة، عن هذه الخدمات، وكيف يكون ذلك؟ نتغنى بالاقتصاد الحر ونغني له في الدستور وفي المجلس ولكنه ليس الان اقتصادا حرا، بل اصبح اقتصادا مكبلا مقيدا بخدمات لا تخدم ومنافع لا تنفع وادارات لا تدير وحتى في اشارات ضوئية لا تشير، فما هو الحل:

هل الحل ان نقتنع مع معالي وزير الكهرباء مثلا باننا بحاجة الى خمس سنوات لكي تعود الكهرباء الى منزل كل انسان وبذلك نعطل الدورة الاقتصادية لخمس سنوات آتية. اذا كان هذا حلا، حسنا، فانا شخصيا لست مقتنعا بان في استطاعة الحكومة ان تعيد الكهرباء ولو بعد عشرين سنة. وانا أقول بيعوا الكهرباء والتلفون والماء. فان بريطانيا، الدولة الاوروبية الاشتراكية الاولى، اصبحت على يميننا ونحن لا زلنا نصر على اليسار، والسوفيات وقعوا في الفخ الذي نحن وقعنا فيه. بيعوا الخدمات المنتجة، وعندما نقول ذلك فلا نعني ان تتخلى الدولة عن مسؤوليتها تجاه هذه الخدمات، بل على العكس ان تراقب التسعيرة، تراقب التعرفة، تراقب الارباح وكل شيء... كما نأمل من الحكومة ان تعفو عن مبدأ المنافسة الحرة، كلنا نتغنى بالاقتصاد الحر ولكن مبدأ المنافسة الحرة غير مطبق في لبنان بل على العكس فان الحكومة تتدخل في كثير من الحالات لتثبيت وتعزيز الاحتكار، ولنا امثلة عن ذلك لا تحصى ولا تعد، يجب ان تمنع الحكومة اجراء اي مناقصة عن طريق التراضي مهما كبرت أو صغرت وحتى لو كانت هبة، فالدولة هي التي تقرر كيف تصرف الهبات ولا يقرر ذلك الاشخاص. ولذلك

to obtain the original document, please contact Mr Adnan Daher

نقول ان على الحكومة اذا كانت جادة ان تمنع مبدأ التراضي او اعطاء المناقصات عن طريق التراضي منعا باتا.

كما نقول: حرروا الايجار، ونقول ان الايجار المستقبلي مشكلة والايجار الماضي مشكلة اخرى. الايجار المستقبلي يسهل تحريره كثيرا. وهنالك مبدآن لا ثالث لهما معمول بهما في العالم. مبدأ حرية التعاقد ومبدأ زيادة بدلات الايجار في كل سنة بالنسبة لبدل غلاء المعيشة فهل من علاقة لهذه المشكلة مع مشكلة «الايجار القديم» كلا فالحكومة تريد ان «تأتينا» بمشروع «العصا والجزرة» معا كما هي الحال بالنسبة لمشروع ضمان الودائع، خمسة ملايين مع العصا، وكمشروع الشركة العقارية، اعمار مع عصا شركة واحدة، فدائما هناك جزرة وعصا واما ان نأخذ الاثنين واما ان نرفضهما معا. وعند ذلك يشهر بنا ويقال ان المجلس لا يساعد الحكومة ولا يقر المشاريع التي تقترحها. إن مشكلة الايجار بسيطة جدا. افصلوا الايجار السابق عن ايجار المستقبل وانا اصر انه من اولويات السكن ان تسعى الحكومة أولا الى اخراج المحتلين. وثانيا، فمن الاولويات ان تؤمن المنازل للمهجرين وبعد ذلك تعالج مشكلة المستأجر البسيط بعقد شرعي يحكم به القانون. ولا يجوز ان نزيد بدلات الايجار قبل ان يعالج موضوع احتلال المنازل وقبل ان يعاد المهجر. اما بالنسبة لكازينو لبنان ـ فبالاذن من دولة الرئيس، لقد قال في اجتماع ذات مرة اننا نفكر نحن بادارته، فقلت ارجوك يا دولة الرئيس، غض النظر عن ادارته كي لا يضم الى لائحة الاستثمارات التي لا تثمر، فأنا لم اسمع أن اي بلد اقتصادي حر في العالم «يمسك» كازينو أو يدير كازينو بل انه يعطى للاستثمار بواسطة القطاع الخاص، وبطريقة المزاد فقط. فحرروا الكازينو رجاء ولا تتباطئوا في ذلك وتستطيع الحكومة غدا ان تحرره بطريقة المزاد. اما بطريقة التراضي قد نكون بحاجة الى مدة سنة وربما الى خمس سنوات، اعفوا عن الدولة، كيف نعفو عن الدولة؟ نعفو عنها بطرد الموظفين الذين لا يداومون والموظفين الذين لا يعملون ولا ينتجون والذين يتقاضون الرشوات وكيف نعفي الدولة من هذا؟ اولا: لقد كان من المفروض أن يطهر جسم الدولة وأن يعفى الموظفون قبل ان تحصل الزيادات فلا نكافىء موظفا لا يداوم بزيادة راتبه وتعويضاته. واني لاتوجه الى معالي وزير المال: فأنا كنت اعمل في القطاع الخاص، كيف يتم التطهير؟ التطهير يتم على «الشك»

يا معالي الوزير: «بأن تصرف عشرة موظفين، يكون تسعة منهم «حرامية» والعاشر مخطئا معهم. فاذا كان هذا الموظف قد عمل باخلاص ونظافة تكون قد خدمته عندما صرفته لانني على ثقة بان هذا الموظف ينتج اكثر ويحصل على معاش افضل في القطاع الخاص. وليس عن طريق المجالس التأديبية والمحاكمات والتفتيش المركزي والى آخره... فاذا اردنا تطهير شركة خاصة تضم الف موظف مثلا يستغرق ذلك مدة سنة أو سنتين، فكيف لدولة لها قوانينها المعقدة وتضم مائة وعشرة الاف موظف ان هذا من المستحيلات العشرة. الا اذا طهرنا بشكل قاس و«على الشك» وبدون ان نخاف من الذين تطهرهم. نقول حرروا المريض. اعفوا عن المريض. ان وزارة الصحة تدفع مبالغ ضخمة ثمنا لاسرة وهمية وثمنا لمريض وهمي على سرير وهمي، وثمنا لدواء وهمي. فكيف نعالج ذلك؟ نعالج ذلك بفرض التأمين الطبي القسري. ولنترك لشركات التأمين ان تدقق في «الفواتير» المرضية. لان معالي وزير الصحة لا يستطيع ان يدقق في هذا الامر. ولنترك لشركات التأمين في ان تقرر ارسال المرضى الى

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

هذا الطبيب أو ذاك لان هذا الطبيب سارق او لان هذا المستشفى يتقاضى أجرا كبيرا. وانا متأكد بأنه عن طريق التأمين الطبي سنوفر على الدولة، وفي نفس الوقت بأننا سنحرر وزارة الصحة من الفساد الذي يصعب جدا اقتلاعه او انتزاعه.

اعفوا عن الاعمار، لماذا نقيد الاعمار.

لقد طالعتنا الدولة بمشروع ثم اعادته ولم تغير فيه شيئا. ان مشكلة الاعمار بسيطة، فالاقتراح الذي تقدمنا به، يا دولة الرئيس، معمول به في كل دول العالم وهناك تصميم قديم وتصميم جديد، نفتش عن آلية للانتقال من التصميم القديم الى التصميم الجديد وذلك عن طريق اعطاء كل المالكين واصحاب الحقوق اسهما عقارية وليس اسهم الشركات. تباع في السوق وتشترى ثم يعرض التصميم الجديد مع تحديد عدد الاسهم لكل عقار ومن يجمع هذا العدد من الاسهم سواء كان فردا او مجموعة أفراد او شركة أو مجموعة شركات فليأخذ ويتملك هذا العقار شرط ان يتعهد بالبناء او بالترميم خلال فترة زمنية تتراوح بين ثلاث او خمس سنوات. هكذا «نحرر الاعمار» لا ان نفرض شركة عقارية. وهي الاولى من نوعها في العالم العربي وانا متأكد بأنها ستكون الاخيرة من هذا النوع لانه لا يوجد شركات عقارية في العالم العربي الا هذه الشركة ـ شركة عامة ـ باستثناء الشركات التي افلست وتبخر رأسمالها قبل ان تبدأ. ومن عنده مثل فليعطني اياه. لقد اقترحنا الحل ولا تزال الحكومة تقول اين البديل. البديل هو ان «تحرروا الاعمار»،

البديل هو ان لا نقول، من اين سنأتي برأس المال، بل ان نهيء الفرص ليأتي رأس المال، ولا نقول فقط اعطونا «رأس مال» فرأس المال يأتي عندما تتهيأ الفرص المناسبة، وعندما نعطي الفرصة «للرأسمال» الصغير.

لنحرر التلميذ، اعفوا عن التلميذ، وهنا لا اطلب من معالي وزير التربية شيئا صعبا، فالمدارس الرسمية بحاجة الى تأهيل وهي لا تكلف كثيرا ولكني لم أجد أي شيء في الموازنة له علاقة بالمدارس الرسمية، والمدارس الخاصة اجورها عالية.

الرئيس: حضرة الزميل، امامنا مشروع قانون بقيمة خمسة مليارات لترميم المدارس الحكومية المتضررة.

سليم سعادة: ـ متابعا: ممتاز، شكرا.

المهم اننا واقعون في فخ كبير، والخروج منه سهل جدا ولكنه يتطلب شجاعة استثنائية، في هذا الوضع الاستثنائي يطلب منا شجاعة استثنائية في معالجة الامور وبان نرفع القيود عن الاقتصاد الحر ونؤمن الخدمات للمرضى والطلاب، وهذا وفقا لقناعتي يكفي الشعب. اما ان تبقى الحكومة، تعمل على طريقة «حكلي تا حكلك» وكل وزير لا ينتقد الآخر، مخافة انتقاد معاكس وهكذا ـ وقد لاحظت ذلك شخصيا ـ فان هذا لن يوصلنا الى اي نتيجة.

الشق الثاني: الموازنة، انطباعي عن الموازنة وانا نائب جديد في هذا المجلس، ان الموازنة وزعت يوم الجمعة وكنا يومي السبت والاحد، في مناطقنا، لذلك اشك بأن احدا من الزملاء قد اطلع عليها بسبب ضيق الوقت.

to obtain the original document please contact Mr. Adnan Daher

لانها ومقدارها اكثر من الف ومئتي مليون دولار احتاجت الى ستة اشهر لانجازها بينما ـ نحن النواب ـ لم نعط اكثر من بضع ساعات للاطلاع عليها، وهي في صفحات مرقمة وأخرى غير مرقمة، ومنها صفحات مرقمة بجداول وجداول مرقمة بصفحات وبعضها فصول وبنود بلا جداول ولا ارقام صفحات. وبعضها لا ارقام له.

قضيت ساعة كاملة حتى استطعت اكتشاف التسلسل في هذه الموازنة. فلجهة الواردات: اعطتنا الحكومة مقارنة بين ارقام سنة ١٩٩٠ وتقديرات سنة ١٩٩١، وشكرا لها، وهي اعطتنا هذه المقارنة دون شك لصالحها، يعني سنة ١٩٩١ افضل من سنة ١٩٩٠، بينما اننا في الاعتمادات لم نعط اي مقارنة بل اعتمادات سنة ١٩٩١ فقط، فأي موازنة في العالم سواء اكانت لمحل او شركة او دولة لا تضع اعتمادات سنتي الـ ٩٠ والـ٩١ والارقام؟ والا فكيف سندرس الموازنة ونحضر مطالعة وليست لدينا اية فكرة عن ارقامها الماضية ولا اية تفاصيل، ولذلك كان من الصعب لا بل من المستحيل ان ننتقد الحكومة في اي بند من البنود وحتى في الرسوم المقترحة، فليست هناك مقارنة بين الرسوم المقترحة والرسوم المعمول بها، ومجمل ما فهمته ان دخل الدولة هو ٤٦٠ مليارا، طبعا حذفنا منه سلفة التلفون ٢٠ مليارا و٣٩ مليارا مساهمة لمكتب الحبوب، وواردات استثنائية، يبقى في الموازنة ٤٦٠ مليار. النفقات ١١٥٣ مليار، فما هي الواردات: الواردات هي الجمارك ١٢٥ مليونا، وضريبة الدخل ٤٠ مليونا والرسوم حوالي ٧٠ مليونا والهاتف ٥٠ مليونا أي ما مجموعة ٢٨٥ مليارا وهذه الارقام هي صحيحة.

أما الامر المخالف لكل عرف في العالم فهو انهم يقدرون دخل المصرف المركزي بمبلغ ١٣٣ مليارا كأرباح وفروق قطع عن طريق البيع والشراء وفرق الاسعار، بينما وظيفة المصرف المركزي في العالم هي حماية النقط وضبط الغلاء والتضخم، ولا اظن انه في اية موازنة في العالم يمكن ان يدخل اي مبلغ عن طريق التقدير. وبالنسبة للعام الماضي، فاننا نعرف انه كان هناك فرق في الاسعار وربح المصرف، اما بالنسبة للمستقبل فلا تستطيع ان تؤكد ان المصرف المركزي سيجني ارباحا محددة من جراء فرق الاسعار، ونكون بذلك قد حولنا المصرف المركزي الى وسيلة للحصول على الدخل، وهذه الوسيلة لا يجوز ان تذكر في الموازنة اطلاقا حتى ولو كانت حاصلة والافضل ان يضاف هذا المبلغ الى الاستثناءات بدلا من ان يوضع ويوضح لان الشعب يفهم من ذلك ان البنك المركزي سيبيع ويشتري على حسابه اي على حساب المودعين، أما بالنسبة للمداخيل الباقية، فاين هي؟ الكازينو لا شيء، الريجي: لا شيء ـ مصافي تكرير النفط: لا شيء، الضرائب على التبغ لا شيء، الضريبة على المشروبات الروحية مليار ليرة فقط. اما بالنسبة للميكانيك، فيدخلنا مبلغ ٦ مليارات، بينما نحن ندفع مبلغ ١٠٠ مليون دولار على الطرقات «تزفيت وصيانة» وهذا شيء لا يمكن ان يحصل في اي بلد في العالم، لان المفروض هو ان يكون الدخل من رسم الميكانيك على السيارات يوازي على الاقل ما تحتاج اليه للصيانة والطرق والجسور. فرسم الميكانيك عندنا معدله ستة دولارات على السيارة بينما هو في بريطانيا ١٧٠ دولارا وفي اميركا ٣٠٠ دولار. وهذا لا يجوز اطلاقا، ويجب من حيث مبدأ الموازنة، ان تتساوى النفقات المصروفة على الطرق مع الرسوم التي تفرض على السيارات، اما ان تكون الرسوم ٥٪ أو ٣٪ من المصروف فهذا غير معقول.

موازنة وزارة العدل: الرسوم القضائية ملياران وموازنة وزارة العدل ٦ مليارات، فاذا كان هناك من عدل،

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

فعلى وزارة العدل ان ترفع الرسوم القضائية، لكي يتساوى الدخل مع النفقات.

في كل العالم المتحضر والمتخلف، هناك الضريبة غير المباشرة «sale tax» هذه الضريبة تجبى في الدول المتحضرة ويمكن لنا ان ننتفع من ذلك مع مراعاة العدل. ففي بريطانيا مثلا يبلغ معدل هذه الضريبة ١٧،٥٪ على كل شيء تشتريه ما عدا الطعام وحاجات الاطفال. في اميركا بين ١٥ و٢٠٪. اما عندنا فهذه الضريبة «صفر» والغني عندنا لا نستطيع ان نحصل منه ضريبة مباشرة وبنفس الوقت لا تحصل منه ضريبة غير مباشرة. الغني مثلا يأكل في المطعم، اذا نفرض ضريبة على طعام المطاعم، الغني يسهر في الملهى، نفرض ضريبة على كل من يريد ان يسهر في الملهى أو ينام في الفندق أو يشتري مجوهرات او ثيابا مستوردة الخ.. اذا نفرض ضريبة على كل هذه الاشياء.

نحن نعرف يا دولة الرئيس ان الغني يجب ان يأكل في المطعم فنفرض «sale tax» على اكل المطاعم، الغني يجب ان يسهر في الملاهي فنفرض «sale tax» على كل من يسهر في الملاهي، الغني يجب الفنادق فنفرض «sale tax» على الفنادق. وبالنسبة للسيارات فقد «حرقنا سلافه» وجعلناه يدفع زيادة في الرسوم الجمركية ولذلك فلن نتكلم عن السيارات. الغني يشتري المجوهرات لذلك يجب ان نفرض، «sale tax» على المجوهرات. الغني يشتري ثيابا مستوردة فنفرض «sale tax» على الثياب المستوردة، وتحصيلها سهل جدا يا دولة الرئيس لانها ليست مثل الضرائب المباشرة، وبالنسبة للدخان والكحول نرفع الضرائب عليهما لانهما يضران بالصحة، فنكون بذلك قد شجعنا الصناعة الوطنية عندما نفرض «sale tax» على الثياب المستوردة وثانيا نكون قد منعنا التزوير لان نصف الصناعة المحلية مكتوب عليها made in Italy واذا ارادوا التزوير عندها سيدفعون «sale tax» وعندما نفرض «sale tax» على الكحول المستوردة نكون بذلك قد شجعنا صناعة المشروبات الروحية الوطنية. فلا يجوز ان تباع زجاجة الويسكي في لبنان بما يعادل نصف ما تباع به في بريطانيا وهي بلد المنشأ. اي اننا نبيعها بنصف ما يبيعونها في بريطانيا.

علبة الدخان الاميركي تباع في لبنان بأقل مما تباع به في اميركا، هذه القضية غير معقولة ولم تعالجها الحكومة.

ـ بالنسبة للشواطىء. انا ضد التسويات ومع الاستثمار فيقوم كل معتد على الدولة بدفع رسم استثمار نسبي في السنة، وليس له ان يسوي وضعه ليشتري الشاطىء. فلا يجوز ان يباع الشاطىء.

نحن نطلب منكم أن تبيعوا التلفون فترفضون ذلك وتريدون ان تبيعوا الشاطىء الذي يعتبر الذهاب اليه حقا لكل مواطن. لذلك نقول أن سياسة الحكومة يجب ان تتغير.

ـ بالنسبة للموظفين، هناك رواتب، تعويضات، مخصصات، اجور، مساعدات، مساهمات الى آخره.. لدينا ٤٠ الف موظف اضافي. وحتى الان لا توجد سياسة لمعالجة هذا الوضع.

لذلك نقول للحكومة يا دولة الرئيس، اعذرينا لاننا تحدثنا بلغة الصدق والاستقامة ولن نغير أسلوبنا هذا

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

اطلاقا حتى بعداتها منا بأننا سيئو النية لدى عرضنا لمشروع الاعمار والقول عنا باننا نبتز. وهكذا تحول العلم والصدق إلى ابتزاز وتحول القبض الى اعتزاز. نحن نقول للحكومة: اعذرينا وفي نفس الوقت، هكذا كنا وهكذا سنبقى ولن نغير في هذا الاسلوب حتى لو بثت الشائعات حولنا لان كفنا نظيف وعقلنا نظيف وقلبنا نظيف وشكرا.

الرئيس: حضرات الزملاء ترفع الجلسة نصف ساعة لتناول وجبة صغيرة.

صالح الخير: لم يصل طعام الغداء بعد، إنه في طريقه الينا.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الدكتور رفيق شاهين.

رفيق شاهين: دولة الرئيس، سأختصر كلامي بعد أن أفاض الزملاء وفي التعليق على مشروع قانون الموازنة. ولكني في هذه المناسبة اود أن أقول: ما اشبه اليوم بالامس. لان المناقشات التي جرت منذ أربعين سنة هي المناقشات نفسها التي نجريها الان ولان الانتقادات التي كانت توجه الى الحكومات السابقة توجه الان.

الرئيس: معنى ذلك أننا لم نتقدم.

رفيق شاهين: وتعود بي الذاكرة يا دولة الرئيس الى سنة ١٩٥٢ في عهد الجمهورية الاولى، وكانت المعارضة في أوجها.

كنت جالسا في هذه المقصورة وقد وقف أحد الزملاء رحمه الله، الدكتور علي بدر الدين لمناقشة مشروع الموازنة. فقال وقد استغلت كلامه المعارضة: «شرواله ممزق والدكة بخمسين». اي ان الموازنة عندنا فضفاضة وكبيرة ولا اعرف من أين سنأتي بكل هذه الاموال.

هذا هو المنوال منذ ذلك التاريخ يا دولة الرئيس.

وفي سنة ١٩٦٠ عندما كنت وزيرا للتصميم كان المرحوم الرئيس فؤاد شهاب قد شكل لجنة لاعادة النظر في السياسة المالية والضرائبية. ولكن، وكما هو معلوم، فان السياسات المتبعة منعت تحقيق ما نصبو اليه لتحسين وضع السياسة المالية والضرائبية وبقيت الحال على ما هي عليه حتى وصلنا الى هذا الوقت.

كل ما أود ان أقوله وباختصار يا دولة الرئيس، انه آن لنا ان نحضر موازنة متطورة عصرية تنسجم مع الواقع الذي استجد في الجمهورية اللبنانية.

ونحن نشكر معالي وزير المالية ـ مع تقديرنا لكفاءته ـ على الخطوة التي أعلن عنها منذ يومين عندما قال: ان هناك بعثة دولية ستأتي الى لبنان لمعالجة النظام الضرائبي.

ومن هذا المنطلق، نتمنى على الحكومة ان تقوم بعمل ما في هذا الاطار لتصحيح العجز في هذه الموازنة أو في الموازنات المقبلة.

وشكرا.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الدكتور عمر مسيكة.

عمر مسيكة: دولة الرئيس،

كلنا يعرف الظروف العامة التي وضع في ظلها مشروع الموازنة العامة. وهي ظروف استثنائية، املت على الدولة بأركانها ومؤسساتها أن تنصرف بكليتها الى تحقيق المصالحة الوطنية وتأكيد الوفاق الوطني والاسراع في مسيرة الانقاذ والسلام واعادة بناء الدولة.

في هذه الظروف الاستثنائية كان على الحكومة المستقيلة وعلى الحكومة الحالية ان تضعا مشروع موازنة العام الحالي. ولان الظروف آنذاك كانت ظروفا استثنائية فقد اتى مشروع الموازنة مشروعا عاديا غير متوازن وفيه خلل كبير يعكس في الواقع الوضع المالي العام للدولة.

هذا المشروع العادي لحظت فيه النفقات العامة بشكل واضح ودقيق ولا سيما في باب النفقات الادارية التي تستحوذ على معظم اعتمادات هذا المشروع. وما تبقى من باب النفقات خصص لمشاريع انمائية واعمارية هنا وهناك في المحافظات ولكن هذه الاعتمادات لم تنطلق من خطة انمائية شاملة متكاملة، فقد وزعت الاعتمادات وفق الحاجة ولتلبية مطالب شعبية وهي تتناول حلولا جزئية ومؤقتة واحيانا للترضية.

طبعا لم تقصد الحكومة هذا الامر، ولكن لم يكن لديها متسع من الوقت، ولم يكن لديها الادارة المؤهلة للتخطيط وللانماء، ولم يكن لديها مصادر مالية كافية تعتمدها لكي تضع مشروعا متوازنا، وكاملا، انمائيا واعماريا. لهذا فاننا نعذر الحكومة على الخلل الذي وقع في مشروع الموازنة ولكن هذا لا يعفينا من أن تكون لنا بعض الملاحظات على ما ورد في هذا المشروع، واختصرها بنقاط ثلاث. الملاحظة الاولى: لاحظت ومن خلال دراسة سريعة قمت بها صباح هذا اليوم للجداول التفصيلية في باب النفقات الانمائية ان كثيرا من هذه الاعتمادات وزعت بقصد المساواة بين المحافظات والمناطق والاقضية، ان هذا الامر جميل، ولكنها لم توزع فعليا على مناطق محرومة او بحاجة اكثر من غيرها لما خصصت به من اعتمادات. علما بأن مشروع الموازنة يجب ان يأخذ بعين الاعتبار امرين هامين:

اولا: انماء كامل وشامل.

ثانيا: الحاجة الفعلية للانماء لكل منطقة، ان الحكومة كانت جريئة بما فيه الكفاية على اضافة ٢٥٠ مليار ليرة على مشروع الموازنة وتخصيص هذه الاعتمادات لمشاريع انمائية واعمارية وهي تستحق على ذلك الشكر والتقدير.

ولكنها في المقابل كانت خجولة جدا في ايجاد موارد اضافية تغطي على الاقل هذه الاضافة، وفي اعتقادي انه كان بإمكانها ان تحدد هذه المصادر، وفقط، من الرجوع الى الباب المخصص للرسوم، لذلك فانه يمكننا أن نلقي بعض الاضواء على ما يمكن اضافته من الرسوم المحددة في مشروع الموازنة.

واقول على سبيل المثال وليس الحصر، لانني اتمكن من مراجعة كل الرسوم، سندات الوكالة العامة سندات

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الوكالة الخاصة والتعهدات والكفالات وما اليها وكلها تتعلق بأعمال مالية من المفترض ان تكون على مستوى معين: رسمها ثلاثة الاف ليرة فقط اي حوالي ثلاثة دولارات ونصف، وهذا شيء قليل وكان بالامكان أن يكون أكثر من ذلك بحيث لا يقل عن عشرة الاف ليرة.

هناك رسوم فرضت على السيارات. ونحن نعلم انه يوجد في لبنان اكثر من ثلاثماية الف سيارة خاصة، ومعظم هذه السيارات قوتها أقل من عشرين حصانا بخاريا، ان الرسم المفروض على هذه السيارات يبلغ ستة الاف وخمسماية ليرة، اي حوالي سبعة دولارات. أعتقد انه لا توجد دولة من دول العالم المتقدمة منها والنامية تفرض مثل هذا الرسم الزهيد على السيارات. أما السيارات الاعلى قوة والاكثر فخامة فان الرسم المفروض عليها لا يزيد في أحسن الاحوال عن عشرين او ثلاثين الف ليرة.

وفي اعتقادي ان هذه المبالغ يجب ان لا تقل، في احسن الحالات أو في أسوئها عن خمسة وعشرين ألف ليرة. كذلك الامر بالنسبة لرخص سوق المركبات الالية والسيارات: ان الرخصة تكلف خمسة آلاف ليرة لبنانية ونصف سكان لبنان يحملون اجازات سوق. هذا المبلغ زهيد جدا ويجب أن يضاعف على الاقل، كما ان رخصة السوق الدولية تكلف أربعة الاف ليرة وايضا هذا الرسم زهيد جدا. الترخيص السنوي لاستعمال لوحتي سيارة او أوتوبيس معدة للنقل الدولي يكلف خمسة عشر الف ليرة اي حوالي سبعة عشر دولارا، في حين أن أقل رخصة للنقل الدولي تكلف على الاقل خمسين دولارا.

- فيما يتعلق «بالفيديو» و«الفليبرز» و«البليارد» و«البينغ بونغ» وكل انواع اللهو، فان الرسم السنوي على هذا الوسائل يبلغ خمسة وعشرين الف ليرة اي اقل من ثلاثين دولارا، بينما نرى أن محصلة كل آلة وفي مدة ساعة تبلغ اكثر من هذا الرسم.
- الرسوم المترتبة على البضائع في المرفأ. الرسم المفروض على كل طن متري من البضائع المفرغة في الموانىء اللبنانية ايا كان نوعها يبلغ خمسين ليرة، وهذا قليل جدا.

هذا نموذج عن الرسوم الضئيلة في مشروع الموازنة لذلك يجب ان تكون لنا الجرأة ونحن نقول انه من واجب المواطن ان يتضامن مع الدولة في تحمل الاعباء والواجبات.

نحن نستمع كل يوم الى مطالب الشعب: خدمات، ماء، كهرباء، تليفون الخ. . . وكل الزملاء تحدثوا عن ذلك، ولكن يجب ان تكون لدينا الجرأة لايجاد الاموال اللازمة لتلبية هذه الخدمات، على الاقل في هذه الرسوم التي يستفيد منها اشخاص محددون، فلا ضير من زيادة هذه الرسوم.

يضاف الى ذلك وفي معرض الرسوم ايضا الرسوم القنصلية. فلماذا لا تزاد الرسوم القنصلية ؟

لا تزال الرسوم القنصلية في الخارج تحتسب على أساس الدولار القديم اي ان المعاملة بأربعة أو خمسة الاف ليرة في حين انها تتناول عمليات بمبالغ طائلة من الدولارات والعملات الاجنبية وبالمقارنة مع ما تتقاضاه القنصليات الاخرى في الدول الاخرى وما تتقاضاه القنصليات اللبنانية نجد ان ما تتقاضاه هذه الاخيرة زهيد جدا.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

ـ بالنسبة لرسوم الامن العام ورسوم سمات الاقامة للاجانب، وبطاقة العمل للاجانب، واشير هنا بالتحديد الى الخدم «السيريلانكيين» الذين اصبح عددهم يتجاوز عشرة أو خمسة عشر بالمئة من سكان هذا البلد أي حوالي مئة او مئة وعشرين الف خادم وخادمة.

فاذا اردنا ان ندفع عن كل واحد منهم خمسة عشر الفا او عشرين الفا نجد ان هذا الرسم كبير، في حين أننا ندفع ثلاثة الاف دولار في السنة حتى نأتي بهم وندفع لواحدهم مئة دولار راتبا شهريا وكل هذه الاموال تذهب الى الخارج اي ان مئات الملايين من الدولارات تدفع الى الخارج رسوما عن هؤلاء الخدم بينما نحرم الخزينة اللبنانية من مورد شرعي وقانوني.

ـ بالنسبة لرسوم المسكرات والمشروبات الروحية. اني لا أجد سببا لعدم فرض الرسوم على هذه المسكرات التي يتعاطاها الانسان للنشوة وللذة، فعلى الاقل يجب ان يدفع ثمنا لهذه اللذة ولهذه النشوة. وكذلك الامر بالنسبة لما اشار اليه الزملاء ولن اكرر ولن اضيف، مثل: الريجي، والمرفأ وما شابه ذلك من الرسوم الاخرى. ولكن ما احب ان اشير اليه بالتحديد وفي هذا الموضوع: انه مع موافقتنا على الاعتمادات الانشائية والاعمارية، فاننا نطالب بزيادتها، ونطالب الحكومة ايضا باعادة النظر في الرسوم عامة حتى تحقق بعض الموارد المشروعة لخزينتها.

الملاحظة الثالثة: وتتعلق بالمادة / ٥١/ من مشروع قانون الموازنة. فقد اجيز بموجب هذه المادة لمعالي وزير البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية صرف اعتماد اجمالي بقيمة ٢٠٠ مليار ليرة على مدى أربع سنوات، وقد لوحظ ان المبلغ الاول يصرف في العام المقبل وليس في هذا العام.

لذلك لا ارى ضرورة ملحة لوضع ما يسمى loi programe في مشروع قانون الموازنة لامر سيحصل ابتداء من العام المقبل.

ومع اهتمامنا كلنا وتقديرنا لما يجب ان يبذل على صعيد الهاتف ـ الذي يعتبر امرا حيويا وملحا ـ فلا اعتقد أن موضوع الكهرباء أو الماء او شبكة الطرق يعتبر اقل أهمية من موضوع المواصلات.

لذلك اما ان نضع هذا الامر في مشروع قانون loi programe يشتمل على المشاريع الانمائية والاعمارية التي يتطلب تنفيذها أكثر من سنة وان ترصد لها الاعتمادات الخاصة، خاصة وان المادة / ٥١/ في نهايتها تقول: «تحدد المشاريع التي سوف تنفذ في مشروع موازنة عام ١٩٩٢». اذا، لم يجز فعليا لوزير الاتصالات السلكية واللاسلكية ان يصرف اية ليرة من هذا الاعتماد، لذلك ارى مبررا من حيث المبدأ لتخصيص وزارة الاتصالات فقط بهذا المبلغ وحرمان المشاريع الاخرى من معاملة مماثلة، انا أرى ان الظرف مؤات لوضع برنامج متكامل للمشاريع الانمائية المتعلقة بالخدمات العامة تحديدا. يبقى ان اشير بايجاز الى ان هذا المشروع يبقى دون طموحاتنا العامة. وبالتحديد فانه يبقى دون طموحات الحكومة، وبما ان الحكومة عاكفة حاليا على اعداد مشروع موازنة العام المقبل، فمن المفروض ان تحيله الى مجلس النواب خلال مهلة اقصاها شهر واحد. لذلك نغتنم هذه المناسبة ليس

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

لانتقاد مشروع موازنة اعتقد اننا يجب ان ننتهي منه اليوم، خاصة انه لم يبق من السنة الحالية الا اربعة اشهر وان اعتمادات الطرق اذا لم تنفذ خلال هذه الاشهر المتبقية فانها لن تنفذ هذه السنة، بل لنقول: نرجو من الحكومة ان تتنبه الى أن عملية ضبط الانفاق والتحقق من الضرائب وتحصيل الواردات تبقى الهم الاكبر خاصة بالنسبة لوزارة الخدمات وللوزارات التي تحصل الضرائب والرسوم.

وهنا اؤكد بالتخصيص على وزارة المالية وعلى وزارة الموارد المائية والكهربائية ووزارة الاشغال العامة، ووزارة البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية، ووزارة الاسكان والتعاونيات.

هذه الوزارات مثلها مثل بقية الوزارات، واداراتها مثل بقية الادارات في الدولة تحتاج الى اعادة تأهيل واعادة البنى التحتية، واعادة ضبط للادارة اللبنانية والى تطبيق مبدأ الثواب والعقاب والى تطبيق مبدأ التطهير الاداري والى ضرورة ملء المراكز القيادية الشاغرة بمن يتمتعون بكفاءة عملية وخبرة واخلاق ونرجو عدم التسرع في هذا المجال.

صحيح ان هناك الكثير من الوظائف الشاغرة في الملاكات العامة لكن السبب الاساسي يعود الى ان هذه الملاكات كانت مضخمة منذ اعدادها وهذا الكلام ناتج عن خبرة لي في هذا المجال. ان الكثير من المراكز الملحوظة في ملاكات الوزارات العامة، وحتى في المؤسسات العامة الادارية والاستثمارية منها، مضخم الى حد كبير.

لذلك يجب ان لا نؤخذ بكثرة المراكز الشاغرة، لان العبرة ليست بالكثرة بل بالنوعية، فاذا أحسنا اختيار النوعية نستطيع ان نتخلص من عدد كبير من المراكز التي سنبقيها شاغرة، علما اننا نقترح على الحكومة، في هذا المجال بأن تدمج بعض الوزارات مع بعضها البعض، وان تدمج بعض الادارات مع بعضها البعض، وبعض المؤسسات مع بعضها البعض أو مع وزارات أخرى حتى تتحقق عملية التخطيط من جهة وتتحقق ايضا عملية التكامل الاداري في التنفيذ من جهة اخرى، وحتى لا تكثر المسؤوليات لان كثرتها تسبب ضياعها. اي ان الصلاحيات والجهات المختصة تكثر فيضيع معها المسؤوليات.

وفي هذه المناسبة نؤكد ايضا على ضرورة احياء ادارة الاحصاء المركزي لانها تشكل الجهاز الفاعل لاعطاء المعلومات والاحصاءات اللازمة لاية خطة انمائية شاملة وكاملة. كما نشدد على ضرورة تفعيل مجلس الانماء والاعمار اذا لم يكن هناك اتجاه لانشاء وزارة للتخطيط والتصميم. ان عملية الانماء والاعمار لا تأتي الا من قبل جهاز مؤهل لهذه العملية الضخمة على الصعيد الوطني الكامل.

ـ فيما يتعلق بالموارد العامة: في هذا المجال نحن نقدر كل المساعي التي تبذلها الدولة على هذا الصعيد وفي كل اتجاه مع الدول الشقيقة والصديقة والامم المتحدة والمنظمات الدولية والاقليمية للحصول على مساعدات وقروض. نحن ندعم هذه الجهود ونؤيدها ونتمنى للحكومة النجاح في تحقيق هذه المساعي، لان عملية الانماء والاعمار عملية كبيرة لا نستطيع تحقيقها كاملة بواسطة امكانياتنا الذاتية. اما اذا لم تتوصل الحكومة الى تحقيق طموحاتها وطموحاتنا في هذ المجال، فلا بد من الاعتماد على النفس واستجلاب الرساميل العربية والاجنبية

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

وخاصة الرساميل اللبنانية المهاجرة الى لبنان. ولا يكون ذلك الا باعتماد خطة شاملة يكون في أولوياتها سن الشرائع والقوانين والانظمة التي تسهل عودة هذه الرساميل الى لبنان حيث تجد لها مجالا للعمل وضمانة تحفظ أموالها.

كما أن ذلك يستوجب اعداد بيانات ولوائح تفصيلية عن مختلف الاحتياجات ومجالات العمل الاستثمارية في لبنان وتوزع على غرف التجارة وعلى السفارات الاجنبية والقناصل، وعلى المعتمدين والمهتمين بمشاريع الاستثمار وما أكثرهم في العالم فتتبين لهم مجالات العمل والاستثمار والتوظيف في لبنان.

ومن خلال اتصالات جرت أمامنا وبحضورنا كانت هناك اسئلة كثيرة عن مجالات الاستثمار وكانت الاجوبة دون مستوى الاسئلة.

طبعا، هناك ايضا المجال الصناعي ودور لبنان الرائد في المجال التجاري واعادة التصنيع، ولذلك نؤكد على ضرورة احياء المنطقة الحرة في المرفأ وايجاد مناطق حرة اخرى في مناطق متعددة من لبنان، وضرورة تطبيق قانون المناطق الصناعية الذي مضت سنوات طويلة على وضعه موضع التنفيذ ولكنه لم يطبق فعليا. وعندما تنشأ المناطق الصناعية في المحافظات وتعطى لها البنى التحتية وتؤمن لها الخدمات العامة تكون ارضية صالحة للصناعة اللبنانية من جهة وللاستثمار والتوظيف من جهة أخرى.

كما اننا نشدد ونؤكد على ضرورة تطوير الاتفاقات التجارية بين لبنان والدول العربية والدول الاخرى. ان لبنان بلد مصدر ومنتج ولكن كثيرا من انتاجه لا يصدر الى الخارج لعدم تطوير هذه الانفاقات او لمرور وقت طويل على ابرامها وعدم تنفيذها خلال فترة الاحداث. لن اطيل اكثر من ذلك رغم ان هنالك الكثير من القضايا يمكن البحث والاستفاضة فيها. الا انني أرجو المعذرة اذا اعطيت بعض الملاحظات التي ارى فيها فائدة لاعداد مشروع كامل للانماء والاعمار ولاعداد مشروع الموازنة لعام ١٩٩٢.

اما فيما يتعلق بمشروع الموازنة الحالي فيجب التصديق عليه كما هو وارد باستثناء بعض التعديلات التي اشار اليها الزملاء والتعديلات المتعلقة بالرسوم. وشكرا لكم.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ شفيق بدر.

شفيق بدر: دولة الرئيس، حضرة الزملاء،

الحمد لله على عودة الشرعية الى هذا البلد، والشرعية هي كيان متكامل لمصلحة الدولة والشعب، ان تبسط الشرعية سلطتها على كامل الاراضي اللبنانية هو شرط اساسي لاستقرار البلاد في نظامها الديمقراطي البرلماني الحر ـ والشرعية هي مجموع مؤسسات الدولة التي من المفروض ان تعمل متوازنة، متكاملة مع احترام فصل السلطات وتعاونها. كلنا حريصون على ان نتولى مهماتنا ونؤدي رسالتنا الاشتراعية لكي نتعاون على اخراج البلاد من رواسب المحنة والعمل، صادقين، على تحقيق المصالحة الوطنية الحقيقية التي من شأنها ان تعيد البلاد الى اجوائها الطبيعية، بكل صفاء نية، ومحبة وبروح وطنية صادقة. ايها السادة، لقد ورد البارحة، في الاسباب الموجبة المحقة

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

بقانون العفو الذي اقره بالاكثرية مجلسكم الكريم نهارالبارحة ما هو حرفيته: واليوم بعد أن امسكت الدولة بزمام الامور وبسطت سلطتها على معظم الاراضي اللبنانية الخ. . .

بالله عليكم، هل ان الحكومة مقتنعة، ضميريا بما تقوله؟؟ اين الدولة وسلطتها في الجنوب مثلا، في الجبل، في اماكن عديدة ضمن ما تسميه «بيروت الكبرى» ؟؟ ـ هل تعلم، مثلا، أن المهجر المسكين الذي يود ان يتفقد بيته، ملكه الذي ورثه من ابائه واجداده يهان ويطرد ويطلب منه عدم العودة الى ملكه؟ سوف اعود الى هذا الموضوع ـ موضوع المهجرين لاحقا

دولة الرئيس، حضرة الزملاء ان مهمتنا الاشتراعية تفرض علينا مناقشة الموازنة بندا بندا ولكنني سوف احصر مناقشتي بالنقاط الاتية:

اولا: في وزارة الاشغال العامة: الطرق

- الطيران المدني
- مركز سلامة الطيران المدني

ثانيا: في وزارة الموارد المائية والكهربائية:

- مؤسسة كهرباء لبنان
- مصالح المياه

ثالثا: في وزارة الاسكان والتعاونيات:

- مشاريع الاسكان
- ووضع التعاونيات

رابعا: وضع المهجرين ومعالجة شؤونهم

اولا: وزارة الاشغال العامة:

١ ـ الطرق والمباني:

في لبنان شبكة طرق يبلغ طولها / ٧٦٥٠/ كيلومترا صنفها المرسوم رقم ١٧٤٣ طرقا دولية رئيسية، ثانوية، محلية وداخلية.

طول الطرق:

- طرق دولية ٥٧٠ كيلومترا
- طرق رئيسية ١٤٠٠ كيلومترا
- طرق ثانوية ١٨٠٠ كيلومترا

to obtain the original document, please contact M. Adnan Daher

- طرق محلية ١٤٠٠ كيلومترا
- طرق المشاريع الانشائية ٧٨٠ كيلومترا
- المجموع ٦٠٤٠ كيلومترا

يضاف اليها: طرق المشروع الاخضر والزراعة

- الطرق الداخلية
- الطرق التي شقها الاهالي
- المجموع ٧٦٥٠ كيلومترا.

البند ٢١ ـ تجهيزات ٠٠٠ ٠٠٠ ٦٥٠ ٢ ل. ل.

البند ٢٢ ـ انشاءات ٠٠٠ ٣٠٠ ١٣٤ ١٦٤ ل. ل.

البند ٢٣ ـ نفقات متنوعة للتجهيز٠٠٠ ٣٥٢ ٦٧٦ ٦ ل. ل.

المجموع ٠٠٠ ٦٥٢ ٤٦٠ ١٧٣ ل. ل

هذا بالاضافة الى بعض الاعتمادات المدورة من السنين السابقة وبالاخص تدوير الاعتمادات المعقودة في الجزء الثاني ـ ١ ـ من عام ١٩٩٠ الى عام ١٩٩١ وقيمتها ٥٥٦ ٥٢٠ ٧٦٥ ١٠ل.ل. بموجب القرار رقم ١/ ٧٤٨ الصادر عن وزير المالية بتاريخ ٢٨ شباط ١٩٩١ والذي نشر في الجريدة الرسمية الاسبوع الفائت في ١٥ آب سنة ١٩٩١ ـ هنا اود ان اسأل معالي وزيرالمالية ان يشرح لنا: «لماذا تأخر ستة اشهر هذا القرار؟ علما بانه بعد ثلاثه اشهر فقط يتوقف الانفاق ويتوجب التدوير مجددا ـ فبالاستناد الى كل هذه المبالغ نطالب معالي وزير الاشغال العامة، وفور صدور الموازنة، بأن يعلمنا عن برنامج واضح ودقيق تضعه وزارته لتنفيذ الاشغال على الطرق من فلش عمومي، واعمال صناعية لازمة، وصيانة وترقيع قبل حلول فصل الشتاء لنعلم حضرات الزملاء عن الاشغال المنوي تنفيذها في مناطقهم شرط ان تكون شاملة لجميع المناطق وبصورة عادلة.

وهنا اود ان اطلب من معالي الوزير اذا كان يشكو من نقص في جهاز وزارته الفني ان يلجأ الى الاستعانة بمكاتب هندسة في القطاع الخاص ريثما تملأ الشواغر في ملاك وزارة الاشغال. اما فيما يختص بالمباني، فانني اسأل معالي وزير الاشغال العامة لماذا لم تقم مديرية المباني باصلاح عشرات المدارس الرسمية في القرى؟ هناك مدارس رسمية أصابها بعض الاعطال يمكن اصلاحها بصورة سريعة وبذلك نوفر على الدولة دفع مبالغ باهظة لاستئجار ابنية بدلا من هذه المدارس التي هي ملك الدولة.

ب ـ الطيران المدني:

ايها الزملاء، لكي يستعيد مطار بيروت الدولي مكانته التي اكتسبها في الخمسينات والستينات اذ كان مصنفا حينئذ مطارا دوليا «فئة أ» يجب ان تطور ادارته وان يصبح «مؤسسة مستقلة ماليا» تحت وصاية وزارة الاشغال العامة والنقل هذه هي الصيغة التي يمكن ان تؤدي الى نتيجة في استثمار مطار بيروت الدولي، عندئذ ترتب

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

وارداته على اسس صناعية وتجارية لتصرف على تطوير منشآته وجباية تجهيزاته وتغطية مصاريف استثماره ـ يدير المؤسسة مجلس ادارة كما هو الحال في معظم مطارات العالم واذكر مثلا:

- مطار لندن
- مطار جنيف
- مطار باريس
- مطار امستردام

وجميع هذه المطارات لديها هذه الصيغة، بريد مؤسسة مطار باريس «مجلس ادارة ومديرية عامة»، وهي مؤسسة مستقلة تخضع لوصاية الامانة العامة للطيران المدني، وهي ذات طابع «صناعي وتجاري».

ومن هنا أقول، انه لا فائدة من مضاعفة الرسوم اذا بقي الطيران المدني في تنظيمه الحالي وبقي مطار بيروت الدولي في حالته الحاضرة المتردية لان الرسوم ستدخل خزينة الدولة ومن الصعب جدا اخراجها.

يا دولة رئيس مجلس الوزراء، يحتاج المطار الى معدات فنية للملاحة الجوية منها VOR-DME البالغ الاهمية لبرج المراقبة ـ فهل تعلم ان هذا الجهاز قد جرى شراؤه منذ «٣» سنوات بمبلغ ٧٠٠٠٠٠ دولار اميركي من قبل مجلس الانماء والاعمار ودفع ثلث قيمته اي ٣٠٠٠٠٠ دولار وماذا جرى؟ هل فقدنا الدفعة الاولى البالغة ٣٠٠٠٠٠ دولار واين هو الجهاز الان؟ ـ ومن ثم، هل تعلم ان الدولة قد اشترت للمطار جهازا آخر بمبلغ ٤٠٠٠٠٠٠ دولار ودفع بقيته بكامله وذهبت لجنة الى المصنع في فرنسا وجرى التسليم القانوني لهذه الصفقة ولم يجلب هذا الجهاز الى بيروت حتى الان وهو هام للملاحة الجوية؟ هل تعلم ايضا يا معالي الوزير انه من جراء عدم نقله الى بيروت ترتب حتى الان دفع رسم تخزين قدره «مليون فرنك فرنسي» من المسؤول عن هذا الهدر؟ ومن المسؤول عن استلام هذه المعدات ودفع ثمنها بالكامل لان المألوف هو ان تسدد الثمن بعد الاستلام النهائي للسلعة.

ج ـ مركز سلامة الطيران المدني:

قبل الاحداث كان يوجد في مطار بيروت الدولي «مؤسسة عامة مستقلة» خاضعة لوصاية وزارة الاشغال العامة والنقل مسماة «مركز سلامة الطيران المدني» انشئت بموجب القانون المنشور بالمرسوم ١٣٦٧٧ تاريخ ٦٣/ ٢٣/٨ وكان نشاط المركز يتناول تدريب اللبنانيين وغير اللبنانيين على مختلف حقول الطيران المدني كان يقوم بالدراسات والابحاث التي تؤدي الى تعزيز سلامة الملاحة الجوية ـ وكان هذا المركز يضم اساسا ممثلين عن برنامج الامم المتحدة للانماء والمنظمة الدولية للطيران المدني. وتعلمون يا معالي وزير الاشغال العامة ان هذا المركز قد تدمر من جراء الاجتياح الاسرائيلي وجميع منشآته أتلفت بشكل كامل وكان يقوم بدفع نفقات هذا المركز الامم المتحدة والتلامذة الذين كانوا فيه الى اليوم فما هي الحالة؟ مركز مدمر وموظفون عاطلون عن العمل.

تعلم جيدا، يا معالي الوزير الى ان الجهاز البشري الذي كان يعمل في هذا المركز والمؤلف من عشرين موظفا

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

لبنانيا يتمتع بمجمله بكفايات ادارية وفنية يمكن الافادة منها في المديرية العامة للطيران المدني، في مطار بيروت الدولي، نظرا لتجانس الاختصاصات المطلوبة ولحاجة المطار الى عدد كبير منها.

يا معالي الوزير، بما انه يتعذر اعادة بناء وتجهيز هذا المركز في الوقت الحاضر نظرا للتكاليف الباهظة لمشتري المعدات اللازمة مثلا وعدم توفر مساعدة المنظمة الدولية للطيران المدني والامم المتحدة، فلماذا لا تدمجون هذا المركز بمديرية الطيران المدني وتستفيدون من الاختصاصيين الذين كانوا يعملون فيه لا سيما وان مجلس الخدمة المدنية قد وافق على هذا الدمج؟

ثانيا: وزارة الموارد المائية والكهربائية:

١ ـ مؤسسة كهرباء لبنان

ايها الزملاء، الكهرباء في لبنان عقدة مستعصية على معالي وزير الموارد المائية والكهربائية لماذا؟ الانتاج كاف (١١٤٥) MVA من مولدات الجية (٣٣٠) MVA من مولدات الذوق (٦٣٥) MVA الليطاني واتباعه (١٨٠) MVA ويلزم لانارة كاملة (٨٥٠) ـ وعندنا امكانية انتاج ١١٤٥ واذا تعذر الانتاج فالمسؤول هو معالي الوزير لعدم تشغيل المولدات. واذا أراد فاتي اعطيه جردة تامة عن المولدات، وعن قوتها، وعن انتاجها، فاين المشكلة يا معالي الوزير؟

والمشكلة الثانية هي نقل الطاقة.

طول الشبكة «١٢٤٠٠» كيلومتر ـ (٩٦٠) كلم توتر عالي (٠٠٠، ٦٦ الى ١٥٠,٠٠٠) فولت (٥٢٥٠ كلم) توتر وسط (٥٥٠٠ الى ٥٨٠٠) فولت و(٦٢٠٠ كلم) توتر منخفض (١١٠ الى ٢٢٠) فولت. ولكن معظم هذه الشبكة معطلة بتكسير او فقدان العواميد وسرقة الاسلاك النحاسية فماذا فعلت وزارة الموارد المائية والكهربائية لمنع هذه السرقات المتكررة والتي نشهدها يوميا في المناطق اللبنانية، لتحسين توزيع الطاقة يجب اصلاح الشبكة ومشترى محولات وقطع تبديل للمولدات. من هنا ارى انه من الضروري، بعد ان قرر مجلسكم الكريم اعطاء دفعة اولى تبلغ قيمتها «خمسة ملايين دولار» من أصل «الـ ٧٠ » مليون دولار المنوي اقتراضها من مصرف لبنان، ان ندرس بدقة اقرار الرصيد كي يستعمل هذا المبلغ لحاجات المؤسسة الضرورية كي تتمكن من توفير الطاقة اللازمة للمواطنين في القريب العاجل، واذا ما اصلحت الشبكة، واشتغلت المولدات بصورة طبيعية فالتيار الكهربائي يعود الى البلاد لان وجود الفيول الان ليس مشكلة والقضية ليست قضية ايام ولا اشهر فمدة السنة تكفي لانهاء العمل.

وبهذه المناسبة، الفت نظر معالي وزير الموارد المائية والكهربائية الى ان ادارة مؤسسة كهرباء لبنان تحتاج الى اعادة تنظيم وايجاد خبراء ومهندسين اختصاصيين لصيانة المولدات وقد عرفت ان المؤسسة تعاني من نقص بجهازها الفني والتقني ـ فيمكن ايضا التعاقد مع شركات اجنبية اذا اقتضت الحاجة وبالافضلية مع الشركات صانعة المولدات.

to obtain the original document, please contact Mr Adnan Daher

ب ـ المياه:

ليس من الجائز أو المسموح به ان يشكو اي لبناني او قاطن على ارض لبنان من عدم توفر المياه في منزله، عندما يعلم الجميع ان لبنان وصف بانه «خزان مياه» cuvette d'eau ولكن من المؤسف ان تذهب مياه هذا البلد هدرا الى البحر او ضياعا لانها تشرب من انابيب مهترئة يقارب عمرها المئة سنة في بعض المدن وخصوصا في القرى الجبلية. ان مشكلة المياه في لبنان لا تعود الى وجود أو عدم وجود المياه، بل ان خطة حديثة لضبطها (انهر، ينابيع او آبار) ومن ثم توزيعها بصورة مضمونة فنيا. ويمكن ايضا ان يصار الى بناء سدود في الاماكن التي توجد فيها ارض صالحة لحصر المياه وتخزينها ومن ثم استعمالها في شتى المجالات. «ان المياه هي ثروة لبنان الاساسية، كما هو البترول ثروة الخليج العربي» ويقتضي استثمار هذه الثروة بصورة فنية وحديثة.

وبكل اسف فاننا نلاحظ ان معظم الينابيع والابار في لبنان ملوثة بسبب مجاورة مجاري المياه للحفر الصحية او المجارير القديمة التي تتسرب منها الاوساخ فتسبب الامراض، واعطي مثلا: مياه فوار انطلياس التي كان يشرب منها الوف الناس وتروي حدائق الحمضيات المجاورة والخضار فقد اصبحت منذ سنة ١٩٨١ تتلوث تدريجيا من جراء المجارير التي تصب في مغاور مجاورة لهذه المياه.

واخيرا، يجب ان تقوم مصالح المياه بتعقيمها قبل توزيعها وخصوصا في هذه الايام بعدما تكاثرت فيها الامراض والاوبئة، وعلى وزارة الموارد المائية والكهربائية السهر بواسطة اجهزتها على هذه الناحية المتعلقة بالصحة العامة لا سيما وان الاعتمادات متوفرة في الموازنة لهذه الغاية وغيرها.

ثالثا ـ وزارة الاسكان والتعاونيات:

هنا سوف أختصر المناقشة لان وزارة الاسكان لم تستلم الا مؤخرا مسؤولية تصريف المياه المبتذلة، اي المجارير، وقد خصصت الموازنة الحالية اعتمادات لهذه الغاية، واذكر هنا ان الاموال التي كانت تجبى في السابق تحت عنوان «ضريبة التعمير» سوف تحال الان الى وزارة الاسكان لاستعمالها في التعمير ومساعدة المتضررين بالاحداث بواسطة قروض وبفائدة منخفضة. اما بشأن التعاونيات، فيجب على الوزارة، في الظروف الحاضرة، مساعدة التعاونيات والاشراف على حسن سير عملها خدمة للمواطن.

رابعا واخيرا ـ وضع المهجرين ومعالجة شؤونهم:

أطلب من الله سبحانه وتعالى ان يساعد الحكومة في بسط سلطتها على كل الاراضي اللبنانية، كما انني أطلب من المولى تعالى ان يلهم اللجنة الوزارية المختصة بشؤون المهجرين لعقد اجتماع لها، ولو مرة واحدة، بعد ان عينت في اذار الماضي، رأفة بالمهجرين الذين ينتظرون، بفارغ صبر، الفرج بالعودة الى منازلهم واراضيهم وممتلكاتهم وفقا لما وعدوا به واقر في وثيقة الوفاق الوطني في الطائف.

عذر البعض هو انه لا يوجد مال لتعمير المنازل المهدمة، هذا صحيح، ولكن ماذا يمنع من كان منزله صالحا

to obtain the original document, please contact Mr Adnan Daher

او بستانه قائما من المهجرين، ماذا يمنعه من ان يسترده، او يسكنه رغم ان البعض منهم مستعد لاجراء بعض الاصلاحات ودفع نفقاتها وكذلك الذي يملك حدائق فاكهة او بساتين خضار، ما هو المانع من استعادة ملكه؟ المانع هو انه يستقبل بالاهانة والتهديد والانذار بعدم العودة مجددا الى بيته الذي ورثه من والديه واجداده، فهل يجوز ذلك يا دولة رئيس مجلس الوزراء اننا نطالب الحكومة بالحاح باعطاء قضية المهجرين الاهمية التي تستحق ومعالجة الحالة التي شرحت، وهي مأساة انسانية تستحق الاهتمام الكبير. وشكرا.

الرئيس: حضرة الزملاء، امامي الان ثمانية زملاء من طالبي الكلام، ولما كانت المناقشات حتى الان مستفيضة ودقيقة ومفيدة، فان الرئاسة تتمنى على الزملاء الكرام الاختصار ما أمكن.

الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ عبد الرحيم مراد.

عبد الرحيم مراد: دولة الرئيس، الملاحظة الاولى ان الـ ٣٠٪ من الديون هي فوائد للدين العام وهي ٣٠٪ من الميزانية، معظم الزملاء تحدثوا بضرورة الاهتمام بالجباية اي بجباية الضرائب والواردات.

واعتقد ان التهرب من الضريبة فيها غير مقبول، وموضوع الضريبة عن المحروقات ١٨٪ والمفروض ان تعطي ٤٠ مليارا وليس ١٠ مليارات في السنة، هناك الكثير من الواردات والضرائب وللاسف الشديد لا تجبى بالطريق الصحيح والسليم، طبعا، من المتعارف عليه انه يوجد اكثر من وسيلة للتهرب من الضريبة ولكن لا يوجد أي مبرر... الملاحظة الثانية، تعود المواطن ان «يستخدم» الدولار ويستغني عن الليرة ولاسباب وطنية واقتصادية ولاسباب أخرى فمن المفروض ان نشجع المواطن على «استخدام» الليرة ولذلك يجب تخصيص الفائدة على الليرة، والمطلوب ان نلجأ الى الطريقة البرازيلية بحذف الاصفار «او لطباعة فئة ١٠ الاف» ليرى الخبراء الماليون ان ردة الفعل النفسية لدى المواطنين تكون أقل ضررا.

هناك موضوع اخر، وبالاولويات، فالجميع يعلمون ان امكانيات الدولة محدودة، ولذلك نحن نعجب عندما يخصص لوزارة الاشغال ١٩٤ مليار ليرة ولوزارة التربية ٨٢ مليارا فقط ولوزارة الزراعة ٨ مليارات ولوزارة الصحة ٤٣ مليارا، ولوزارة الاسكان ٢٥ مليارا، وهي في الحقيقة ارقام متواضعة مقارنة بما هو لدينا وهو تخصيص ١٩٤ مليارا لوزارة الاشغال يضاف الى ذلك مع الاسف الشديد بان هذا المبلغ بدأنا بتوزيعه بأسلوب خاطىء عندما وافقنا على ان النواب هم الذين يقومون بعملية التوزيع واعتقد انه سيكون هناك أكثر من تناقض وأكثر من تضارب، لهدر الكثير من هذا المبلغ الذي كان من الممكن ان ننفقه انفاقا استثماريا، وانا اعتقد ان أهم استثمار عندنا هو في وزارة التربية، واتمنى على وزير التربية ان يتوسع في المشروع فينشىء المدارس المهنية في كل القرى. وكما يكون عندنا مدرسة «اكاديمية» عادية، من المفروض ان يكون عندنا مدرسة مهنية في كل قرية لاننا عندما نواجه المستقبل يجب ان نقضي على البطالة المقنعة بمجموعة المثقفين الموجودين «عالفاضي» سواء كانوا اطباء أو مهندسين أو من سائر المهن الاخرى وعدد هؤلاء لا

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

يزيد عما هو مطلوب لهذا البلد فالمطلوب له هو الايدي المهنية، وأصحاب المهارة، وهذه العناصر لا يمكن ان تتوافر بواسطة المدارس المهنية.

في لبنان يوجد ١٨ او ٢١ مهنية والمفروض ان يكون عندنا ٢٠٠ او ٣٠٠ مدرسة مهنية ومن المؤسف كثيرا انه لا يوجد مدرسة مهنية واحدة تقوم بما هو مرجو منها.

ولهذا السبب نقول بوجوب تخصيص اعتمادات اكثر لوزارة التربية، لان المدرسة الرسمية هي الحل الوحيد لمشاكلنا التربوية وليست المدارس الخاصة، التي لا تراقب الا لجهة الاقساط فقط ونطلب زيادة الاهتمام بالمدارس الرسمية، والاهتمام كثيرا ايضا بالمستشفيات الحكومية لان لدينا ما يدل على ان المستشفيات الحكومية هي من احسن المستشفيات وتفوق المستشفيات الخاصة بناء وتجهيزا.

ويؤسفنا كثيرا ان معظم هذه المستشفيات لا تعمل، ووزير الصحة يسمعنا طبعا ـ ونأمل ان تقوم المستشفيات الحكومية بعملها واعطي مثلا على ذلك في منطقة البقاع فعندنا على الاقل مستشفيات من اصل ٥ مستشفيات حكومية ويفترض ان تعمل جميعا ولا يكفي يا معالي وزير الصحة، يا معالي وزير الاشغال، ان نرى فقط تقارير مكتوبة على الورق. بل اننا نرجو بان تتحقق تماما، هذه الصيانة التي قيل لك يا معالي وزير الاشغال انها شملت معظم طرقات البقاع وهذا غير صحيح، فلا يكفي التقارير المكتوبة لاثبات انه تمت صيانة معظم طرقات البقاع أو الجنوب او الشمال. . .»

يجب ان يجري التحقيق من هذا الموضوع، وانا معك يا معالي وزير الاشغال في حدوث الخطأ بكيفية التوزيع في الـ ٧٠٠ السبع ماية مليون ليرة من قبلي، لاني عندما وزعت المبلغ وضعت لك ملاحظة بموجبها ان تتفضل بتوزيعه كما تشاء، وانسجاما مع توزيع بقية الزملاء. لاني اعرف ان هذا المبلغ سيذهب هدرا اذا وزع وفقا للائحة المقدمة مني. ويمكن ان يتناقض مع المبالغ الاخرى الموزعة. لان وزارة الاشغال لديها اجهزتها المختصة والعملية الصحيحة وهي تقوم بالدراسات ثم يصر وزير الاشغال على التنفيذ كما يريد اخذا بعين الاعتبار ما يجب من الاولويات واراء النواب بشكل عام اما ان توزع الاموال بهذا الشكل ولكي يرضي بعضنا بعضا أو نرضي بعض «الاهالي» او بعض المناطق أو بعض القرى فاننا ـ نكون قد ارتكبنا خطأ كبيرا لا علاقة لك به لان المجلس هو الذي اعتمد هذا الاسلوب، وهذا خطأ ارجو،ان لا يتكرر في سنة اخرى. واني لاكرر القول بان هذا الوضع لا يجوز ان يستمر، واتمنى ان نعمد الى الانفاق الذي يعطي أحسن النتائج وهو الانفاق الاستثماري وليس الانفاق الاستهلاكي. وبمقدار ما نستطيع التركيز على ذلك في المستقبل يكون اجدى من ان ننفق وأن تكون لدينا العائدات اللازمة. وشكرا.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ ادمون رزق.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

ادمون رزق: دولة الرئيس، نتكلم من اجل المستقبل، لا نتكلم عن الماضي، لان هدفنا هو التمني أكثر مما هو الانتخاب.

في تعريف للموازنة انها البرنامج العملي لممارسة الحكومة، وانها في آن واحد خطة سياسية ومنهج عملي، وانها ارقام وروح.

نحن نتمنى ان تصبح وزارة المالية روح تمثيل خطة الدولة لبناء الوطن، رحلة العودة الى صيغة الدولة المعاصرة طويلة وشاقة، ولكننا بدأناها ونحن مصممون على اكمالها، من اجل ذلك يجدر بنا ان نأخذ بعين الاعتبار بعض ما ابدي من ملاحظات موضوعية وعلمية وان نحملها على محمل الرغبة في بناء المستقبل لاجيالنا. لا يجوز ان تبقى نظرتنا الى وزارة المال، مع كل التقدير الشخصي الذي اكنه لمعالي وزير المالية الدكتور علي الخليل، وكل التقدير الذي نسجله لاجهزة وزارة المال على الجهد الذي تبذله، لا يجوز ان تبقى بالصورة التي عبر عنها المفكر الرائد المغفور له الشيخ «موريس الجميل» عندما تولى وزارة المال ذات يوم فقال «انها اشبه بجامع الضرائب، لا بل اسوأ من ذلك، انها كفارض الجزية، ذلك الذي يحتل ارضا فيفرض الجزية على الشعب المقهور».

هذا التشبيه قيل عام ١٩٦٠ ولا شك في انه منذ ذلك الحين جرت محاولات للعصرنة وللتحديث، ونحن كما قلت نسجل انجازا للمرة الثانية يحصل في هذا العهد اذ يتمكن الجهاز المختص من تحضير الموازنة، فان تطرح بين ايدينا موازنة، هذا انجاز اما المحتويات فنحن نأمل في ان تكون هادفة في المستقبل الى بناء الوطن وان تستهدي بروح ميثاقنا الوطني، بوثيقة وفاقنا التي شددت على الانماء الشامل، لان التثمير في الانماء هو اعظم تثمير، اذا قيل نفقات منتجة وغير منتجة، فان ما يصرف مثلا على البنى التحتية وعلى العدل، وعلى الامن، هو من باب الانفاق المنتج، لانه اما ان يكون منتجا في صورة مباشرة وله مردود اما ان يكون مؤسسا للدولة، مؤسسا للمجتمع وموطدا للحضارة. المدرسة التي نبنيها، اذا عدنا الى مشروع تجميع المدارس يا معالي الوزير، الجيش الذي نبنيه، وقوى الامن، الامن العام، كل ما يجعل مجتمعنا متماسكا، هو توظيف منتج، وليس فقط ذاك الذي له مردود مادي.

من هنا ان الغاية يجب ان تكون بناء الدولة العصرية، بناء الوطن الحقيقي ولا يكفي ان نقول لبنان وطن نهائي لجميع ابنائه.

هناك علاقة بين الشعور بالمواطنية والشعور بالانتماء، وبين الاكراه الذي يفرض احيانا على انسان مقيم فوق ارضه. لقد تناول الدكتور الياس سابا موضوع الموازنة من ناحية موضوعية علمية، فلا لزوم بأن نكرر ما قاله وانما نحرص على ان نتبنى روحه وكذلك ما ورد على ألسنة العديد من الزملاء الكرام.

to obtain the original document please contact Mr. Adnan Daher

هناك بعض الملاحظات التي وصلتنا من مختصين، لا بد من ان نلفت اليها كمثل ما وردنا اليوم في بريد المجلس بتوقيع المسؤولين عن الشركتين الوطنيتين للطيران في لبنان.

الرئيس: مأخوذة في الاعتبار.

ادمون رزق: ارجو ان يؤخذ ذلك بالاعتبار لان الاسباب المدلى بها وجيهة وتتعلق بالمصلحة العامة، هذا يدخل ويندرج في نطاق ما اشار اليه الدكتور عمر مسيكة من ملاحظات حول الرسوم، لان المسألة ليست في ان نفرض رسما، وانما في ان يكون هذا الغرض هادفا وليس المهم ان نجمع اموالا بقدر ما هو مهم بل اهم ان نسترجع الاموال المسروقة، واريد هنا ان اتوقف ولو لحظة عند ما للدولة من ذمم في اعناق الذين انتهبوا خيراتها، ووضعوا ايديهم على وارداتها، هؤلاء لا يجوز اطلاقا ان نتركهم يرتعون فيما سرقوا ونهبوا واستولوا عليه.

يا سيدي، عندما نتكلم عن الديون المترتبة على الدولة اللبنانية، على الديون العامة، يتوارد فورا الى الذهن مقارنة بين ما نهب من هذه الدولة وبين ما ترتب عليها. الذي يترتب عليها هو دون ما لها في ذمة الذين نهبوها.

هؤلاء لست ادري اي حكمة توصي بأن يشملهم مبدأ العفو، الذين هنا والذين هناك، والذين طي الغيم، يجب ان يلاحقوا يا دولة الرئيس، يجب ان يوضع مخطط لاستعادة اموال الدولة. ان هذا سيظل اخذا بخناق الناس، سيظل غصصا في الحلوق، اذ ينظر المواطن الادمي ـ المواطن الذي حرص على مبدأ القانون وعلى الشرعية وحضنها وافتداها، يرى كيف ان الذين اساؤوا واجرموا وسرقوا ونهبوا وبددوا يرتعون وانهم مطلوب منه، منه هو شخصيا ان يدفع اليوم اضعافا لكي يعوض عما نهبوه يجب ان يكون هناك ثواب وعقاب ليس فقط بالنسبة الى الموظف وانما بالنسبة الى جميع المواطنين.

اما ان نقول نحن في صدد مصالحة وعلينا ان ننسى، نعم ننسى، لا نحقد لا نثأر، ولكن هناك حقوقا للدولة يجب ان تسترجع.

فرجاء، ان يولى هذا شيئا من الاهتمام والجدية، كانت ثمة مقايضة بين المواطن المقهور وبين الدولة المغلوبة على امرها، هذه المقايضة هي بملخصها ان ـ نحن الدولة ـ بما اننا عاجزون عن حمل مسؤولية الامن وتوفير الخدمات العامة، فليكن لك ايها الشعب المقهور ان تتصرف على هواك، يمكن ان تعلق على الكهرباء، على الخط العام، يمكن ان تستبيح المؤسسات ويمكن ان تفعل ما شئت.

هذه المقايضة كانت وليدة عجز ووليدة قهر، اما اليوم ومع بوادر عودة الدولة فنأمل منه ان يصبح المبدأ العام هو تطبيق القانون على الجميع، واستيفاء الرسوم من الجميع، واخذ الحق من الجميع، واستعادة المسلوبات من الدولة وان يعطى المواطن ما هو من حقه من الامن والعدل

to obtain the original document, please contact Mr Adnan Daher

والبنى التحتية والخدمات العامة، الماء والكهرباء والهاتف والمواصلات وكل ذلك لان ما يمكن ان يكون خاصة لبنان بين الدول وفي هذا المشرق هو نوع من البنية الحضارية التي يقدمها للاخرين فيعودون للتعامل ليس على اساس الولد المعاق والكائن المزعج الذي يلحق في القلب.

من هنا اقول ان لبنان ليس بالدرجة التي يشار اليها احيانا من الفقر، ليس فقيرا، لديه طاقات كثيرة يمكن ان توظف لتنميتها وابرازها ثروات وعند ذلك نستطيع ان نقول اننا عدنا الى العيش في الوطن الذي حلمنا به.

قلت انني اتكلم من اجل المستقبل. اما بالنسبة الى الحاضر فاننا نشكر الجهود الي بذلتها الحكومة على كل الاصعدة ونعتبر ان دعمنا لها هو جزء من عملنا باخلاص في سبيل الوطن.

واعتقد انه يمكن بعد الاخذ بعين الاعتبار ما اشارت رئاستكم الى انه وارد، يمكن اقرار هذه الموازنة بمادة وحيدة وشكرا.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ انور الخليل.

انور الخليل: دولة الرئيس، سأوجز كثيرا، وذلك حفاظا على وقت الزملاء الذين عانوا ما عانوه منذ البارحة سأتعامل، دولة الرئيس، مع هذه الموازنة كمحطة او مفصل اساسي او منصة للمستقبل، ولا اود التعامل معها كموازنة، يجب ان تمحص ويجب ان نتعامل معها بندا بندا لانني والحق يقال لم اتمكن من الدخول في تفاصيلها ضمن الوقت المتاح.

ومن هذا الباب، دولة الرئيس، اتمنى ان يكون مستقبلا، لدينا ما يكفي من الوقت حتى نتمكن من اعطاء الانتاجية المطلوبة من عمل نواب الامة، خصوصا فيما يتعلق بدراسة قانون الموازنة. ولذلك اقول بادىء ذي بدء بانني سأتعامل مع المعطيات العامة ومن هذا الباب فانه منعا للتكرار اقول بأنني اتضامن بكثير من الملاحظات القيمة التي اوردها النواب ـ الزملاء الكرام ـ خصوصا ما ذكره الزملاء الشيخ خليل الضاهر والدكتور الياس سابا والدكتور عمر مسيكة.

من هذ الباب اود ان أقول تركيزا على بعض النقاط التي اثيرت، انني اتمنى ان لا يستعمل قانون الموازنة لتمرير قوانين اخرى هي فعلا تشكل اما مخالفة دستورية، أو مخالفة للقوانين المرعية.

ويهمنا في ذلك فعلا دراسة القوانين التي يراد تمريرها في قانون الموازنة ان أهم ما اريد ان اعطي الوقت له، دولة الرئيس، هو موضوع الاصلاح الاداري الذي هو ركيزة لكل ما تكلمنا من مواضيع ضبط الانفاق، وضبط الواردات وتحصيلها، والعمل على ازالة كل الشوائب التي تتوخى ان تزال في الموازنات المستقبلية.

ومن هذا المنطلق اجد ان الهم الشاغل الذي يشغلني هو التعرف، دولة الرئيس، على الالية التي ستهتم بهذا الجزء الاساسي من العمل في موازناتنا وفي ادارتنا، عنيت بذلك العنصر البشري.

نحن امام فترة نعتبر انها تتعامل مع اصلاح اداري منشود فأود ان اركز بشكل خاص وبتمن كبير

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

على الحكومة الموقرة ان يكون هذا الاصلاح اصلاحا ينطلق من الضمير الانساني، وينتهي بالتعامل الفني مع هذا الالتقاء الذي نأمل. ان اكثر ابواب الموازنة يا دولة الرئيس التي سببت بعض التساؤلات من الزملاء عن تضخيم الارقام خاصة ارقام العجز اذ ان في ذلك الرقم ما نعمله جميعا من نتائج تضخمية في مسارنا الاقتصادي. ولكنني اقول ان اكثر هذه الارقام هي مناطة فعلا بالعنصر البشري.

ومن هذا المنطلق اقول اننا اذا تمكنا ان يكون اصلاحنا اصلاحا قويما فانني لا اريد ان أقلل من المصاعب التي هي امامنا ولكنني اريد ان اكون متفائلا اكثر بكثير من بعض الزملاء واؤكد بان تواجد العنصر البشري في المراكز التي تؤهل هذه العناصر ان تتعامل فيها هو بحد ذاته مدخل لاستقطاب رؤوس الاموال ومدخل لامكانية اعادة البناء والاعمار في لبنان.

وازيد على ذلك وبتواضع باننا بدون ذلك الاصلاح ودون هذا التأكيد لن نتمكن من استقطاب الاستثمارات الخارجية لبنانية متحفزة للعودة او عربية تطمح للمساعدة من باب الاستثمار أو اجنبية كانت للتعامل القليل أو البسيط مع هذه الاستثمارات. دولة الرئيس، من هذا الباب اود ان اترك ملاحظة اذا تمكنا من هذا الاصلاح المنشود. واعود بذلك الى ما اتانا به حضرة الزميل مقرر لجنة المال والموازنة حيث قال: ان ترميم البنية التحتية للوطن وللدولة يتطلب امكانية مالية ضخمة لا قدرة للدولة عليها في الوضع الحالي.

انا أود أن أؤكد بأن هذا الكلام سليم ولكن يجب أن لا نتوقف امام هذا الكلام بل أن نتعاطى في بعض البدائل. والدولة تتطلب لها امكانيات مالية ضخمة لا قدرة للدولة عليها في الوقت الحالي.

ومن باب الاقتراح اتمنى على الحكومة الكريمة والوزارات المختصة منها ان تبدأ بالتعامل مع موضوع اساسي، كبير وهام، واعني به موضوع التخصيصية، لان في ذلك مجالا واسعا لاستقطاب أموال تستثمرها من اللبنانيين المقيمين في الداخل او في الخارج ومن الدول العربية الاخرى.

وهذا الموضوع كبير وواسع ولكنني اتمنى ان نضع في باب قدراتنا المستقبلية دراسة عن هذا الموضوع الاساسي والهام، لانه تنعكس من جرائه اعادة تصور لبناء هيكلية الاقتصاد اللبناني اذ لا يكفي أن نقول اننا بحاجة الى اموال لنصل الى ما نصبو اليه من خطوات تضع على الاقل التصور المستقبلي في اطاره الصحيح والسليم.

لا يكفي ان نقول ذلك، بل يجب أن نقول كيف تعاطى غيرنا من دول العالم المتقدم ومن العالم الثالث، وامكانيته ليست أكبر من امكانياتنا بكثير. ان لهذا الموضوع اهميته الكبرى، لذلك يجب التعاطي معه بكل علم فني وحديث فهنالك الكثير مما يستطيع ان يقدمه اللبناني والعربي اذا فتح

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

لهم باب الاستثمار في هذا المجال الذي اعتقد أنه مجال اساسي.

وفي الوقت نفسه يا دولة الرئيس، ان أهم ما للحكم من عمل هو أن يحكم، وحتى يحكم، يجب ان نوفر الوقت له حتى يتمكن من الحكم السليم والصحيح والمراقبة الحرة، حتى لا يضيع الوقت في عمل استثماري قد يكون سليما أو غير سليم. نريد أن نعطي الحكومة والدولة ما يكفي من وقت لتقوم بما هو عليها، أي أن تحكم وتترك للحكومة والحكم الاستثمارات العادية والتجارية بما فيها الخدمات الكبيرة التي نراها اليوم قسما من المستحيل أن نستغني عنها فليترك ذلك لاصحاب الاختصاص والمال والعمل الممكن في هذا الحقل. الخطوة قد تكون كبيرة وجريئة ولكن الحكومة عودتنا ان في الكثير من قراراتها، كانت الجرأة الحافز الاساسي للوصول الى النتائج.

أخيرا يا دولة الرئيس، اود أن الفت النظر الى موضوع أساسي يتعلق باقتراحات تتعلق بزيادة الضرائب والرسوم.

انا لم أدخل في تفاصيل كل ما اعد من هذا المشروع. ولكن أتمنى أن لا يكون هذا هو الحل الوحيد، لان هذا الشعب اللبناني كفاه ما كفاه من الدمار، ومن السنوات التي الحقت به الكثير من المسؤوليات.

لذلك فان زيادة المال عليه، اضافة الى زيادة مسؤوليات الحرب، قد يكون فيها بعض من عدم الاهتمام بالمستقبل. ولذلك آمل ان يكون ذلك محط اهتمام الجميع. شكرا دولة الرئيس.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الدكتور زكي مزبودي.

زكي مزبودي: دولة الرئيس،

في المفهوم العلمي، ان الموازنة المثلى هي التي تعكس بشكل واضح تماما برنامج عمل الحكومة في خلال مدة سنة قادمة. فتصبح عندئذ المرآة التي تعطي الصورة الواضحة عما تعتزم الحكومة القيام به في شتى مجالات العمل العام.

نتساءل: هل ان الموازنة العامة الموضوعة اليوم بين ايدينا هي كذلك، مع الاعتذار من معالي الصديق الدكتور علي الخليل:

هذا امر نتعاون معا عليه للوصول الى الطريق الذي يوصلنا الى الامثل. فلا من حيث المدة، ولا حيث المضمون، هي الموازنة المثلى.

فمن المفروض علينا ان ننهي اقرار الموا زنة قبل مطلع السنة الموضوعة من اجلها. وهنا اقول بان الظروف التي مرت بها الحكومة منذ تشكيلها وما بعد هذا التشكيل، وما طرأ عليها من مستجدات اقتضتها وثيقة الوفاق الوطني، جعلت الظروف غير ملائمة للتعجيل. انما الظروف اليوم هي ما كانت عليه حتى هذه الساعة،

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

فبامكاننا حكومة ومجلسا ان نعجل في اعداد واقرار الموازنة قبل السنة الجديدة، أعتقد اننا لا نتفق الصديق «الدكتور علي» بل اننا نتعاون سويا على تقييم الامور.

اما من حيث المحتوى، فان الموازنة تعطي صورة شاملة، بما تتضمنه من وجوه الانفاق وتحديد الاعتمادات المرصدة لكل وجه من هذه الوجوه، فهل هي كذلك؟ كلا والدليل على ذلك ان الحكومة استسهلت، والمجلس سار معها في هذا الاتجاه الانفاق عن طريق سلفات الخزينة. ان سلفات الخزينة ليست في الحقيقة الا اعتمادات للانفاق. هي اذن للانفاق وضمن حدود معينة.

الظروف الماضية اقتضت اعتماد هذا الطريق، غير اننا اليوم وبعد ان وضعنا موازنة سنقرها اليوم في هذه الجلسة، فمعنى ذلك انه بات متوجبا علينا ان نقلع عن هذه البدعة التي اختلقتها الحكومة سنة ١٩٨٣. ولا يجوز السير في هذا الاتجاه اطلاقا.

كما انه لا يجوز ان نعود الى اعتماد الطريق التي اتبعناها أمس عندما وافقنا على قانون تعديل رسوم السفر. اي عندما قلنا: «يفتح اعتماد في موازنة ١٩٩١»، لذلك جاءت هذه الموازنة غير مكتملة. هنالك اعتمادات أنفقت فعلا في العام ١٩٩١ ولم تكن مرصدة في الموازنة وهذا لا يجوز، وهنالك اعتماد فتح بالامس ولم يكن مرصدا في الموازنة سوف يعاد رصده في الموازنة عن طريق المحاسبة. فضلا عن أن تلك البدعة تعني الارتباك في القيود المالية.

ان اية عملية انفاق تمر في رقابة. مثل رقابة عقد النفقات، وهذه الرقابة تعتمد على التنسيب: من اي باب، من اي فصل، من اي بند، من اية فقرة، سينفق هذا الاعتماد.

عندما تكون هنالك سلفة، كيف ستكون القيود؟

نرجو كما قلت بالنسبة للمدة، ان نعتمد من اليوم وصاعدا على شمولية الموازنة بحيث لا يكون هناك اي مبلغ، واي اعتماد، واي انفاق، الا عن طريق الموازنة. هناك فتح اعتمادات اضافية، استثنائية، تكميلية. فالاساليب مختلفة لفتح الاعتمادات وادخالها في الموازنة.

بالنسبة للواردات سمعت الكثير يا دولة الرئيس عن الرسوم وانواعها وما هو متوجب على الناس، وان تعديل الرسوم ضروري الخ...

كل هذا الكلام قد يكون جيدا اذا كانت الظروف عادية، اما اليوم فكل هذا الكلام لن يجدي لان الضريبة تجبى من الناس اما على ارباحهم، واما بمناسبة قيامهم بمعاملات تعني تداول رأس المال عن طريق سندات أو شراء عقارات الى ما هنالك... ولكن اذا كان المال غير متوفر فمن اين تأتي بالضريبة؟

الضريبة كما قال الاستاذ فارس نقولا رحمه الله: «الخزينة جيوب رعاياها» وهذا يعني أن جيوب الرعايا عندما تمتلأ، فان الخزينة تمتلأ، وكل ما عدا ذلك باطل. علينا ان نفتش عن الطريق التي تجعل جيوب الناس ممتلئة. ولا سبيل لذلك الا عن طريق: الانتاج الوطني، تحريك عجلة الحياة، اعادة الدورة الاقتصادية الى سابق

to obtain the original document please contact Mr Adnan Daher

نشاطها، واستئناف العلاقات مع الخارج. كل ذلك يؤدي الى املاء الخزينة من جهة، واعادة تقويم ميزان الموضوعات من جهة اخرى، بحيث ان الليرة اللبنانية تستعيد مع الزمن عافيتها. وحتى نصل الى هذه الطريق لا بد لنا من المرور مرورا عابرا على كل ما يتعلق بنشاط الحكومة ويؤدي بالنتيجة الى تعزيز دورة الحياة.

اولا: الامن.

بعد ان قطعنا اشواطا في تنفيذ اتفاق الطائف قمنا بتعزيز الجيش ونشره في الجنوب واعدنا اليه اعتباره. وكل ذلك كان له الصدى الطيب.

«حلينا الميليشيات، جمعنا السلاح، واصدرنا قانون العفو وهذا كله يعني ان الثقة قد عادت، الامر الذي يشجع الخبرات والرساميل للعودة الينا بسرعة، وخاصة من اللبنانيين المغتربين.

ولكن، لماذا لم تعد بهذه السرعة؟

هناك بعض الحذر، والتردد لا يزال موجودا، ولذلك يجب ان نتابع ما يقوله من هم في الخارج أكثر ممن هم في الداخل ونعمل على استئصال كل ما يعيق ذلك من: تردي الخدمات، تردي الادارات، ووجود بعض السلاح الذي لا يزال مخبئا. ان هذه الامور تستدعي من الحكومة الوعي والعمل، ونحن معها حتى تصل الى تنقية هذه الاجواء.

ـ هنالك ايضا الخدمات.

الخدمات لا تعني الكهرباء والماء فقط، بل تعني أيضا الهاتف والمواصلات وكل ما يؤدي الى تفاعل الانسان مع الآلة، وتشمل صحة الانسان ومحيطه وما يمكن ان يؤدي الى تلوثه. النظافة تؤدي الى استعادة الانسان، الذي هو رأس المال في كل عملية انتاجية. وفي الاساس لا نستطيع استعادة نشاطنا وتعزيز انتاجنا الا اذا وفرنا العامل الاساسي الذي هو الانسان، عن طريق تأمين صحته ومنع التلوث عنه، وتوفير المياه الكافية والنقية له، وتأمينه بالكهرباء المتواصلة غير المنقطعة، وهنا اقول للزميل الصديق «أبو يوسف ـ محمد يوسف بيضون» ـ ان الكهرباء موجودة ولو بصورة جزئية ولكنها غير موزعة التوزيع الكافي. وكلمة اوجهها لكل المعنيين بالخدمات من هاتف وماء وكهرباء: ان هنالك برامج طويلة المدى كما اطلعنا على ذلك معالي وزير الهاتف والمواصلات السلكية واللاسلكية الدكتور جورج سعادة، كما ان معالي وزير الموارد المائية والكهربائية أطلعنا بدوره على برامج جيدة جدا. ولكننا في صدد اولويات ذكرناها لكلا الوزيرين الصديقين تتعلق باعادة الامكانات لتنشيط الدورة بشكل أفضل.

فاذا ما اعطينا الافضلية والاولوية لما هو عاجل وضروري فلا يكون كثير الكلفة. مثلا: تأمين الكهرباء بالنقل عن طريق الكابلات.

نحن نستطيع تأمينها بدون اللجوء الى ٧٠ مليون دولار او ٧٠ مليار ليرة. كذلك يمكن ان يكون الامر بالنسبة للهاتف، ويا حضرة وزير الهاتف عندك منطقة رأس النبع تضم شبكة هاتفية عمل فيها الاستاذ ادمون

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

رزق قبلك تعتمد على برمجة الكترونية. فاذا ما برمجت فانها تغطي معظم المنطقة من رأس النبع والطريق الجديدة الخ...

ومن الممكن ان تحل المشكلة. هذه اولويات وليس ضروريا ان ننتظر البرنامج الطويل الامد.

ـ بالنسبة لمنطقة الحمراء في بيروت وخاصة بالنسبة للجزء الذي لم يستبدل بالمعدات الالكترونية، فقد اكد لنا ممثلو اللجنة الفرنسية التكنولوجية ان هنالك امكانيات لجلب المعدات الباقية خلال مدة شهر على الاكثر، اذا ما استبدل النظام الحالي، واصبح صالحا لاستيعاب العمل الالكتروني.

كل هذه الامور يجب ان تعطى الاولوية.

ـ هنالك موضوع الروابط الاجتماعية.

الانسان في مجتمعه، ولكن الروابط الاجتماعية غالبا ما تكون مختلفة. مثل: الروابط بين المالك والمستأجر. فلا يجوز أن يبقى المالك والمستأجر على خلاف دائم، والحل يا معالي وزير العدل وجده سوانا قبلنا عندما وضعوا موضوع التخمين بدون اعطاء الحرية، عن طريق توزيع المناطق الى فئات، وحددوا لكل فئة سعر المتر المربع من البناء بين حد اعلى وحد أدنى، ولم يعتمدوا على الخبير لانه غالبا ما يسيء خاصة ان هنالك عوامل يجب ان يأخذها بعين الاعتبار. فبين الحد الادنى والحد الاعلى هناك ما يسمى: بقرب الموقع، قدم وجدة البناء، الزوائد والزخرفة، كل هذه الامور يأخذها الخبير بعين الاعتبار، بحيث ان تسعير المتر المربع يصبح قريبا من الواقع، وبدل ان يكون البدل العادل من ٥ الى ٧٪ فليكن من ٨ الى ١٠٪ حتى لا يكون هناك مجال لترك الحرية ـ ومن المعروف ان ترك الحرية وفق قانون العرض والطلب، وعندما يكون العرض قليلا، وعرض المساكن غير مرن فلا استطيع ان أؤمن مساكن جديدة بين يوم وليلة، وعدم المرونة تعني ارتفاع بدل الايجار بشكل غير طبيعي وغير عادل. لهذا السبب لا يجوز اطلاق الحرية بصورة نهائية ولا ترك من استأجروا منذ عشرين سنة خارجا كما جاء في بعض بنود المشروع حتى ولو اعطيتهم مقدار ثلاثة ارباع ثمن المسكن أو البناء فهذا لا يجوز.

وهذا كله يعني وجوب الاهتمام بالوضع الاجتماعي مع فتح ورشة لبناء المساكن شبيهة بورشة اعمار الوسط التجاري، واعمار المناطق المتضررة، لان هناك نقصا هائلا في عدد المساكن والا فاننا سنصبح في أزمة اجتماعية رهيبة.

واخيرا اقول بأن موضوع الادارات العامة موضوع حساس جدا، ولا بد من ان تتنبه الحكومة الى عدم الانزلاق نحو متاهات انزلقت فيها حكومات سابقة، لان موضوع الغرف السوداء وما يجري فيها من مجازر يجب ان تبعدوه عنكم لانكم لستم انصاف آلهة وربما كان بينكم من هم انصاف الشياطين.

وأرجو ان تحذروا ذلك. اتمنى على الحكومة ان تتعاون مع من يعملون واياها بفكرة الدولة وباسم الصالح العام حتى نسير ومن خلال وضعنا المالي والنقدي نحو الانجح من خلال انتاجنا المعزز والمتصاعد باذن الله. وشكرا.

to obtain the original document, please contact Mr Adnan Daher

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الشيخ جبران طوق.

جبران طوق: دولة الرئيس، يتبين لنا من الكلمات القيمة التي القاها الزملاء الكرام. وخصوصا الزملاء الذين تكلموا في صلب الموضوع ان هناك شبحا مخيفا للوضع المالي والاقتصادي الذي نعيشه، وهذا يعكس ولا شك الحالة المأساوية للحرب التي عشناها لفترة طويلة والتي ادت بالنتيجة الى حالة شبه انهيار للقطاعات الاقتصادية وخصوصا المنتجة منها.

هناك عجز هائل في الموازنة نتيجة التفاوت الكبير بين الجبايات والانفاق ـ وهذه هي النقطة الاساسية والجوهرية في الموضوع ـ ادى الى زيادة كبيرة في نسبة التضخم والى زيادة كبيرة في الاسعار حتى أصبح مدخول الفرد لا يكفي لكي يسد جزءا بسيطا من نفقاته، والطريقة المتبعة لحل هذه المعضلة بزيادة المعاشات والاجور ادت الى جعل الوضع اكثر تفاقما.

لان هذا المواطن يرى ويشعر بين ليلة وضحاها، ان كل هذه الزيادات لا تفي الغرض لان زيادة مئة بالمئة للاجور يقابلها ارتفاع بالاسعار مئة وعشرين بالمئة. والسؤال الكبير ما هو الحل؟

نحن نعلم وقد اشار الى ذلك بعض الزملاء ان هناك حلا واحدا.. هو توازن الواردات والنفقات.

فيما يختص بالنفقات، لنكن صريحين يا حضرة معالي وزير المالية، هي معرضة أن تزداد بنسبة كبيرة لان زيادة الاجور، وتصليح ما تهدم ومشروع الاعمار وغير ذلك سيضغط كثيرا على النفقات.... وهنا اشير الى ما ادلى به الاستاذ سليم سعادة ببيع الكهرباء والماء والهاتف وانما بمراقبة ادارة هذه الخدمات من قبل الدولة يمكن ان نخفف كثيرا من هذا الضغط المستقبلي. اما الواردات فيمكن تعزيزها، ليس بزيادة الضرائب والرسوم عشوائيا انما بتنشيط الجبايات ومراقبتها لفعالية وضبطها.

واهم المصادر التي تعزز الواردات والتي اشار الى بعضها بعض الزملاء هي المرافىء والجمارك واعادة النظر بالدولار الجمركي من وقت الى آخر، واعادة تشغيل الكازينو والريجي ووضع حد لسرقة الكهرباء والهاتف، مصافي تكرير النفط، الضرائب على بيع السلع وبعض الخدمات sale tax المعتمد في اكثر بلدان العالم، وزيادة رسوم السيارات والكحول، استثمار الشواطىء وتحرير الايجارات المستقبلية لانه ينتج عن تشجيع قطاع البناء مداخيل مهمة من الرسوم والضرائب لخزينة الدولة وللبلديات وهناك قوانين يمكن العمل بها. فبمجرد ان يتحرك قطاع البناء فانه سيؤدي الى حل مشكلة السكن وبالتالي يؤدي الى دخول ايرادات مالية كبيرة الى الخزينة ونأسف لان المجال لا يسمح بالغوص في موضوع الموازنة اكثر من ذلك، واعطائه حقه، لكني اعتقد ان هذه المقترحات التي أشرت اليها تمثل انعكاسا علميا لطريقة ايجاد مخرج للمأزق الاقتصادي الذي نعيشه، علما ان هذه المقترحات معتمدة في اكثر البلدان تطورا في العالم وشكرا.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الرئيس: الكلمة لحضرة النائبة المحترمة السيدة نائلة معوض

نائلة معوض: دولة الرئيس، لن أدخل في التفاصيل الفنية لهذا المشروع، لانه لم يتسن لنا ولسوء الحظ الوقت الكافي لكي نقرأ الموازنة ولم يمض على وجودنا في هذا المجلس اكثر من ثلاثة اشهر.

ولكن من خلال قراءتنا السريعة لها نستطيع ان نورد ملاحظتين:

الملاحظة الاولى: الموازنة لا تزال كلاسيكية في اوقات ليست كلاسيكية ابدا. نحن نمر في ازمة خطيرة، وسنصل الى ابواب الشتاء الذي من الممكن ان يشهد أزمة وثورة اجتماعية، لان الناس سوف تعود الى المدارس والى تمضية فصل الشتاء في المدينة.

كنت اتمنى ان يكون في مشروع الموازنة الاولويات. وبالتأكيد هناك الكثير من الملاحظات الصحيحة اثارها الزملاء، وطبعا فلا الدولة ولا الحكومة قادرة على القيام بكل واجباتها.

لذلك كان من الضروري أن نعطي انطباعا عن الاولويات الضرورية لبناء الدولة لاننا لا نستطيع ان نتعرض لكل المواضيع اليوم.

الملاحظة الثانية: اذا اردنا ان نتكلم عن الجبايات: فيجب ان نتكلم عن الجبايات الموجودة الان بصرف النظر عن السرقات والرشاوى الموجودة في كل دوائر الدولة. لذلك فان الاصلاح الاداري الذي تقوم الحكومة بدراسته مهم جدا وسيعطي صورة مستقبلية للدولة.

ولكنني في نفس الوقت اود ان اعكس رأيا عاما يخاف من اقرار الموازنة، لانهم يعرفون ان هناك تفاوتا كبيرا بين الواجبات والامكانيات، الامر الذي سيؤدي الى حصول تضخم مالي كبير جدا ومهم جدا، وقد يؤدي الى التخفيف من مصداقية الدولة في هذا الموضوع، واني أتمنى أمرين:

الامر الاول: ان نبرز الاولويات الضرورية لاننا لا نستطيع اليوم ان نتعرض لكل المواضيع.

الامر الثاني: يجب ان نعود لكسب ثقة الشعب اللبناني الذي يعترض على الكثير من الامور. ومن الاكيد ان الناس نسيت انه كان لديها الهم الامني، لان هذا الهم قد زال. ولكن يبقى هناك الهم الاقتصادي، وهذا الهم يشكل عبئا ثقيلا جدا الى فئة كبيرة من الشعب اللبناني.

وفي موضوع المصداقية اعتقد انه يجب ان نترك الكثير من الطاقات الاقتصادية اللبنانية في رسم سياسة الدولة لابراز الاولويات والضروريات حتى تتم دراستها اولا، ومن ثم للخروج من هذا المشروع اليوم بدون ان نخوف الناس من وجود التفاوت الكبير، الامر الذي قد يؤدي الى طبع عملة جديدة وان هذا التضخم سيعود. الى رفعة الشعب البسيط والفقير الذي يشكل اكثر من ٨٠٪ من الشعب اللبناني.

هذا ما كنت أود أن اقوله. وشكرا.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ صالح الخير.

صالح الخير: دولة الرئيس،

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

رحمة بنا جميعا، ونظرا لما أخذته هذه الجلسة من وقت متواصل، ولما تقدم به الزملاء جميعا من أبحاث وطروحات ومناقشات علمية وموضوعية بشكل واف وكاف فان كل ذلك يفرض علي ان اكتفي ببعض الملاحظات والخواطر التي تكلمنا فيها منذ سنوات طويلة في هذا المجلس. دولة الرئيس، الميزانية اهم قانون يصدر عن المجلس لانها المرآة التي تنعكس عليها حاجات المواطن، والبلد والمؤسسات والمجتمع كلها في خدمة المواطن.

من هنا فانني اتحدث في «الميزانية» كونها ذات شقين.

الشق الاول: يتعلق بالنفقات.

والشق الثاني: يتعلق بالمشاريع والانماء والاعمار.

لقد فرض علينا الامر الواقع ان نتجاوز عن الكثير والكثير من الذي يحصل في درس الميزانية. وكلنا نعلم ونشكو عندما تتقدم الميزانية الى المجلس ومن ثم الى لجنة المال والموازنة. ان الظرف الاستثنائي املى علينا ان نسكت ولكننا ولن نسكت يا دولة الرئيس فبعد اليوم من المفترض ان تتقدم الميزانية في مواعيدها وتواريخها وان يتغير النهج في وضعها.

نحن اليوم سنقبل، ولكننا في السنة القادمة لن نقبل بميزانية تقليدية كما تعودنا. ان المطلوب هو دراسة الميزانية بشكل موضوعي، ومدروس يراعي وضع المناطق، والتخلف والشعب المحروم الذي عانى طويلا وطويلا جدا طيلة عهد الاستقلال ولا يزال يعاني حتى يومنا هذا.

ان هذه الحكومة التي قامت بالشق المتعلق بالامن السياسي وبتطبيقات الطائف التي تتعلق بالوضع الامني والسياسي والدستوري والامني مطلوب منها اليوم في ميزانية ١٩٩٢ مراعاة الامن الاقتصادي، والمجتمع ككل الذي لم يعد يتحمل هذا الوضع من الناحية المعيشية ومن ناحية الخدمات العامة التي اصبحت في الحضيض.

ومطلوب ان نسير في تنفيذ الشق الثاني من الطائف على اساس العدل والمساواة والتوازن في كافة المناطق لبناء لبنان الجديد، لبنان العدل، لبنان المساواة، لبنان تكافؤ الفرص في كافة المجالات وعلى كل المستويات افقيا وعاموديا.

اولا: اتمنى وقف كافة المراسم التي تتعلق بسندات الخزينة، هذا اول طلب أتمناه. يجب ان نكتفي بسندات الخزينة وبعد اليوم يجب ان تقف تلك البدعة التي بررتها الظروف الصعبة الاستثنائية الشاذة التي عشناها امنيا وعلى كل المستويات. ويجب ان تكون الميزانية ميزانية متوازنة. والتوازن يتطلب منا التضحية وخصوصا بعد الاحداث الاليمة والطويلة التي مر عليها اكثر من ستة عشر عاما. ان كل المجتمعات وكل الشعوب مرت بمحن وازمات وحروب ولكنها استطاعت ان تخرج منها منتصرة بالارادة والتصميم والعزيمة والعمل على التضحية في مجالات عديدة من مجالات الترفه والتنعم وبمعنى اخر ان التقشف سياسة يجب ان تتبع بعد اليوم في هذا البلد.

وهذا يعني عصر النفقات، واقفال «حنفية» التسيب، ووضع الرجل المناسب في المكان المناسب، كما يعني

to obtain the original document, please contact Mr Adnan Daher

التخطيط من اجل البناء. لان البناء يتطلب جهة مسؤولة عن التخطيط، فلتكن وزارة للتخطيط والتصميم العام حتى تأتي المشاريع منسجمة متماسكة متكاملة وحتى يكون الحكم استمراريا وليس مرحليا، على زمن الحكومة، وبعد ان تنتهي الحكومة نعود ثانية للعمل من جديد، بوجوه جديدة، واشخاص جدد، ويبقى الحرمان هو الحرمان. ان المطلوب هو التخطيط من خلال برامج. وان تكون هناك برامج خمسية، لان كل الدول النامية وكل الدول التي مرت في حروب وازمات تعتمد على الخطط والبرامج الخمسية والعشرية حسب ضخامة المشروع، لنعد الى هذ الامر، ولتعد وزارة التخطيط حتى نكتفي في الجزء الثاني من الميزانية بتحديد ارقام مالية فليست العملية عملية «شطارة» كما قال لي أحد الزملاء في اللجان.

نحن لا نريد «الشطارة»، نحن لا نريد الاقتطاع، لا نريد «النتف»، لا نريد مشاريع صغيرة، انما نريد برامج وخطط وعدالة للجميع، كما نريد ميزانية متكاملة تراعي الوضع من كافة نواحيه الاجتماعية والاقتصادية، وتكون كل المناطق متساوية. والتخطيط يتطلب مسحا جغرافيا لكل لبنان حتى تكون العدالة مدروسة بشكل موضوعي، فعكار مثلا منطقة زراعية ويجب ان يهتموا بالزراعة فيها، وفي منطقة «الجبال» يجب ان يهتموا بالاشتاء والاصطياف، الشواطىء البحرية يجب ان تتركز حولها المشاريع، خاصة في مجال السياحة، لان لبنان يعتمد في الدرجة الاولى على السياحة والخدمات والاصطياف، والثقة في تحريك الاموال كواحة اساسية في هذه المنطقة، وان تعود الثقة ليعود لبنان كما تعودناه في الماضي، واحة، وأمنا وازدهارا وعمرانا وتطورا.

دولة الرئيس، انني لن أتحدث عن الماء ولا عن الكهرباء ولا عن المواصلات والطرقات ولا عن كل تلك المرافق الحيوية التي تمس المواطن يوميا وتؤثر عليه حياتيا كما تؤثر علينا كنواب.

لن اتحدث، لان الحديث عنها واقولها بصراحة ليس مجديا في ظل تلك الموازنات؟ عبثا نعمل في ظل تلك الموازنات. فليس بامكاننا الوصول الى الحل مهما بلغت قدرة وزير الماء والكهرباء مع احترامي لزميلنا وزير الموارد لخبرته وعمله ونظافته ولكن لا يمكن ان تحل تلك المشاكل بان نأتي من هنا، «بترانس» ومن هناك «بسلك» ومن هنالك «دمحول». هذا لا يمكن. ان الذي يفيد يا معالي الوزير ان تضع خطة لوقف كل هذه الاعمال «المشردمة» حتى يعود النور الى هذا البلد، فبدون كهرباء لا يمكن ان يكون لبنان كما نريد. نريده ان يكون بلد النور.

ثانيا: بعد التخطيط والتصميم والبرمجة والخطط يجب ان نفتش عن الانسان، والالة، لانهما عنصران يجب ان نهتم بهما حتى نتمكن من اعادة بناء هذا البلد. الانسان بمعنى الانسان هو اعادة اللبناني الى اخلاقه قبل كل شيء، لان الاخلاق انحدرت في هذا البلد الى الحضيض.

وكلكم يعلم ان المخدرات اصبحت متفشية في كل قرية من لبنان، فاعادة بناء الانسان مطلوب من معالي وزير الداخلية، ونسترشد هنا بقول الشاعر:

to obtain the original document, please contact M. Adnan Daher

وانما الامم الاخلاق ما بقيت فان هم ذهبت اخلاقهم ذهبوا

وننتقل الى الانسان الاداري.

نبني الانسان ونفتش على الموظف. نحن اليوم نقوم بالخدمات ونعقد الجلسات المتواصلة لاعادة بناء الادارة لان الادارة عنصر اساس لاعادة البناء، والتطور والاعمار.

لذلك أتمنى على الحكومة العتيدة ان تفتش عن الموظف الانسان القائد قبل كل شيء، أي ان يكون لهذا الموظف الشخصية القيادية وخصوصا في الفئة الاولى. وان يكون نظيف اليد، وصاحب اختصاص وخبرة، هذا هو الموظف الذي ننشده ونريده ليحيا وينمو لبنان. والا فعبثا كل ما نعمله. وفي نفس الوقت يجب ان نأسر الادارات. بمعنى ان الموظف الذي يقبض وهو في بيته يجب ان «نقطع» راتبه عنه.

هناك جيش من الموظفين، بالآلاف، بقبضون الرواتب وهم في المقاهي وخارج الوطن. يقبضون معاشاتهم بتغطية من رؤسائهم.

اذا أردتم ان تبنوا الادارة، فابدأوا بتنظيف الادارة، وفكروا بتعيين الرجل المناسب في المكان المناسب. المكننة يا دولة الرئيس اصبحت ضرورة حياتية. فكل مجتمعات الارض المتطورة أصبحت تستعمل الالة مثل «الكومبيوتر» و«الالكترونيات» التي وصلت الى درجة انها دخلت في كل الحقول وفي كل مناحي الحياة. لذلك يجب ان نفتش عن الموظف، والآلة التي تسير مع الموظف جنبا الى جنب، حتى نعمل وبسرعة من أجل تطوير هذا البلد وتنميته وتطويره. لقد دمرت البنية التحتية في هذا البلد من جراء حرب دامت ستة عشر عاما فتراجعنا في كل هذه المدة الى الوراء، بينما تقدم غيرنا ستة عشر عاما الى الامام، لذلك نستطيع القول اننا تأخرنا اثنين وثلاثين عاما الى الوراء.

تفتشون اليوم عن الاموال ونراهن على الصناديق الخارجية. نحن نرحب بكل مساعدة خارجية، ومع الصناديق الخارجية، ولكن: ما حك جلدك مثل ظفرك فتول انت جميع أمرك، نحن نطالب بضبط النفقات، ومنع التسيب، وتحسين الجباية، ووضع سياسة ضريبية متكاملة على مستوى المرحلة التي نمر فيها. هناك قوانين ضريبية اعتمدتها الكثير من الدول التي مرت بأزمات وحروب. فلنعتمد على قانون ضريبي حديث يراعي وضعنا الحالي وظروف المستقبل حتى نتمكن من تأمين الواردات للقيام بالاعباء المطلوبة في المرحلة القادمة. ولتكن ضريبة تصاعدية. فلما لا تكون كذلك؟ اميركا التي ينجر العالم كله وراءها اليوم، تعتمد الضريبة التصاعدية، فلنفتش عن التصنيع، مثل: تصنيع البترول وتشغيل المصافي، الامر الذي يؤدي الى تحقيق وفر كبير، خاصة وأن المصافي موجودة والموظفين موجودين ولا يعملون.

وكذلك الامر بالنسبة للتصنيع الزراعي والمكننة الزراعية والتصدير بأحسن الطرق.

وأخيرا، السياحة والاصطياف.

دولة الرئيس، انتهي من كلامي وقد قلت «خطوطا عريضة» ولم أكن في صدد مناقشة ميزانية، لان مناقشتها

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

يتطلب ساعات وساعات، وأنهي كلمتي بالحكمة لان العدل الاجتماعي الذي جئنا بمبادئه الاساسية في الطائف يقتضي منا اتباع الحكمة القائلة:

اذا عم العدل عمر واذا دام الظلم دمر

فلنعمر لبنان، والسلام عليكم

الرئيس: الكلمة لحضرة دولة رئيس الحكومة الاستاذ عمر كرامي.

رئيس الحكومة: دولة الرئيس، حضرة النواب المحترمين.

أريد ان ابدأ كلمتي من حيث بدأ حضرات النواب كلامهم عند هذا الصباح. من موضوع الجنوب، من مليخ واللويزة وجرجوع وجبل صافي، الخ... لقد قلنا ونعيد القول، بأن الجنوب يمثل جرح الوطن، وهو همنا الدائم وموضع اهتمامنا المستمر، ولكن يجب أن نعالج هذا الموضوع بالحكمة والروية، لانه موضوع لا مجال للمزايدات فيه ولا لاعطاء وعود كاذبة حوله. فالجنوب موضوعه موضوع دقيق لانه يتعلق بأمور خارجة عن ارادة لبنان واللبنانيين ولانه يتعلق بأمور اقليمية ودولية.

ولقد اتخذت هذه الحكومة التدابير الشجاعة من اجل الجنوب وتحريره وتطبيق القرار رقم/ ٤٢٥/.

وقد شهد العالم كله بذلك، ولكن المسيرة تعثرت عندما وصلنا الى حد المطالبة بموضوع جزين كخطوة اولى لتطبيق القرار / ٤٢٥/ وكنا نعتقد انه بعد الخطوات الكبيرة التي اتخذت سيكون هناك تجاوب دولي وضغوط من أجل جزين، ولكن، كلكم يعلم أن ردود الفعل لم تكن مشجعة. بالطبع، ان الجيش ذهب الى الجنوب والى اقليم التفاح ودخل الى مليخ والى القرى التي على خطوط التماس.

وكلنا يعرف بأن الحكومة التزمت في بيانها الوزاري، وهذه سياستها المستمرة، بأنه طالما ان هنالك احتلالا لشبر واحد من الجنوب فنحن جميعا ملتزمون بالمقاومة الوطنية.

ولقد شرحنا في مناسبات عديدة مفهومنا للمقاومة. وقلنا انها كالسمك في الماء لا يعلم بها أحد ويجب ان لا تقوم العمليات العسكرية من خلال القرى أو من بين البيوت.

واليوم نعرف جيدا أن اسرائيل وعملاءها لا يريدون للجنوب، كل الجنوب، ان يرتاح، وهم سيختلقون الذرائع في كل آن، من أجل تعكير الاجواء وتهجير اهل الجنوب. ولم يكن أحد «مزعوجا» اكثر من اسرائيل عندما بدأ المهجرون يعودون الى قرى الجنوب. لذلك عندما حدث ما حدث بالامس شعرنا بالخطر الكبير من جراء ما تقوم به اسرائيل وعملاؤها.

وقد بحثنا هذا الموضوع في مجلس الوزراء في جلسته التي انعقدت أمس، واتخذنا قرارات تتعلق بتعزيز الجيش وقدراته في هذه المنطقة من اجل تثبيت الاهالي في هذه القرى.

طبعا، هناك المسائل الاخرى التي تساعد الاهالي على الصمود في قراهم وهي المسائل الحياتية والخدماتية التي اشار اليها حضرات النواب في هذا الصباح. ولقد زاروني كلهم، مرات عديدة، من أجل ان نحض مجلس

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الجنوب على القيام بدوره في تأمين الخدمات «وتصليح» ما تخربه اسرائيل كل يوم، وحضرة النواب يعرفون ان الحكومة لم تبخل اطلاقا في كل ما يطلبه مجلس الجنوب من اعتمادات.

وفي خلال المراجعات العديدة التي كنت اجمعهم فيها برئيس مجلس الجنوب، كان يطلعهم على الخطوات التي يتخذها. ومعلوماتي تفيد أن كل الامور التي طلبوها قد «لزمها». على كل حال، ما أريد أن أقوله، هو ان موضوع الجنوب موضوع دقيق، وان وضعه كمن يضع الماء في السلة، لان الاعتداءات الاسرائيلية مستمرة، ولان الخراب سيستمر ولكن علينا كمواطنين وكلبنانيين أن نعمل المستحيل من أجل صمود اهلنا في الجنوب لانه يشكل الدرع الاساسي والاول الذي يحمي الجنوب. وانني أعد بان الحكومة ستولي جهدها وتوفر كل الامكانات في سبيل ذاك، ونحن سنتعاون دائما معكم وسنكون في خدمتكم من اجل تحقيق هذه الاهداف.

اما فيما يتعلق بالمناقشات التي استمعنا اليها على مدى هذه الساعات في الميزانية العامة للدولة. فانني أريد ان أسجل بأن الملاحظات القيمة والانتقادات والتوجيهات استمعنا اليها بآذان مفتوحة وعقول مفتوحة وبايمان، لان هذا الجو، وهذه الابحاث، هي السياج الاساسي للحرية وللديموقراطية ولاعادة بناء لبنان.

اننا يا استاذ «سليم» لم ولن نتضايق من الانتقادات، بل على العكس فنحن نرحب بكل ذلك وليس. احد معصوما عن الخطأ، لان الانتقادات والتوجيهات هي التي تساعدنا على تصويب الخطى. اما فيما يتعلق بموارد الدولة، فقد لاحظتم ولاحظنا، وهذا امر طبيعي، ان العجز الكبير في الميزانية الذي لا يعتبر شيئا جديدا، كان نتيجة تراكمات نتجت عن ١٦ سنة من الاستنزاف. وهذا شيء طبيعي.

ما يهمنا الان هو ان نوقف هذا الاستنزاف وان نوقف ما قد حصل في الماضي الذي ادى الى ما كنا نشكو منه جميعا وكان يعرقل كل الامور التي نريد تحسينها خاصة في قطاع الخدمات. وقد كان اول عمل لهذه الحكومة في أول جلسة لمجلس الوزراء، اتخاذ القرار بعصر النفقات. وهو ما حصل بالفعل فقد كنا عصرنا النفقات تماما. ان الذي يجب ان يحصل اليوم وضع تخطيط سليم من اجل تحسين موارد هذه الدولة. وكلنا يعرف أن البنية التحتية للدولة قد اتلفت، وأن اعادة بنائها يحتاج الى اموال كبيرة ليست متوفرة لدينا.

وبالطبع فان هذا الامر يحتاج الى دراسات ووقت لاعادة التعمير. وهناك تصريح لمعالي وزير الموارد المائية والكهربائية الذي قدر الوقت بخمس سنوات لاعادة بناء الكهرباء حتى تعود طبيعية الى لبنان.

طبعا هذا الشيء ـ انتم الذين حضرتم في الطائف ـ لاحظتموه، ولذلك، ومن هنا، كان البحث في الصندوق الدولي والعربي، وكلنا نعرف قصة هذا الصندوق، ولا نزال ننتظر تحقيق الوعود. وكنت قد قلت انه مضى وقت طويل بدون انشاء هذا الصندوق مع ان هناك وعودا لا تزال قائمة حول حصول اجتماعات في شهر ايلول وقد توضع هذه الفكرة موضع التنفيذ. ولكن، وكما تعيشون جميعكم مع هذا الشعب فانه لا يستطيع ان يتحمل مزيدا من الانتظار والمعاناة خاصة في قطاع الخدمات. ولذلك فلا بد لدولة وكما قال الاستاذ «صالح الخير» من أن تحك جلدها بظفرها. ولهذا علينا ان نبدأ ـ وقد بدأنا بالفعل ـ العمل لتحسين موارد الدولة،

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

ولتحسين موارد هذه الدولة فان اول عمل يجب أن يعمل هو معالجة الادارة، لانه بدون ادارة لا يمكن ان يكون هناك دولة او ايرادات. وكلكم مطلعون على وضع الادارة في الدولة اللبنانية، وحسب رأيي فاننا بعد مضي ١٦ سنة من الحرب نجد الامر طبيعيا.

لاننا بعد مضي اكثر من ٢٠ سنة على عدم التوظيف، وبعد ان تقاعد قسم كبير من الموظفين، وتوفي قسم آخر، وسافر عدد كبير منهم الى الخارج الخ... نرى أن وضع الدولة وخاصة بالنسبة للرواتب التي كانت سائدة فيها وبسبب الظروف الصعبة التي مرت بها، دب فيه نوع من الفساد وكانت النتيجة كارثة على كارثة.

لذلك فان اول أمر فكرت به الحكومة بعد استتباب الامن وحل الميليشيات وجمع السلاح، هو القيام بالعمل المفروض والمتوجب عليها لتأمين الواردات وتحسينها وخلق الدولة الجديدة والحديثة واعادة النظر بالادارة.

ومن هنا نشأت فكرة الخلوات التي لا تزال مستمرة. وقد اعتقد بعضهم ان الحكومة متلهفة على مسألة التعيينات خاصة وأن هناك شغورا كبيرا في الوزارات.

وأعطي مثلا على ذلك: وزارة المالية التي لم يعد فيها اكثر من ٣٠٪ من الموظفين، اي ان هناك حوالي ٧٠٪ من الشغور في وزارة المالية لوحدها وهذا هو حال اكثرية الوزارات. اضف الى ذلك فان اكثرية مباني الدولة اما انها مدمرة أو غير صالحة للاستعمال، كما ان كل تجهيزاتها منهوبة ومسروقة. فادارة بدون موظفين وبدون ابنية صالحة للسكن، وبدون تجهيزات لا يمكنها ان تعطي اكثر من ذلك.

ولذلك نحن وجدناها فرصة مناسبة لدرس احوال كل هذه الوزارات بطريقة عملية من اجل تحديثها حتى تكون فاعلة اكثر، خاصة بعد أن سمعنا على لسان النائب الشيخ مخايل الضاهر الذي ذكر عدة مجالس وعدة ادارات لم تعد معظمها لا تعمل.

ان هذا الامر من جملة التي دفعتنا الى موضوع الخلوات، من اجل درس هذه المجالس وهذه المؤسسات العامة، أما لدمجها بعضها مع البعض الاخر، واما لاعادة دمجها في وزارات اخرى، وما تعتبر منها فاعلة وضرورية نبقي عليها ونعدلها. وهذا الامر يستتبع رفع الحصانة عن الموظفين، وقد سمعنا اليوم آراء كثيرة ومتناقضة. اي ان هناك اشخاصا مع رفع الحصانة واشخاصا ضدها، وان بعضهم مع ادخال القطاع الخاص الى الادارات العامة وبعضهم الاخر ضد هذا المبدأ الخ...

وفي رأينا، لا بد في عملية كبيرة من هذا النوع، وفي موضوع الادارة، من رفع الحصانة عن الموظفين.

طبعا اليوم، هناك موظفون جيدون، وهؤلاء يجب ان نتمسك بهم وان نعطيهم كل الاغراءات للبقاء في الادارة، وهناك موظفون اساؤوا، واساؤوا كثيرا وهم معروفون ونحن سنحافظ على كرامتهم ونفسح لهم المجال في الاستقالة، واذا لم يستقيلوا فعندئذ لا بد من اتخاذ تدابير من اجل اخراجهم من الادارة.

ومشروع قانون رفع الحصانة اصبح في المجلس النيابي وهو بين ايديكم. بالنسبة للنظام الضرائبي كذلك فان هذا الموضوع موضوع أساسي وخطير ويجب اعادة دراسته لتحديد النظام الضرائبي في لبنان.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

وقد بحث هذا الموضوع مليا في لجنة التنسيق الاقتصادية العليا ونوقش من زاوية عديدة، وقد وضعت وزارة المالية دراسة منتجة في هذا الشأن ونحن بصدد وضع مشروع قانون لرفعه الى مجلس الوزراء واحالته على مجلسكم الكريم.

بالنسبة للمرافىء، فالجميع يعلمون كيف كان وضع المرافىء في لبنان وخاصة مرفأ بيروت الذي هو المرفأ الاساسي والذي كان يغذي الخزينة بنسبة تفوق الـ ٤٠٪، والحقيقة انه بعد التدابير الصارمة التي اتخذت في مرفأ بيروت تحسن الوضع تحسنا كبيرا، واليوم كان معالي وزير المالية يطلعني على ان الايرادات لهذا الشهر تفوق ١٢ مليار ليرة بينما كانت في الماضي القريب تصل حتى المليار ليرة. ونحن نعتقد ان هذا المبلغ سيتحسن ايضا وايضا وطبعا بقية المرافىء وخاصة بعد ان بسطت الشرعية سلطتها سواء في طرابلس او في صيدا او في صور فكل هذه المرافىء تحسنت ايراداتها وان كنا لا ننكر بأنه لا يزال هناك بعض الفلتان والتهريب وخاصة في موضوع الدخان.

نحن نعرف المرافىء والاماكن التي يتسرب منها الدخان، ونلاحق كل هذه الامور.

على كل حال، المهم ان الدولة في كل يوم تنوي سلطتها، وبانها في كل يوم تكسب ارضا جديدة، اما بالنسبة للكازينو، فالحقيقة ان موضوع الكازينو ـ والجميع يعرف بأن الشركة التي كانت تلتزم الكازينو انتهت مدتها ـ ان هذا الموضوع بحث في الجلسة قبل الاخيرة لمجلس الوزراء وكلف معالي وزير المالية ـ ضمن مهلة محددة ـ ان يضع دفترا للشروط لاعادة تلزيم الكازينو لان هذا المرفق من المرافق الاساسية التي تؤمن مداخيل كبيرة للدولة.

وايضا «الريجي» التي هي من الادارات التي تؤمن المبالغ الضخمة. والحقيقة ان هناك فلتانا كبيرا كان موجودا في السابق ولا يزال في ادارة الريجي، ومعالي الوزير في صدد اعداد دراسة، وهذه الدراسة ستعرض على مجلس الوزراء في خلوته للبت في كيفية التعاطي مع الريجي، اما بجعلها ادارة عامة، أو مؤسسة عامة، او اعادة تلزيمها لشركة.

على كل حال ان هذا الموضوع هو كذلك من المواضيع الملحة التي ستعرض على خلوات مجلس الوزراء عند دراسة موضوع وزارة المالية والادارات التابعة لها وذلك في اقرب فرصة.

ولقد ورد على لسان معالي حضرة النائب الدكتور الياس سابا بأن «لبنان ليس فقيرا». وهذا صحيح، لبنان ليس فقيرا ولن يكون فقيرا باذن الله طالما فيه من أمثاله، ولكننا نحن في وضعنا الحاضر، فقراء لله تعالى كما ترى في الخزينة والميزانية، وطبعا فالكل ينتقدون اليوم ويقولون ان الحكومة نجحت في موضوع الامن، وفشلت في موضوع الخدمات. ونحن نقول بان الدولة لم تفشل في موضوع الخدمات، لان موضوع الخدمات، فيما يتعلق بالدراسات وأعداد الدراسات والاتصالات في كل الدول وفي كل البنوك التي تعرض لم تقصر في ذلك. ولكننا الى الان لم نحصل على الاموال اللازمة من أجل تحريك هذا القطاع وكما قلت فان امكانياتنا الذاتية غير قادرة على ذلك الا اذا ما «حسنا» موارد هذه الدولة واصبحت لدينا امكانيات حتى نستطيع ان نبدأ باعادة البناء، واعطي

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

مثلا على ذلك، معالي وزير الموارد المائية والكهربائية الذي اعد خطة عملية لاعادة بناء الكهرباء في لبنان، فالمرحلة الاولى لهذه الخطة تبلغ كلفتها ٢٥٠ مليون دولار، وان نتقدم من مجلسكم الكريم بمشروع قانون سلفة بـ ٧٠ مليون دولار على سلفة اصبحت مضمونة من الصندوق العربي.

ورد على لسانك بأن هذه القروض ـ ونحن لا يوجد علينا ديون كبيرة الى الخارج ـ انك تحذرنا من ان نقترض من هذه البنوك.

والحقيقة أننا اصبحنا في حيرة، فالمساعدات غير موجودة، والصندوق غير موجود ايضا وايرادتنا غير كافية، لانها لا تكفي حتى الرواتب والمصاريف العادية. ومن جهة ثانية فانتم تقولون أننا مقصرون في الخدمات، والحقيقة اننا نحن اليوم نقرع ابواب البنوك حتى نحصل على القروض، وهذه القروض اما ان تكون تسامحا، واما ان تكون بفوائد مخفضة، واما بفوائد. . . الحقيقة نحن موعودون من عدة «بنوك» في هذا الشأن، ولكن المبالغ التي وعدنا بها غير كافية، وكلها لا تصل الى ٢٥٠ مليون دولار. وتكاليف الكهرباء في مرحلتها الاولى تبلغ فقط ٢٥٠ مليون دولار.

بالنسبة الى موضوع المحروقات، اليوم لا تزال صفيحة البنزين في لبنان ارخص منها في اي بلد مجاور، أو اي بلد في العالم. وطبعا، نحن نأمل من الجميع ان يستورد البنزين حتى يكون هناك منافسة ويصبح السعر منخفضا.

ولكن، نحن نفكر اليوم، وهذا من جملة الامور التي نطرحها من أجل تحسين الموارد، ان نزيد سعر صفيحة البنزين بوضع ضريبة مباشرة وطبعا فان هذا سيصل الى مجلسكم وانتم الذين تقررون. فالدكتورعمر مسيكة، في مداخلته القيمة التي شرح فيها موضوع الرسوم، أثبت، ولا شك بأن هذه الرسوم لا تزال زهيدة جدا.

نحن وفي أقرب فرصة سنتقدم الى مجلسكم الكريم بتعديل هذه الرسوم لانه لا بد من تأمين موارد للدولة، وبأسرع ما يمكن لمواجهة كل هذه الامور.

وبالنسبة لتسوية المخالفات، والمخالفات على الاملاك البحرية هي كذلك من الامور المهمة والملحة التي هي قيد الدرس من قبل مجلس الوزراء لانها تؤمن مبالغ محترمة للخزينة وخاصة المشاريع البحرية، اذ ان هناك مخالفات كبيرة جدا في الاملاك البحرية.

واعتقد ان الاستاذ اوغست باخوس كان قد تقدم باقتراح قانون الى المجلس النيابي ثم سحبه على أساس ان وزير الاشغال العامة يقوم بدراسة جديدة لتقديمها في اسرع ما يمكن، وحسبما قال لي الاستاذ اوغست باخوس فانه سيكون نوع من الايجار لهذه المنشآت البحرية على الذين اعتدوا على املاك الدولة، وهذا «يجلب» ايرادا للدولة بين ٢٠٠ و٣٠٠ مليون دولار في السنة، فاذا صح هذا فلا شك انه وحده يحل «قصة» (مشكلة)؟

وبالنسبة لعدم انخفاض الاسعار، ففي الحقيقة، كان لي حديث مع معالي وزير الاقتصاد الاستاذ مروان حمادة، في هذا الشأن، وان القول بأن الاسعار لم تنخفض هو قول غير دقيق.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

وحسب الاحصائيات لدى معالي وزير الاقتصاد فان المواد الغذائية الاساسية الاولى من اللحم انخفضت بنسبة انخفاض سعر الدولار وهذا شيء ثابت. اما الشيء الذي لم تنخفض اسعاره ولا يزال يقاوم فهو المنتجات الوطنية والخدمات المحلية الوطنية ويعود السبب في ذلك الى غلاء كلفة الانتاج.

طبعا، اليوم نحن في ظل نظام اقتصادي حر ولا نستطيع تحديد الاسعار ولكننا نحدد نسبة الارباح، والكل يعلم بسوء وضع الادارة، فالشركة السياحية هي التي كانت تلاحق هذه المواضيع، الفنادق، المطاعم، الخ.. فاليوم لم يعد هناك شرطة سياحية لملاحقة هذا الموضوع، ومن جملة الاصلاحات التي ستحصل نرجو ان يعاد تنظيم الشرطة السياحية لملاحقة هذه المواضيع.

وبالنسبة لقانون الايجارات، فنحن في اللجنة الاقتصادية العليا، درسنا هذا الموضوع ووضعنا مشروعا في هذا الشأن لانه لا يجوز ان نترك البلاد بدون قانون للايجارات.

يجب ان يكون هناك عقارات وشقق للايجار لان هناك فعلا كثير من المواطنين الذين يعانون من عدم وجود شقق او بيوت للايجار.

طبعا، نحن راعينا الوضع الاجتماعي والمالي والاقتصادي في لبنان، ولذلك وضعنا هذا المشروع ضمن مبادىء ثلاثة.

وهنا لا بد لي من القول بأن الوضع حقا في حالة عسر، ولكن، ليس علينا ان نتواضع كثيرا من حيث امكاناتنا ومن حيث امكانات اللبنانيين الذين لم نستطع بعد طمأنتهم، واجتذابهم، لكي يضعوا امكاناتهم الكبيرة في خدمة بلدهم.

وأعني بذلك رجال الاعمال الذين اعلنوا الاضراب علينا اي على بلدهم منذ فترة طويلة وانني بهذه المناسبة اتوجه اليهم باسمكم جميعا بان يطمئنوا وأن يقدموا على مد يد المساعدة الى بلدهم لان هذا البلد هو بلد قوي بكيانه، وبناسه، هذا الشعب الصلب الذي استطاع ان يحافظ على لبنان في احلك الظروف، وان هذا النظام الذي يعتمده لبنان انما هو من ارسخ الانظمة في هذه المنطقة وبالتالي فان الوضع الاقتصادي والمالي في لبنان ليس جيدا ولكنه ليس ميؤوسا منه.

اعود الى «المادة الوحيدة» التي اقترحها عدد من الزملاء منهم: ميشال معلولي، صالح الخير، ادمون رزق، عمر مسيكة، رفيق شاهين. ومن هذه الاقتراحات مادة وحيدة.

مادة وحيدة:

١ ـ تلغى المادتان الثانية عشرة والحادية والعشرون من مشروع قانون الموازنة العامة لعام ١٩٩١ المعدل من قبل لجنة المال والموازنة.

٢ ـ صدق مشروع قانون الموازنة العامة، والموازنات الملحقة لعام ١٩٩١، كما عدلته لجنة المال والموازنة والمجلس النيابي.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

٣ ـ تستفيد شركات الطيران الوطنية اللبنانية من تخفيض يعادل نصف رسوم هبوط الطائرات، وعلاواتها الواردة في الجدول رقم /٩/ الملحق بمشروع قانون موازنة عام ١٩٩١ تحت بند «ثانيا هبوط الطائرات».

٤ ـ يعمل بهذا القانون فور نشره.

وهناك اقتراح من الزميل الدكتور الياس سابا يقول «باضافة الغاء المادة ٢١»

الكلمة لحضرة النائب المحترم الدكتور الياس سابا.

الياس سابا: اتمنى على الحكومة، وخاصة على معالي وزير المالية ان يلغي المادة ٢١ من قانون الموازنة لانها مخالفة للدستور ولان اسقاطها من قانون الموازنة لا يغير في واقع الحال شيئا، انما يعفينا من تسجيل مخالفة دستورية على النص.

الرئيس: هذه المادة، متعلقة بقطع الحساب.

الياس سابا: صحيح، تتعلق بقطع الحساب، فاذا تكرم معالي وزير المالية، ووافق على هذا الموضوع فقد يوفر علينا.

الرئيس: هل من مانع؟

وزير المالية: لا يوجد اي مانع.

الرئيس: اذن، يصبح الاقتراح في الفقرة الثانية «الغاء المادتين ١٢ و٢١ من مشروع قانون الموازنة».

الكلمة لحضرة النائب المحترم الشيخ مخايل الضاهر.

مخايل الضاهر: هناك فرق بين الرسم المفروض في الموازنة على الذين يخرجون من مطار بيروت، وبين الرسم المفروض في القانون الذي صدقنا عليه بالامس وأقترح حذف الموضوع الوارد في الموازنة والمتعلق برسم الخروج من مطار بيروت والذي هو محدد بـ ٥ الاف ل.ل.

الرئيس: حذفناه اصلا من مشروع الموازنة.

من يوافق على المادة الوحيدة كما تليت؟

أكثرية

الرئيس: قبلت المادة الوحيدة القانون مطروح للتصويت بالمناداة بالاسماء.

فنودي حضرة النواب المحترمين بأسمائهم.

اجماع

الرئيس: صدق القانون بالاجماع.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الرئيس: يتلى ملخص محضر الجلسة

فتلي الملخص التالي:

عقد مجلس النواب جلسته السادسة من العقد الاستثنائي الاول في الساعة الحادية عشرة من قبل ظهر يوم الثلاثاء الواقع في ٢٧ آب ١٩٩١ برئاسة دولة رئيس مجلس النواب السيد حسين الحسيني.

تغيب السادة عثمان الدنا، ملكون ابلغتيان، سورين خان اميريان، صائب سلام، كامل الاسعد، يوسف حمود، رائف سماره، فريد سرحال، عادل عسيران، ريمون اده، احمد اسبر، اوغست باخوس، بيار دكاش، ايمن شقير، محمود عمار، توفيق عساف، سالم عبد النور، نسيب لحود، فؤاد لحود، عبد المجيد الرافعي، حبيب كيروز، عبد المولى امهز، طارق حبشي، جوزف سكاف، حسين منصور، صبحي ياغي.

وتمثلت الحكومة بالسادة: دولة رئيس الحكومة الاستاذ عمر كرامي، والوزراء السادة: علي الخليل، البير منصور، مروان حمادة، الامير طلال ارسلان، ايلي حبيقة، نديم سالم، خاتشيك بابكيان، نزيه البزري، محمد يوسف بيضون، جو خضاريان، محمد الجارودي، محسن دلول، فارس بويز، عبد الله الامين، جورج سعادة، محمد بيضون، جميل كبي، ميشال المر، سامي الخطيب، بطرس حرب.

افتتح دولة الرئيس الجلسة، فتكلم في الاوراق الواردة كل من النواب السادة: ادمون رزق، انور الخطيب، عبد اللطيف الزين، انور الصباح، ايلي الفرزلي، ورفيق شاهين. بعدها انتقل المجلس الى درس ومناقشة مشروع قانون الموازنة ١٩٩١، فتلا مقرر لجنة المال والموازنة تقرير اللجنة حول مشروع قانون الموازنة العامة والموازنات الملحقة لعام ١٩٩١، ثم عرض معالي وزير المالية الاسس العامة للموازنة وفذلكتها، كما تكلم رئيس لجنة المال والموازنة، والنواب السادة: الياس سابا، بيار حلو، طلال المرعبي، نجاح واكيم، فريد جبران، وجيه البعريني، سليم سعادة، رفيق شاهين، عمر مسيكة، شفيق بدر، عبد الرحيم مراد، ادمون رزق، انور الخليل، زكي مزبودي، جبران طوق، نائلة معوض، صالح الخير.

ثم تكلم دولة رئيس الحكومة فرد على ما اثاره السادة النواب سواء في موضوع الاوراق الواردة ام في مشروع قانون الموازنة وانتهت المناقشة بالتصويت على مشروع قانون الموازنة لعام ١٩٩١ فأقرت بمادة وحيدة بالاجماع.

كما أقر المجلس

- مشروع القانون الرامي الى اعطاء وزارة الدفاع سلفة خزينة لتغطية نفقات معسكرات اعادة تأهيل العناصر التي كانت تابعة للميليشيات.
- مشروع القانون الرامي الى اعطاء مجلس الانماء والاعمار سلفة خزينة لترميم واصلاح المدارس الحكومية المتضررة. وتلي هذا الملخص.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الرئيس: صدق المحضر وارفع الجلسة.

ورفعت الجلسة في تمام الساعة السابعة مساء.

رئيس المجلس

حسين الحسيني

امينا السر

صالح الخير

طارق حبشي

امين عام المجلس النيابي بالوكالة

عاطف جانبيه

مدير عام شؤون الجلسات واللجان

عادل الشويري

رئيس مصلحة المحاضر والجلسات

رياض غنام

رئيس دائرة المحاضر

وجيه عيسى

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher